

الاستعمار أعلى من أهلك الإسلام

تأليف

ق. ا. لينين

ترجمة

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

(به مقدمة تاريخية وإحصائيات عن الفترة التالية للحرب العظمى)

الطبعة الثانية

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة ٥١٣٩٤

79607

مطبعة الخيرية في القاهرة

١

الهداء الترميمية

إلى ولديّ وأقرانيهما في كل مكان حتى يشبوا وقد تشبهوا بالروح التي
تدفعهم إلى العمل على تحرير أوطانهم من نير الاستعمار .

التفسير الاشتراكي للتاريخ

وهو عبارة عن مجموعة من المقالات والأبحاث التي توافر عليها فردريك إنجلز وكارل ماركس ، لبيان أثر العوامل المادية في تطورات تاريخ المجتمع الإنساني ، وعلاقة الأوضاع الاقتصادية بالنظم السياسية والاجتماعية والمذاهب الفكرية . وقدّم المترجم لهذه الأبحاث بمقدمة طويلة عن « التاريخ بين المثالية والمادية » . والكتاب مرجع لا يمكن الاستغناء عنه للباحثين في التاريخ والمشكلات العالمية من كافة نواحيها .

معجزة الاقتصاد ————— اد الغربي

رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

مؤسس الاشتراكية في العصر الحديث

ترجمة

الدكتور راشد البراوي

الكتاب الذي ترجم إلى كافة لغات العالم ، ويعد انجيل الاشتراكية ،
ويوضح نشأة النظام الرأسمالي وموضعه في تاريخ المجتمع ومتناقضاته ومصيره
والأوضاع التي ستعقبه .

جزءان في ٧٢٠ صفحة

من القطع الكبير

الثنى ٧٠

سلسلة مطبوعات الاستعمار (١)

صدر منها :

حرب البترول في الشرق الأوسط

(طبعة ثانية)

بقلم

الدكتور راسم البراوي

أول كتاب يعالج هذا الموضوع الحيوي الخطير ، وهو عرض واف مدعم بالبيانات والاحصائيات والوثائق الرسمية لموارد الشرق الأوسط البترولية وتنافس الدول عليها سرّاً وعلانية . ويرسم الكتاب الطرق العملية لتحطيم الاحتكار والاستعمار .

بعض فصول الكتاب :

الرأسمالية البريطانية تسيطر على بترول العراق

الطراد الشريف الامريكى — لمن النصف ؟

سبابة روسيا

تسقط الامتياز والاستعمار

سلسلة مطبوعات الاستعمار (٢)

المشكلة التي تشغل العالم العربي

مشروع سوريا الكبرى

عرصة وتحليل ونقد

بقلم

الدكتور راشد البراوي

يعرض بصورة موجزة مركزة المراحل التي مرت بها هذا المشروع .
ويحلل موقف الشعوب العربية والدول الاجنبية منه ، ويبين العناصر
التي لا بد من توافرها لإخراجه إلى حين التنفيذ الواقعي بالصورة التي
أرادها أصحابه ، والذي يجعل منه مصدر قوة .

محتويات الكتاب

صفحة

إهداء الترجمة	
مقدمة عن الحركة الإستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر	١

القسم الأول

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

مقدمة المؤلف	١٢
الفصل الأول : تركيز الإنتاج وقيام الاحتكارات	١٣
الفصل الثاني : المصارف والدور الجديد الذي تضطلع به	٣٠
الفصل الثالث : الرأسمالية المالية وحكومة الأقلية من أرباب المال	٤٩
الفصل الرابع : تصدير رؤوس الأموال	٦٥
الفصل الخامس : تقسيم العالم بين الاتحادات الرأسمالية	٧١
الفصل السادس : تقسيم العالم بين الدول العظمى	٨٠
الفصل السابع : السيطرة الاستعمارية مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية	٩٥
الفصل الثامن : طفيلية الرأسمالية وانحلالها	١٠٩
الفصل التاسع : دراسة نقدية للإمبريالية	١٣٥
الفصل العاشر : مركز الإمبريالية في التاريخ	١٩١

القسم الثاني

أولا — عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة التالية للحرب العظمى وذلك لإتمام البحث الذي

وضعه لينين ودعم النظريات التي أوردها فيه	١٤٣
ثانياً — تعليق وتحليل	١٧٦
خاتمة	٢٠٦

مقدمة تاريخية وتحليلية^(١)

(بقلم المترجم)

شهد العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر حركة استعمارية واسعة النطاق لم تقتصر على البلدان الاستعمارية القديمة كبريطانيا العظمى وفرنسا، بل شملت كذلك ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان، وهي بلاد حديثة العهد في تطورها السياسي أو الاقتصادي. ومن البيانات التي أوردها عن الممتلكات الاستعمارية الكاتب الأمريكي موريس في كتابه «تاريخ الاستعمار» نعلم أن مساحة أملاك بريطانيا العظمى في عام ١٨٦٠ بلغت مليونين ونصف مليون من الأميال المربعة يقطنها ١٤٥ مليوناً من الأنفس، والارقام الخاصة بفرنسا هي ٢٠٠.٠٠٠ ميل مربع، ٣,٤ مليون نسمة على التوالي، بينما لم تكن لألمانيا مستعمرات حتى عام ١٨٨٠. فاذا وصلنا إلى نهاية القرن (١٨٩٩) صارت الذئب على الوجه الآتي :

البلد	مساحة أملاكها الاستعمارية بلايين الأميال المربعة	عدد السكان بالملايين
بريطانيا العظمى	٩,٣	٣,٠٩
فرنسا	٣,٧	٥١,٤
ألمانيا	١	١٤,٧

وإذا رجعنا إلى تاريخ الفترة التالية لعام ١٨٧٠ لوجدنا أن تسابق الدول كان بشأن اقتسام قارة إفريقية وجزر المحيط الهادي، ويراد بهذا المناطق

(١) هذه المقدمة ننشرها مع الطبعة الثانية التي تقدمها للقراء .

غير الأوروبية التي لم تكن ملكا لدولة ما قبل هذه الفترة بحيث يحق القول بأنه في ختام الفترة السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى تمت عملية اقتسام هذه الأراضي الفسيحة الأرجاء الغنية بمواردها الظاهرة والكامنة والعظيمة الأهمية من حيث إمكاناتها بالنسبة إلى مطالب الصناعة ورؤوس الأموال في البلدان الرأسمالية .

أخذت فرنسا تتجه نحو داخل القارة الإفريقية عن طريق منطقتها القديمة في السنغال ، وفيما وراء الأراضي التي تملكها في شمال إفريقيا (الجزائر) . وفي عام ١٨٧٦ عقد في بروكسل بناء على دعوة ليوبولد ملك بلجيكا مؤتمر لوضع قواعد دولية لتنظيم عملية كشف واستعمار هذه القارة الواسعة ، وتأسست « الجمعية الإفريقية الدولية » لتحقيق هذا الهدف ولكن سرعان ما اتخذت طابعاً قومياً وتحولت الهيئة المركزية إلى أداة لخدمة مصالح ملك البلجيكي الذي بعث ستانلي لتنظيم كشف حوض نهر الكونغو . وفي هذا الوقت وجهت فرنسا همهما إلى إقليم ساحل غانه ، واستولت على تونس عام ١٨٨١ وأوغمت جزيرة مدغشقر على الاعتراف بسيادتها وذلك في عام ١٨٨٥ . وفي سنة ١٨٨٣ وضعت إيطاليا قدمها في إريتريا . وفي نفس السنة أعلنت ألمانيا حمايتها على مساحة كبيرة في إفريقيا الجنوبية الغربية ، كما استطاعت نفس الشيء بالنسبة إلى كمرون وتوجولاند في العام التالي ، وتمكن أحد رسل ألمانيا من التوجه إلى منطقة زنجبار حيث عقد معاهدات مع الأمراء الوطنيين وانتهى الأمر بأن بسطت هذه الدولة حمايتها على أراض تبلغ مساحتها ستين ألفاً من الأميال المربعة .

ويصح القول إنه قبل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ تمت المرحلة الأولى من الحركة الاستعمارية . وبعد ذلك نشطت الجهود في سبيل التوسع فاستطاعت إيطاليا توسيع رقعة ممتلكاتها في إريتريا والصومال الإيطالي ، ورائت بأبصارها إلى الحبشة ولكنها ارتدت على أعقابها إزاء الهزائم التي منيت بها . وعملت فرنسا على مد نفوذها من ممتلكاتها في الشمال حتى مصب

الكنغو ومن المحيط الأطلسمى حتى النيل . وفي الوقت الذي اشتغلت فيه الدول باقتسام إفريقية نراها توجه أنظارها إلى مناطق أخرى ، فهاهى ألمانيا تتبع سياسة التوغل في الشرق الأدنى لتسيطر على اقتصادياته مما يعد تهديداً خطيراً لمصالح كل من إنجلترا والروسيا .

أما في الشرق الأقصى فهدت فرنسا نفوذها من كوشين شين وبسطنه على أنام وتونكين ، وعلى أثر هزيمة الصين أمام اليابان سنة ١٨٩٥ أرغمت على التنازل لجاراتها الصفراء عن فرموزا وجزر بسكادورس ، واعترفت بانفصال كوريا التي ما لبثت اليابان أن ضمته سنة ١٩١٠ .

وفي سنة ١٨٩٦ أُجبرت الصين على السماح لروسيا بمد خط حديدي عبر منشوريا وآخر لفرنسا في ولاية يوان ، واستولت ألمانيا على ميناء كياوشاو ، ووضعت الروسية يدها على بورت آرثر وشبه جزيرة لياوتنج وزادت من نفوذها في منشوريا . وإذ خشيت إنجلترا على مصالحها نراها تستأجر ميناء واى هاى واى ليكون قاعدة بحرية .

ومن المناطق التي اقتسمتها الدول مجموعات من الجزر في المحيط الهادى على النحو الآتى :

(١) استولت ألمانيا على أرخبيل بسمرك والركن الشرقى من غانه الجديدة ، فإكان من إنجلترا إلا أن ضمت الجزء الجنوبى الشرقى

(٢) دخلت الولايات المتحدة ميدان التوسع الاستعمارى فوضعت

هاواى سنة ١٨٩٨ وهى قاعدة بحرية هامة في المحيط الهادى ، واقتسمت

جزر ساموا مع ألمانيا في السنة التالية . ولما نشأت مشكلة كوبا بدأت الحرب

بين الولايات المتحدة وأسبانيا وكان من نتيجةها استقلال كوبا واستيلاء

الولايات المتحدة على بورتوريكو وجزر الفلبين ، كما حصلت ألمانيا على مجموعة

جزر ميكرونيزيا التابعة لأسبانيا ، وهكذا تمت تصفية الإمبراطورية

الاسبانية القديمة في المحيط الهادى والعالم الجديد وذلك قبل أن يصبح القرن

التاسع عشر حدثاً من أحداث التاريخ .

وقد خرجت انجلترا من عملية اقتسام إفريقيا بنصيب الأسد إذ بلغت مساحة الجزء الذي أصبح من نصيبها ٣٠ مليون ميل مربع ويسكنه أكثر من خمسين مليوناً من الأنفس ، وهو يشمل أغنى مناطق القارة من حيث وفرة موارده الاقتصادية . وفضلاً عن هذا كان لانجلترا نصيب أيضاً من الأرباح الاستعمارية في الشرق الأقصى وجزر المحيط الهادى .

وفي السنوات الأولى من القرن الحالى تمكنت إيطاليا من احتلال طرابلس وإرغام تركيا على التنازل عنها ، كما أصبحت مراکش تحت الحماية الفرنسية . وهكذا كمل اقتسام ما بقى من العالم ، وذلك عشية نشوب الحرب العالمية الأولى .

وهنا يتعين علينا أن نتعرف البواعث التى تحتفى وراء هذه الحركة الاستعمارية الواسعة النطاق ، وبطبيعة الحال لن نلق بالآ إلى الدعاوى التى تتحدث عن سمو الجنس الأبيض ورسالته الخاصة بتمدين الشعوب المتأخرة ومساعدتها على استغلال ثرواتها الزراعية والمعدنية ، لأن هذه الدعاوى تصطدم بالحقائق المرة التى تكشف لنا عن الجوهر المادى للاستعمار ، كما يهدمها ما يعرفه الجميع عن أساليب القسوة والعنف والاستعباد التى يعمد إليها المستعمرون بدون استثناء .

نعلم كيف بدأ الانقلاب الصناعى الحديث فى انجلترا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ثم أخذ يمتل خلال القرن التاسع عشر إلى بقية أوروبا وأمريكا بدرجات متفاوتة من السرعة والقوة . وقد كان من مطالب الثورة الصناعية الحصول على مواد أولية ليست مما تنتجه القارة الأوربية وإنما موردها المناطق الاستوائية والمدارية . ومن هنا صار لابد للدول الصناعية الكبرى من محاولة السيطرة على مصادر هذه المواد الأولية . وفضلاً عن هذا كلما زاد الإنتاج الصناعى فى البلدان الصناعية اشتدت الحاجة إلى الأسواق الخارجية لتصريف هذه المنتجات . وقد ساعدت الثورة الصناعية على ظاهرة التوسع الاستعمارى من وجهة أخرى ذلك أن أحد

مظاهرها كان التقدم الهائل في وسائل النقل والمواصلات الآلية في البر والبحر ، وترتب على ذلك أن أصبح في مستطاع الدول الصناعية الوصول إلى أبعد أنحاء المعمورة والكشف عما ظل مجهولا منها . وأكثر من هذا فقد تميز القرن التاسع عشر بتقدم كبير في مختلف العلوم الطبيعية فسهلت دراسة شتى جهات العالم وكشف كنوزها وثرواتها الكامنة واحتمالات توسعها في المستقبل بحيث تستطيع دولة ما أن تملك مناطق قد لا تكون ذات قيمة اقتصادية في وقت الاستيلاء عليها ، ولكنها تثق أنها باستخدام رؤوس الأموال ومواهب وكفايات الفنيين يمكن تحويل هذه الجهات إلى أقاليم اقتصادية غنية عظيمة القوة .

ولكن لماذا نشطت هذه الحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن الماضي أي بعد ما يربو على القرن منذ قيام الانقلاب الصناعي ؟

تميزت الرأسمالية في بداية عهدها بسيادة مبدأ المنافسة الحرة ، على أن هذه الصفة الأخيرة يصبحها تقيضها ، ذلك أن تفوق نظام الإنتاج الكبير وازدياد تركيز رأس المال يؤديان حتما إلى الاحتكار الذي هو اتفاق بين الجماعات التي تملك فيما بينها الجانب الأكبر من إنتاج سلع معينة . ومساعد نظام الشركات المساهمة على ازدياد سيطرة رؤوس الأموال الضخمة على الحياة الاقتصادية وبهذا تحولت الرأسمالية فأصبحت ذات طابع احتكاري . ومما ساعد على بروز أهمية هذه الظاهرة الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المصارف التي فقدت بالتدريج وظيفتها الرئيسية وأصبحت تتجر في رأس المال . وقد ترتب على نمو الاحتكار والمالية العليا أن صار مصير العالم في يد مجموعة قليلة العدد أو كما قال البعض إن ثلاثمائة من الأفراد لا يعرف بعضهم بعضا هم سادة مصائر العالم الاقتصادية . يبدأ الاحتكار بفرض سيطرته على السوق الداخلية ولكن لا يمكن للبلدان الصناعية المتقدمة أن تعتمد على السوق المحلية وحدها ، بل لا بد لها من البحث عن الأسواق الخارجية . وبطبيعة الحال تكون هذه الأسواق مما لا تنتج سلع الدول الصناعية الكبرى .

واذن تنبج الرأسمالية إلى البلدان المتأخرة وشبه المتأخرة ، ولكن هذه
الآخيرة لا تستطيع أن تدفع نقداً عن السلع التي تشتريها ، وهنا تضطر
الرأسمالية أن تقرضها السلع الإنتاجية لا الاستهلاكية حتى يزيد مقدرة
هذه البلاد على الاستهلاك وتتمكن من دفع فائدة الأموال التي اقترضتها
وهكذا نصل إلى مرحلة إصدار رأس المال . وما يزيد الميل إلى تحول رأس
المال خارج موطنه إلى البلاد الأقل تقدماً أن الاحتكار يخلق فائضاً كبيراً من
رؤوس الأموال لا يمكن استثمارها في مواطنها الأصلية بحيث يمكن الحصول
على عائد مجزٍ لأربابها ؛ ولذا تفضل الهجرة إلى أقاليم أخرى حيث أجور العمال
الوطنيين منخفضة وأيام العمل طويلة ومستوى الحياة منخفض وموارد
المواد الأولية لازالت بكراً . ويلاحظ أن الهيئات الرأسمالية الاحتكارية
الكبرى تقسم العالم مناطق اقتصادية فيما بينها . لقد أشرنا إلى إصدار
رؤوس الأموال ، وحتى يتسنى الاطمئنان عليها وعلى فوائدها وعلى النواحي
التي تقوم باستغلالها تنشأ الحاجة إلى بسط إشراف سياسي على البلدان التي
أصبحت موضع الاستغلال . ومن الأمثلة البارزة على ذلك مصر حيث أخذ
رأس المال الأجنبي يفتقل إليها في القرن الماضي على هيئة شركات أو مشروعات
تقوم بنشاطها في البلاد ، أو على هيئة قروض للحكومة بفوائد عالية وشروط
قاسية . وقد ترتب على ذلك في أول الأمر أن ارتبكت أحوال مصر المالية
وتضخمتم الفوائد السنوية ، وسعى الأجانب إلى السيطرة على مالية البلاد
والتدخل في شؤونها الداخلية ؛ وانتهت هذه المحاولة بأن استأثرت
باحتملال مصر إحدى الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى وتقصدها إنجلترا .
هكذا نرى كيف تحولت الرأسمالية الصناعية منذ أواخر القرن التاسع
عشر إلى رأسمالية مالية احتكارية مدت شباكها إلى مختلف أرجاء العالم فكان
ذلك التوسع الاستعماري الضخم ، ومن هنا حق لمؤلفنا لينين أن يتحدث
عن الاستعمار بأنه أعلى مراحل الرأسمالية أو التطور المنطقي لنمو الرأسمالية .
الواقع أن الإمبريالية إن هي إلا رأسمالية احتكارية ، ولكنها رأسمالية تحمل

في طياتها عوامل فنائها والتضاء عليها ، وهذا يبدو الأمل للشعوب وبخاصة ما كان منها موضع السيطرة والاستغلال .

هذه النظرية التي لمسها ماركس وانجلز في أواخر أيامهما والتي درسها لينين دراسة وافية مستفيضة تكشف الغطاء عن حقيقة الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة ، وتلقى الضوء على جوهر الاستعمار وحقيقته ، وإذ تعرف الشعوب المستعمرة هذه الحقيقة فإنها تدرك الوسائل التي يتعين عليها اتباعها حتى تتخلص من نير الاستعمار .

وهذا هو السبب الذي حملنا على ترجمة هذا الكتاب القيم الذي فضح الإمبريالية والذي حارب دعاة الاستعمار في كل مكان بالدعايات المغرضة والتأويلات الفاسدة ، ولعل هذا أيضاً يفسر ذلك الترحيب الذي لقيته هذه الترجمة في مصر وشقيقاتها الشعوب العربية لأنها جميعاً قد نكبت بسيطرة الأجنبي .

ويقول البعض إن التوسع الاستعماري السالف الذكر له عوامل أخرى متنوعة ، من ذلك أن ألمانيا وإيطاليا أكملتا وحدتهما عام ١٨٧٠ وأن المشكلة القومية في البلدان البلقانية حلت كلها تقريباً عام ١٨٧٨ (مؤتمر برلين) ، وأن رغبة فرنسا في الانتقام لجزيمتها في حرب السبعين حملتها على التوسع الخارجي حتى تزيد من مواردها وحتى يتسنى لها تجنيد أهل المستعمرات ، وأن معظم الدول الصناعية أخذت منذ الربع الأخير من القرن الماضي تسير في طريق سياسة الحياة الجركية ورأت في امتلاك المستعمرات وإحاطتها بسياسات جركية سوقاً طيبة لمصنوعاتها ، وأن روسيا أيقنت في حرب القرم وفي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ أن الدول إن تسمع لها بتحقيق أطماعها بالنسبة إلى البلقان والإمبراطورية العثمانية فأخذت تنجس شرقاً في وسط آسيا حتى تصل إلى المحيط الهادي . ويتحدث البعض عن الأهمية الاستراتيجية لبعض النواحي ، فأنجلترا احتلت مصر لأن قناة السويس شريان مائي عظيم الأهمية للمواصلات الإمبراطورية ، ثم هي تستولى على بعض المحطات الموجودة في الشرق الأقصى

لتكون قواعد للدفاع عن ممتلكاتها ومراكز ترقب منها التوازن الدولي في ذلك الجزء من العالم . . . هذه كلها عوامل مساعدة لها أهميتها ولكنها منبثقة من الأسباب المادية الأساسية ، ولن تعمل إلا على زيادة دعم النظرية التي طالعنا بها لينين عن « الإمبريالية » .

قلنا إن العالم قد تم اقتسامه في أوائل القرن العشرين ، ولكن هذا لا يحول دون إجراء تقسيم جديد . فالمعلوم أنه في النظام الرأسمالي يتميز تقدم المشروعات وفروع الصناعة والبلدان الفردية بعدم الاستواء والانتظام ، ولا يمكن أن يكون الحال خلاف ذلك نظراً لما تتميز به الرأسمالية من فوضى الإنتاج وصراع الرأسماليين الجنوبي في سبيل الأرباح . وعدم استواء التقدم وانتظامه يزيد من حدة المتناقضات بين البلدان ، ويجعل استقرار التحالفات الدولية بين الدول الإمبريالية مستحيلاً . وقد تلخص ستالين الأمر بقوله « . . . وقانون عدم استواء التقدم في عصر الإمبريالية معناه التقدم غير المنتظم لبعض البلدان بالنسبة إلى الأخرى ، وسرعة إخراج بعض الدول لغيرها من السوق العالمية ، وإجراء تقسيم جديد من حين لآخر للعالم الذي تم الآن اقتسامه وذلك بطريق المنازعات والنكبات العسكرية ، وازدياد المنازعات في معسكر الإمبريالية حدة وعمقا ، وإضعاف جبهة الرأسمالية العالمية . . . ما هي العناصر الأساسية لقانون التقدم غير المستوي في ظل الإمبريالية .

أولاً — كل اقتسام العالم بين المجموعات الإمبريالية ولم تعد هناك أراض « حرة » غير محتلة . ولهذا إذا أريد الاستيلاء على أسواق جديدة وموارد للمواد الأولية ، وإذا أريد التوسع فلا بد من انتزاع مثل هذه الأرض من الغير .

ثانياً — إن التقدم الفني إلى حد لم يسبق له مثيل وكذلك ازدياد تجانس مستوى التقدم في البلدان الرأسمالية قد مكنا بعض الدول من حين لآخر من اللحاق بغيرها ، وساعدا البلدان الأقل قوة والأمصر نمواً على إبعاد الدول الأقوى منها .

ثالثاً — إن التقسيم القديم لمناطق النفوذ بين المجموعات الإمبريالية

الفردية آخذ في التصادم باستمرار مع العلاقة الجديدة بين القوى في السوق العالمية ، ولتحقيق التوازن بين التقسيم القديم لمناطق النفوذ وبين علاقة القوى الجديدة لا بد من حروب إمبريالية .

وتبعاً لهذا نشبت الحرب الإمبريالية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وترتب عليها حدوث تغييرات كبرى ، فقد أجبرت ألمانيا في معاهدة فرساي (١٩١٩) على التنازل عن ممتلكاتها خارج القارة الأوروبية فانتقلت إفريقيا الشرقية الألمانية (عدا مقاطعتي رواندي وأورندي) إلى بريطانيا العظمى ، وإفريقية الجنوبية الغربية الألمانية إلى اتحاد جنوب إفريقية ، وقسمت توجولاند والسكرون بين فرنسا وإنجلترا . وأعطيت اليابان انتداباً على جزر مارشال وكاؤولين وماريانا وبولو ، ووضع نصيب ألمانيا من ساهوا تحت انتداب نيوزيلند ، كما أن استراليا حصلت على انتداب على غانة الجديدة (الألمانية) وأرخبيل بسمرك وجزر سولومون . واستولت اليابان على كياوشاو ثم أعادتها للصين سنة ١٩٢١ . أما الإمبراطورية العثمانية فقد تمزقت ، فاستقلت شبه الجزيرة العربية ، ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، كما اعترف بسقوط السيادة العثمانية على مصر والسودان . وفي الشرق الأقصى انتهزت اليابان فرصة الحرب فأتمت تجارتها الخارجية ووسعت مدى انتاجها الصناعي ومكنت لنفوذها في الصين . وقطعت أوصال إمبراطورية النمسا والمجر وقامت على انقاض ذلك دويلات عدة . واستفادت الولايات المتحدة من نضال الغير ، وبعد ان كانت مدينة لبلدن أخرى وبخاصة إنجلترا أصبحت دائمة للعالم بأسره تقريباً ومنه إنجلترا . ومن جهة أخرى هبطت إنجلترا سراعاً بعد الحرب بعد أن كانت تشغل المحل الأول في الاقتصاد العالمي .

وشاهدت الفترة التالية للحرب تقدماً في اليابان انتهى — وبخاصة بعد نشوب الأزمة العالمية (١٩٢٩) — باعتمادها على الصين مما هدد المصالح المالية الاحتكارية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وكذلك اتخذت النفاشية

في إيطاليا المدون سبيلا للنجاة من الأزمة التي كانت تعانيها الرأسمالية الإيطالية فاحتلت الحبشة وألبانيا .

زادت حدة أزمة الرأسمالية ومتناقضاتها وأصبح من الضروري إحداث تغيير جديد فانحلى الأمر عن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، وكان من نتائجها أن نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا (١٩٤٧) أن يقرر مصير المستعمرات الإيطالية في خلال عام من دخول المعاهدة مرحلة التنفيذ . وجشت ألمانيا على ركبتيها وستكبل بقيود تجعل من الصعب عودتها إلى منافسة الامبرياليات المنتصرة وفي أمريكا بوجه خاص . وتقرر في مؤتمر القاهرة (١٩٤٣) أن تقتصر سيادة اليابان على جزرها الأصلية ، وتحطيم تفوق هذه الدولة الصناعي والعسكري وخرجت الولايات المتحدة من هذه الحرب أقوى دولة صناعية وعسكرية في العالم ، وأصبحت الامبريالية البريطانية بتصدع كبير ، وأخرجت فرنسا من سوريا ولبنان ، وتسعى الامبريالياتان الأمريكية والبريطانية إلى إضعاف مركزها إن لم يكن اخراجها من كثير من ممتلكاتها الاستعمارية الأخرى .

هذا عرض موجز للحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن الماضي وأهم مظاهرها ودوافعها . ونعتقد أننا بتقديم كتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » نجعل في مكتبة القارئ العربي أن يتفهم الظواهر التي تحيط به وأن يتتبع المنازعات الدولية التي يطنى فيها المظهر السياسي على الجوهر الاقتصادي لها ، وأن يعرف كيف يكافح هذا الاستغلال الأجنبي الذي يضرب على وطنه ستاراً من الجهل والفقر والمرض .

والله نسأل ، أولاً وآخراً ، أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خلاص أوطاننا من نير الاستعمار الأجنبي .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

راشد البراوي

سبتمبر ١٩٤٧

القسم الأول
الاستعمار
أعلى مراحل الرأسمالية

Imperialism, The Highest Stage Of Capitalism

تأليف

ف. ا. لينين

الاسم ———— تعمير

أعلى مراحل الرأسمالية

في خلال الخمس عشرة أو العشرين سنة الأخيرة^(١)، وبخاصة منذ انشوب الحرب الأسبانية الأمريكية (١٨٩٨) والحرب بين الإنجليز والبولنديين (١٨٩٩—١٩٠٢)، كثر استعمال كلمة «الإمبريالية» أى السيطرة الاستعمارية في كل من الأدبين الاقتصادي والسياسي، وذلك وصفا للعصر الحالي. وفي عام ١٩٠٢ نشر الاقتصادي الإنجليزي J. A. Hobson في لندن ونيويورك كتابه «الإمبريالية»، وفيه وصف جيد شامل للخواص الاقتصادية والسياسية الرئيسية للإمبريالية، وإن كان هذا المؤلف يعرض لنا وجهة النظر البورجوازية في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والسلام، وهي نظرة تتفق في جوهرها مع نظرة كاوتسكي الماركسي السابق. وفي عام ١٩١٠ ظهر بئسنا مؤلف الماركسي النمساوي رودلف هلفردينج وعنوانه «الرأسمالية المالية». وبرغم ما وقع فيه الكتاب من خطأ بصدد نظرية النقود، وبرغم ما نلقاه لديه من بعض الميل إلى التوفيق بين الماركسية والانتهازية، فإن هذا المؤلف يعد لنا بتحليل نظري قيم «للمرحلة الأخيرة من التطور الرأسمالي». وفي الواقع نجد أن كل ما قيل عن الإمبريالية خلال السنوات القلائل الأخيرة وبخاصة في عدد كبير من المقالات بالصحف والمجلات، وفي القرارات التي اتخذت مثلاً في مؤتمر شنتر وباللذين عقدوا في خريف عام ١٩١٢، لا يتعدى الآراء التي عرضها هذان الكتابان، أو التي لخصها إن شئنا الدقة والضبط.

وسنحاول فيما بعد أن نبين بأقصى مايسعنا من الإيجاز والبساطة، العلاقة والصلات بين المظاهر الاقتصادية «الرئيسية» للسيطرة الاستعمارية. ولن نستطيع أن نعالج النواحي غير الاقتصادية للموضوع مهما كانت جذيرة بذلك^(٢).

(١) يلاحظ أن الكتاب ظهر في مستهل الحرب العالمية الأولى.

(٢) وهذا راجع إلى رغبة لينين في عدم التعرض للمسائل السياسية وما في حكمها حتى تجيز الرقابة الروسية نشر الكتاب.



الفصل الأول

تركز الانتاج وقيام الاحتكارات

من الظاهرات البارزة التي تتميز بها الرأسمالية ذلك التقدم البالغ الذي حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التي سارت بها عملية تركيز الانتاج في المشروعات التي يعظم حجمها باطراد . وتمدنا الإحصائيات الحديثة عن الانتاج بمعلومات وبيانات وافية دقيقة عن عملية التركيز هذه . ففي ألمانيا كانت نسبة المشروعات الكبيرة (التي يستخدم الواحد منها أكثر من ٥٠ عاملاً) ٩ ، ٦ ، ٣ في الألف في سنوات ١٨٨٢ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٧ على التعاقب . وكانت هذه المشروعات تستخدم عمالاً بالنسب المئوية التالية : ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٧ في نفس السنوات . ويلاحظ أن التركيز في الإنتاج أعظم حدة منه في حالة العمال ، لأن العمل في المشروعات الكبيرة أعظم إنتاجية ، كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بعدد المحركات البخارية والكهربائية . ولو اتخذنا أساساً لنا الصناعة في ألمانيا بأوسع معاني هذه الكلمة بحيث تشمل التجارة والنقل والمواصلات الخ ، لتراءت لنا الصورة التالية :

العدد	المجموع	السكنى	النسبة المئوية
المشروعات الكبيرة	٣٠,٥٨٨	للمشروعات	٠,٩
العمال فيها	٥,٧٠٠,٠٠٠	والعمال	٣٩,٤
الاحصنة البخارية بها	٦,٦٠٠,٠٠٠	وحدات القوة البخارية	٧٥,٣
الكيلوات من القوة الكهربائية	١,٢٠٠,٠٠٠	الكهربائية	٧٧,٢

ومعنى هذا أن أقل من جزء من مائة جزء يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع القوة البخارية والكهربية أما المشروعات الصغيرة (التي يستخدم الواحد منها ٥ عمال فما دون ذلك) والبالغ عددها ٢,٩٧٠,٠٠٠ (أى ٠.٩١٪ من مجموع المشروعات جميعاً) فلا تستخدم سوى ٠.٧٪ من هذه القوة. وإذن فمشاريع الألوف من المشروعات الكبيرة هى كل شىء، بينما لا تعد الملايين من المشروعات الصغيرة شيئاً مذكوراً! وفى سنة ١٩٠٧ كانت بألمانيا ٥٨٦ منشأة (بكل منها أكثر من ١٠٠٠ عامل)، وبلغ عدد عمالها ١,٣٨٠,٠٠٠ أى عشر عدد العمال فى البلاد تقريباً، وكانت تستخدم ٠.٣٢٪ (أى ما يدنو من الثلث من مجموع القوة البخارية والكهربية - وإلى رأس المال النقدى والمصارف - كما سنرى بعد - يرجع ما تنعم به حفنة من أضخم المشروعات من غلبة وتفوق، ما دامت الملايين من صغار أصحاب العمل، ومتوسطهم بل وبعض كبارهم فى حالة الخضوع الكامل والتبعية الشاملة لبضع مئتين من المالىين أرباب الملايين.

وتركز الإنتاج أعظم قدرأ فى دولة أخرى متقدمة من دول الرأسمالية الحديثة ونقصدها الولايات المتحدة. وهنا تفرد الاحصائيات الصناعة بأضيق معنى لها، وتجمع المشروعات تبعاً لقيمة إنتاجها السنوى. وفيما يلى يباذ عن المشروعات الكبيرة التى يربو إنتاج الواحد منها على مليون دولار سنوياً:

١٩٠٩	١٩٠٤	
٣٦٠٠	١٩٠٠	المشروعات الكبيرة
٢٦٨,٤٩١	٢١٦,١٨٠	» جميعها
١٠١	٠,٩	النسبة المئوية
٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	عدد عمالها
٦,٦٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	المجموع الكلى للعمال
٣٠,٥	٢٥,٦	النسبة المئوية
٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	إنتاجها السنوى
٢٠,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الإنتاج الكلى
٤٣,٨	٣٨	النسبة المئوية

ومن البيان السالف نلاحظ أن ٣٠٠٠ من المشروعات يخرج نصف الإنتاج الكلى تقريباً . وهذه الآلاف الثلاث من المشروعات الضخمة تشمل ٢٦٨ فرعاً من فروع الصناعة . وهكذا نرى أن التركيز حين يبلغ مرحلة معينة من النمو لا بد أن يؤدي إلى الاحتكار مباشرة ، لأن من الميسور لتيسر من هذه المشروعات الهائلة الحجم أن تتفاهم وتتفق فيما بينها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فتعذر قيام المنافسة ثم الاتجاه نحو الاحتكار ، أمران يرجعان إلى ضخامة حجم هذه المشروعات . إن تحول المنافسة إلى احتكار من أهم ظاهرات الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، إن لم يكن أعظمها أهمية ، الأمر الذي يحتم علينا أن ندرس هذه الظاهرة بقدر أكبر من التوسع والتفصيل .

ولكن قبل أن نفعل ذلك يتعين توضيح لبس محتمل .

تحدث الإحصائيات الأمريكية عن ٣٠٠٠ مشروع ضخم في ٢٥٠ فرعاً من فروع الصناعة كما لو أن هناك إثني عشرة مشروع في كل فرع وهو ما يخالف الواقع ، ذلك أن هذه المشروعات الهائلة لا وجود لها في كل فرع من فروع الصناعة . وفضلاً عن هذا فمن المعالم الهامة للرأسمالية في أعلى مراحل تطورها ما يقابل له الاتحاد أو الهيئة المتحدة combine ، ويقصد بذلك تجمع فروع مختلفة من الصناعة في نطاق مشروع واحد . وقد تمثلت هذه الفروع مراحل متعاقبة في صناعة إنتاج المواد الأولية (كصهر الحديد الغفل إلى سبائك وتحويل الأخيرة إلى صلب وبعث عمل السلع من الأخير) ، وقد تكون هذه الفروع مما يساعد أو يكمل بعضه بعضاً (ومن أمثلة ذلك استخدام الفضلات أو المخلفات وصناعة مواد التعبئة . . . الخ) .

وقد كتب هلمردينج ملخصاً المزايا الناجمة عن ارتباط المشروعات أو توحيدها فقال « إن ذلك يعمل أولاً على تسوية تقلبات التجارة وبذا يكفل للمشروعات المتحدة معدلاً من الربح أشد ثباتاً واستقراراً . وثانياً يترتب عليه القضاء على المتاجرة . وثالثاً يجعل في الإمكان إجراء التحسينات الفنية مما يؤدي إلى اجتناء أرباح أعلى مما تحصل عليه المشروعات » الخلدص « أي

غير المتحدة . ورابعاً يزيد من قوة مركز المشروعات المتحدة إزاء زميلاتها « الخللص » ، ويجعلها أقدر على المنافسة في فترات الكساد الخطير حينئذ لا يتمشى هبوط أسعار المواد الأولية مع انخفاض أسعار السلع المصنوعة » .

ويقول الاقتصادي الألماني البورجوازي هيان في مؤلفه الذي صنفه بصفة خاصة عن المشروعات « المختلطة » أي المتحدة في صناعة الحديد بألمانيا : « وتقني المشروعات الخارجة عن دائرة الهيمنة المنحدرة إذ يسحقها عاملا ارتفاع ثمن المادة الأولية وانخفاض ثمن السلع التامة الصنع » . وبهذا تترأى لنا الصورة التالية حيث : « تبقى من جهة شركات الفحم العظيمى التى تنتج ملايين الأطنان سنوياً والمنظمة تنظيمياً قوياً في ظل رقابة الفحم التى تضمها . ومن جهة أخرى هناك مصانع الصلب الكبرى الوثيقة الصلة بمناجم الفحم واتت لها نقابتها الخاصة بها . هذه المشروعات العظيمة التى تنتج سنوياً ٤٠٠,٠٠٠ من أطنان الصلب وما يتفق مع ذلك من مقادير الفحم ، والتى تملك مصانع أفران صهر الحديد ، وتقوم بصنع السلع ، وتستخدم ١٠,٠٠٠ عامل يقيمون في مباني الشركة ، ولها أوصفتها وسككها الحديدية أحياناً — تقول إن هذه المشروعات هى النوع السائد من مصانع الحديد والصلب بألمانيا اليوم . ويستمر التركيز ، فيعظم حجم المشروعات الفردية أكثر فأكثر ، وتتجمع عدة مشروعات في صناعة معينة أو في عدة فروع مختلفة من الصناعة بقصد تكوين اتحاد تظاهره وتسيطر عليه ست من مصارف برلين . ولقد أثبتت صناعة التعدين في ألمانيا بصفة قاطعة صدق ما ذهب إليه كارل ماركس بشأن تركيز رأس المال ، وذلك على الأقل في بلد تحتسمى فيه هذه الصناعة خلف سياجات من الرسوم الجمركية وأجور الشحن . لقد تهيأت صناعة التعدين الألمانية لأن تنزع من أيدي أربابها ، وتكون ملكاً للدولة » .

إلى مثل هذه النتيجة وصل اقتصادى بورجوازي رعى ضميره ، وهو أمر غير مألوف . وينبغي أن نلاحظ أنه يضع ألمانيا في طبقة خاصة بسبب ما تلقاه صناعاتها من حماية . غير أن أهمية هذه الظروف تنحصر في أنها تجعل

فقط بعملية تركز الصناعة وتكوين الهيئات الاتحادية واتحاد المنتجين والنقابات الانتاجية الاحتكارية التي تضم رجال الصناعة ... الخ. ومن المهم للغاية أن نلاحظ أنه حتى في إنجلترا المتبعة لسياسة حرية التجارة ينتهي التركيز بالاحتكار وإن تأخر بالآخر العهد واختلف فيه الشكل. وقد كتب الأستاذ هرمان ليثي في مؤلفه « الاحتكارات ونقابات المنتجين ^(١) » والشركات الموحدة ^(٢) » والذي استند فيه إلى احصائيات وبيانات عن تطور إنجلترا الاقتصادية يقول: « ويلاحظ في حالة إنجلترا أن الميل إلى الاحتكار مرتبط بحجم المشروع وطاقته. ويرجع هذا إلى أن عظم استثمار رأس المال في كل مشروع - بمجرد ابتداء عملية التركيز - يزيد الطلب على رأس مال جديد للمشروعات الجديدة، الأمر الذي يجعل القيام بها أشد صعوبة. ونمت أمر آخر (أعظم أهمية في نظرنا) ذلك أن كل مشروع جديد ينبغي التمشي مع المشروعات الضخمة القائمة على أساس التركيز، يفتج مقادير هائلة من فائض السلع لا يتسنى له تصريفه إلا إذا باعه بطريقة مجزية نتيجة ازدياد بالغ في الطلب عليها، أو يعتمد إلى تصريفها بخفض الأثمان إلى الحد الذي لا يعود منه ربح على المشروع ذاته وعلى الهيئات الاحتكارية ».

وبخلاف ما نلقاه في الدول الأخرى حيث تسهل الرسوم الجمركية تكوين نقابات المنتجين، نجد في حالة إنجلترا أن المحالفات الاحتكارية بين المنظمين ونقابات المنتجين والشركات الموحدة، إنما تنشأ في أغلبية الحالات حينما يهبط عدد المشروعات المتنافسة إلى نيف وعشرين أو نحو ذلك. « وهنا يبدو تأثير حركة التركيز على تكوين الاحتكارات الصناعية الكبيرة واضحاً تماماً في مجال من الصناعة ».

حينما كان ماركس يكتب مؤلفه « رأس المال » منذ خمسين عاماً خلت بدت المنافسة الحرة في نظر معظم الاقتصاديين كأنها « قانون طبيعي » ودبر العلماء ذوو الصبغة الرسمية مؤامرة من الصمت حاولوا بها أن يقتلوا مؤلفات

الرجل التي أبانت بتحليل الرأسمالية من الناحيتين النظرية والتاريخية أن المنافسة الحرة تبعث على تركيز الإنتاج وهذا بدوره ، إذ يبلغ مرحلة معينة من التطور ، يؤدي إلى الاحتكار . واليوم أصبح الاحتكار حقيقة واقعة ويضع الاقتصاديون المؤلفات الوفيرة يصفون فيها مختلف أشكاله ومظاهره ومع ذلك تلقاهم يرددون بنغمة واحدة القول بأن « الماركسية قد ثبت بطلانها » . ولكن الحقائق أجسام صلبة غنيمة كما جاء في المثل الإنجليزي ، وينبغي أن نعمل لها حساباً شتتاً أو لم نهأ . هذه الحقائق ترينا أن الفروق التي نلمسها بين الدول الرأسمالية ، كما في مسائل الاحتكارات والحماية أو حرية التجارة مثلاً ، إنما تسبب اختلافات يسيرة الشأن في الشكل الذي تتخذه هذه الاحتكارات وفي اللحظة التي تظهر فيها ؛ أما نشأة الاحتكارات نتيجة لتركيز الانتاج فقانون أسامي عام تتميز به المرحلة الحالية في تطور الرأسمالية .

ونستطيع فيما يتعلق بأوروبا أن نحدد بقدر كبير من الدقة والضبط الوقت الذي حلت فيه الرأسمالية الحديثة محل الرأسمالية القديمة بصفة نهائية ، ونقول ان ذلك كان في بداية القرن العشرين . وفيما يلي عبارات وردت في مؤلف من أحدث المؤلفات عن تاريخ « تكوين الاحتكارات » : « من الممكن أن نورد أمثلة قلائل متفرقة عن الاحتكار الرأسمالي قبل عام ١٨٦٠ وهي أمثلة نلمس فيها بذرة هذه الأشكال المألوفة اليوم ، ولكنها تمثل بلا شك حالات بدائية بسيطة . ترجع بداية الاحتكار الحديث الحقيقية إلى العقد السابع ، وبدأت الفترة الأولى الهامة في نمو الاحتكار مع الكساد الصناعي الدولي في العقد الثامن ، واستمرت حتى بداية العقد العاشر ... ولو درسنا الأمر بالنسبة إلى أوروبا لألفينا أن المنافسة الحرة بلغت ذروتها في العقد السابع والثامن ، حينذاك كانت إنجلترا قد أكلت إقامة صرح تنظيمها الرأسمالي وفق الأسلوب القديم . أما في ألمانيا فقد اشتبك هذا التنظيم الرأسمالي في صراع حاسم مع الحرف والصناعة المنزلية ، وبدأ يخلق لنفسه الأشكال اللازمة لمقائه ... »

وقد بدأ الانقلاب العظيم مع الانهيار الذي وقع عام ١٨٧٣ أوبالآخرى مع الكساد التالى له والذي يمثل فترة ٢٢ عاماً في تاريخ أوروبا الاقتصادية مع استثناء فترات قصيرة الأمد لا تكاد تكون ملموسة في أوائل العقد التاسع ، وفترة الرواج العنيف القصير العهد حوالى عام ١٨٨٩ . وخلال هذا الرواج القصير العهد (١٨٨٩ — ٩٠) انتشر نظام نقابات المنتجين بقصد الاستفادة من ظروف العمل الملائمة . ولكن سياسة قصيرة النظر دفعت بالأسعار إلى الارتفاع إلى مستوى أعلى مما كان يمكن أن يحدث لو كان الحال خلاف ذلك ، ولذا تحطمت جميع هذه النقابات الإنتاجية تقريباً وانتهت نهاية غير مشرفة . تلت ذلك فترة سنوات خمس تميزت بسوء حال التجارة وهبوط الأسعار ، ولكن الصناعة سادتها روح جديدة . لم يعد الكساد أمراً لا بد من التسليم به ، وإنما أصبح الناس ينظرون إليه على أنه فترة من الركود أو التوقف قبل حلول رواج جديد .

دخلت حركة تكوين نقابات المنتجين عهداً الثانى ؛ وبدلاً من أن تكون هذه النقابات ظاهرة وقتية ، صارت إحدى الدائمات التى تقوم عليها الحياة الاقتصادية ، وهى تستحوذ على الميادين الواحد تلو الآخر ، وعلى رأس هذه الميادين إنتاج المواد الأولية . وفى بداية العقد العاشر كان نظام نقابات المنتجين ، ممثلاً فى تنظيم نقابة الكوك التى تكونت على نسقتها نقابة الفحم . قد حقق تنظيمهما فنياً نقابياً يكاد لا يحتاج إلى تحسين . ولأول مرة وقع الرواج الكبير فى ختام القرن التاسع عشر وحدثت أزمة (١٩٠٠ — ٣) فى صناعتى التعدين والحديد ، وذلك فى ظل هذا النظام النقابى . وبينما بدأ ذلك أمراً جديداً فى ذلك الوقت فإن الجمهور اليوم يتلفت حوله فىرى ميادين الاقتصاد الكبيرة تبتمد باطراد وانتظام عن عالم المنافسة الحرة ؛ ولكنه ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها من المسائل المسلم بها ، ويعدها قاعدة عامة .

وما تقدم نستطيع تمييز المراحل الرئيسية فى تاريخ الاحتكار :

(١) ١٨٦٠ — ٧٠ وهى فترة بلغت فيها المنافسة الحرة ذروتها وكان

الاحتكار في بدء تكوينه ولا يكاد يكون ملموسا .

(٢) يعد أزمة سنة ١٨٧٣ نلمس نشاطا في إنشاء نقابات المنتجين ، ولكنها لازالت استثناء للقاعدة العامة ولم تزد عن كونها ظاهرة مؤقتة .
(٣) الرواج في نهاية القرن التاسع عشر وأزمة (١٩٠٠ - ٣) وهنا تصبح نقابات المنتجين إحدى أسس الحياة الاقتصادية بأسرها :

لقد تحولت الرأسمالية إلى سيطرة احتكارية استعمارية (أى إمبريالية) .
وتتفق نقابات المنتجين فيما بينها على شروط البيع والدفع الخ ، وتقسم الأسواق ، وتحدد مقدار إنتاج السلع ، وتعين الأسعار ، وتقسم الأرباح بين المشروعات المختلفة .

بلغ عدد نقابات المنتجين بألمانيا ٢٥٠ نقابة في عام ١٨٩٦ ، ٣٨٥ في سنة ١٩٠٥ وتضم ١٢٠٠٠ شركة ، غير أننا نعلم أن هذا التقدير دون الحقيقة .
ومن الإحصائيات التي اقتبسناها عن الصناعة الألمانية يتضح أن ١٢٠٠٠ من المشروعات الكبيرة يجب أن يستغل أكثر من نصف القوة البخارية والكهربائية المستخدمة في البلاد كلها ، وبلغ عدد الشركات الموحدة في الولايات المتحدة ١٨٥ (١٩٠٠) ٢٥٠٤ (١٩٠٧) وتقسم الإحصائيات الأمريكية كافة المشروعات إلى ثلاث طبقات من حيث تبعيتها إلى أفراد أو شركات خاصة أو شركات عامة (corporations) . وكانت الأخيرة ٢٣,٦ ٪ (١٩٠٤) ٢٥,٩ ٪ (١٩٠٩) أى أكثر من ربع المجموع الكلى للمشروعات الصناعية ؛ وكانت تستخدم من الأيدي العاملة كلها ٧٠,٦ ٪ (١٩٠٤) ٧٥,٦ ٪ (١٩٠٩) (أى ما يربو على ثلاثة أرباع العمال) ؛ وبلغ إنتاجها السنوى في نفس العامين ما قيمته ١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ١٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات أى ما يوازي ٧٣,٧ ٪ ٧٩,٠ ٪ من قيمة إنتاج المشروعات الصناعية .

وغالبا ما تسيطر نقابات المنتجين والشركات الموحدة على سبعة أو ثمانية أعشار الإنتاج الكلى في فرع معين من الصناعة كما هو الحال في نقابة الفحم

بوستقاليا إذ جمعت في أيديها عند إنشائها سنة ١٨٩٣ ما يعادل ٨٦,٧ ٪ من إنتاج الفحم السكلى في الإقليم ، ثم زادت النسبة إلى ٩٥,٤ ٪ سنة ١٩١٠ وفي مثل هذا الاحتكار ضمان الحصول على أرباح طائلة ، كما أنه يؤدي إلى تسكين وحدات فنية هائلة الحجم .

وفي سنة ١٩٠٠ تأسست بالولايات المتحدة شركة استاندارد أويل الشهيرة وكان رأس المال المرخص به ١٠٠ مليون دولار ، وأصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العادية ، ١٠٦ مليون من الأسهم الممتازة . وقدرت أرباحها فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ بالنسب المئوية التالية : ٤٨،٤٨،٤٥،٤٤،٣٦،٤٠،٤٠،٤٠ . ومجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليوناً من الدولارات . وبلغت أرباح الشركات خلال الفترة (١٨٨٢ - ١٩٠٧) ٨٨٩ مليوناً خصص منها ٦٠٦ حصة الأسهم ورُحِّل الباقي إلى الاحتياطي ... وفي سنة ١٩٠٧ بلغ عدد العمال والمستخدمين في مختلف المشروعات التابعة لنقابة الصلب بالولايات المتحدة United States Steel Corporation ٢١٠،١٨٠ ، واستخدمت شركة Gelsenkirchner Bergwerksgesellschaft وهي أعظم مشروع في صناعة التعدين بألمانيا ، ٤٦٠،٤٨ من الأجراء في عام ١٩٠٨ . وانتج اتحاد الصلب بالولايات المتحدة ٩ ملايين من الاطنان سنة ١٩٠٣ ، وكان إنتاج سنة ١٩٠١ يعادل ٦٦,٣ ٪ من إنتاج البلاد كلها من الصلب ، ولكن نسبة إنتاج سنة ١٩٠٨ كانت ٥٦,١ ٪ ، بينما زاد النصيب من المعدن الخام خلال الفترة ذاتها من ٤٣,٩ ٪ إلى ٤٦,٣ ٪ .

وجاء في التقرير الذى وضعته لجنة حكومية أمريكية عن الشركات الموحدة ما يلى : « ويرجع تفوقها على منافسيها إلى عظم حجم مشروعاتها وجودة إعدادها الفنى . فقد خصصت شركة الطبايق الموحدة منذ شروعاتها في العمل كافة جهودها لإحلال العمل الآلى مكان العمل اليدوى على نطاق واسع ، واشترت لهذا الغرض جميع المخترعات التى لها علاقة بصناعة الطبايق ، وأنفقت مبالغ طائلة في هذا السبيل . ولم تكن لكثير من هذه الاختراعات

أية قيمة في أول أمرها ، ولهذا أدخل عليها مهندسو الشركة التعديلات اللازمة ، وفي نهاية سنة ١٩٠٦ تأسست شركتان تابعتان بقصد الحصول على براءات الاختراعات . وأنشأت شركة الطباقي الموحدة لنفس الغرض معاملة السبك وورش الآلات ومحال التوصيلات . ويبلغ متوسط عدد العمال في إحدى هذه المنشآت ، وهي في بروكلين ، ٣٠٠ عامل ، وهناك تجري التجارب على الاختراعات المتصلة بصناعة السجائر والسيجار والنشوق ولقائف التعبئة من الصفيح والعلب ؛ وفيها كذلك يعملون على إنقاذ الاختراعات . « وتستخدم شركات موحدة أخرى مهندسين من طراز خاص لابتداع وسائل وعمليات جديدة في الإنتاج ، واختبار أعمال التحسين الفنية ، ويعنح اتحاد الصلب بالولايات المتحدة — المشار إليه آنفاً — الإعانات لعماله ومهندسيه إذا وفقوا إلى اختراعات تؤدي إلى زيادة الكفاية الفنية ، وتحسين الآلات ، وخفض النفقات » .

وفي الصناعة الألمانية الكبيرة كصناعة المواد الكيميائية التي تقدمت تقدماً واسعاً في العقود القلائل الأخيرة ، يجري تنظيم التحسينات الفنية طبقاً لنفس الأسلوب . ففي سنة ١ٹ٠٨ ترتب على عملية التركيز قيام مجموعتين رئيسيتين قاربتا أن تكونا احتسكارين . وكانت المجموعتان تمثلان في أول الأمر « محالفات ثنائية » بين زوجين من المصانع الكبيرة رأس مال كل منهما ما بين ٢٠ ، ٢١ مليوناً من الماركات . فهناك من جهة مصنع ميستر السابق في هوشن ومصنع كاسل بفرنكفورت الواقعة على نهر المين ، وهناك من جهة أخرى مصنع الأنيلين (مادة تستخدم في الصباغة) والصدودا في الدنيسهاغن وبار (السابق) في البرفيد . وفي سنة ١٩٠٧ عقدت إحدى المجموعتين اتفاقاً مع مصنع آخر ، كما حذت المجموعة الأخرى حذوها في سنة ١٩٠٨ . وقد ترتب على ذلك تكوين « محالفتين ثلاثيتين » رأس مال كل منهما من ٤٠ إلى ٥٠ مليون مارك . ثم تقاربت هذه المحالفات بقصد التفرغ على الاسمار وما إلى ذلك .^(١)

(١) ذكرت المصنف في يونيو سنة ١٩١٦ نبأ إنشاء شركة موحدة ضخمة تضم الصناعة الكيميائية في ألمانيا .

تتحول المنافسة إلى احتكار، والنتيجة المترتبة على هذا هي التقدم الكبير نحو اصطلاح الإنتاج بالطابع الاجتماعي Socialisation، وبصفة خاصة تصبح عملية الاختراعات والتحسينات الفنية ذات صبغة اجتماعية (socialised).

ليس هذا هو الشكل القديم من المنافسة الحرة بين صناعات متفرقين لا اتصال بينهم، وينتجون السلع لسوق مجهولة لهم. ولقد بلغ التركيز درجة تجعل من المستطاع عمل تقدير تقريبي لكافة مصادر المادة الأولية (كرواسب الحديد الخام مثلاً) لا في دولة واحدة أو عدة دول خشب، بل في العالم أجمع كما سنرى بعد قليل. ولا يقتصر الحال على هذه التقديرات، بل إن هذه الاتحادات الاحتكارية الضخمة تستحوذ على مصادر المواد الأولية. وفي الوقت ذاته يمكن بصفة تقريبية تقدير طاقة الأسواق على استيعاب المنتجات. وتتفق الاتحادات الاحتكارية هذه على تقسيم الأسواق فيما بينها، وتحكم قوة العمل، وتستخدم أكفأ المهندسين، وتستولي على وسائل النقل كالسكك الحديدية في أمريكا والشركات الملاحية في أوروبا وأمريكا. إن الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية تصل إلى أبواب أتم الصور التي يبدو فيها الإنتاج ذا طابع اجتماعي. ويُجذب الرأسماليون رغماً عنهم إلى دائرة النظام الاجتماعي الجديد الذي يمثل الانتقال من المنافسة الحرة المطلقة إلى ذلك المظهر الاجتماعي الكامل. إن الإنتاج يصير اجتماعياً في صفته، أما الامتلاك فيظل خاصاً وتبقى أدوات الإنتاج الاجتماعية ملكاً خاصاً لفرد قليل من الأفراد. إن هيكل المنافسة الحرة المعترف بها رسمياً يظل قائماً، ولكن وطأة الاحتكارات القليلة على بقية السكان تشتد مائة مرة ويصبح من الصعب احتمالها. وقد ألف الاقتصادي الألماني كستنر كتاباً في موضوع النضال بين تقابلات المنتجين والمشروعات الخارجية عنها وجعل عنوانه «التنظيم الإجباري» وكان خير آلو دعاه «الخضوع الإجباري لسيطرة الاتحادات الاحتكارية» حتى يُظهر الرأسمالية في الثوب الذي تبدو فيه الآن.

وترجع أهمية الكتاب على الأقل إلى أنه يصف لنا مجموعة من الأساليب

الحديثة والمتحضرة التي تلجأ إليها الهيئات المتحدة الاحتكارية في سعيها
وجهاً لها نحو « التنظيم » ويمكن تلخيص هذه الأساليب فيما يلي :

(١) قطع موارد المواد الأولية (وهذا الإجراء من أهم الوسائل
لإرغام المشروعات على الانضمام إلى الكارتل) .

(٢) وقف مورد العمل عن طريق « المحالفات » (ويقصد بها الاتفاقات
التي تعقد بين أرباب الأعمال واتحادات العمال وتتمهد الأخيرة بمقتضاها ألا
تسمح لأعضائها بالعمل إلا في المشروعات الأعضاء في نقابة المنتجين) .

(٣) منع السلع التي تسيطر عليها عن يتعاملون مع المنافسين .

(٤) إغلاق المنافذ التجارية .

(٥) الاتفاق مع المشتري على قصر مشترياتهم على النقابات وحدها .

(٦) خفض الأسعار بطريقة منتظمة بحيث يؤدي ذلك إلى دمار الشركات
« الخارجة » عن دائرة النقابة . وفي سبيل إدراك هذه الغاية تنفق النقابات
المنتجين الملايين كي تبيع السلع بأقل من تكاليف إنتاجها (كما حدث عند
خفض سعر البنزين من ٤٠ إلى ٢٢ ماركا أي إلى النصف تقريباً) .

(٧) وقف الاعتمادات .

(٨) المقاطعة .

هكذا لم يعد هناك وجود للمنافسة بين الصناعة الصغيرة والصناعة
الكبيرة ، أو بين المشروعات المتقدمة فنياً والمشروعات التي دونها في هذه
الناحية . إن ما نلقاه الآن عبارة عن احتكارات تسعى إلى خنق من لا يرضح
لسلطانها ويخضع لإرادتها . وإنا لذا نكروني عبارات اسكندر توضح لنا
نظرة الاقتصاديين من رجال المدرسة البورجوازية إلى هذه العملية . « وحتى
في المجال الاقتصادي الخالص نلمس اليوم تحولاً من النشاط التجاري بمعناه
القديم إلى النوع القائم اليوم على التنظيم والمضاربة ، فلم يعد أعظم النجاح
من نصيب التاجر الذي يستطيع بماله من خبرة فنية ودربة تجارية أن يقدر

حاجة المشتري وبذا يثير بطريقة فعالة الطلب السكامن في النفس . لقد أصبح هذا النجاح حليف الفرد ذي العبقرية في مضمار المضاربة (؟ !) الذي يستطيع أن يقدر مقدماً أو على الأقل يستشف ما يمكن أن يصير إليه نظام الإدارة ، وما هناك من احتمالات لتطور العلاقات بين المشروعات الفردية والمصارف .

ومعنى هذا باللغة التي يفهمها الناس أنه رغم أن إنتاج السلع ما زال « سيد » الميدان ومعتبراً أساس الحياة الاقتصادية ، فإن تطور الرأسمالية بلغ مرحلة عندها تعرضت أسس مبدأ إنتاج السلع للتقويض وأصبحت الأرباح الوفيرة تتسرب إلى جيوب عباقرة فن التلاعب المالي . وفي أساس هذه الطرق الخادعة وأساليب التلاعب نجد عناصر الإنتاج ذي الصبغة الاجتماعية ، ولكن تقدم الإنسانية البائع الذي أدى إلى هذه النتيجة تذهب ثمرته كلها لصالح المضاربين والمغامرين . وسنرى أن هذه « الأساليب ذاتها » هي التي تجعل دعاة الرجعية وصغار البورجوازية — في معرض نقد الإمبريالية — يحملون بالعودة خطوة إلى الوراء ، والرجوع إلى عهد المنافسة الحرة » ، « السلمية » ، « النزينة » .

ويقول كستنر « إن استمرار رفع الأسعار وهو الظاهرة المترتبة على قيام نقابات المنتجين ، ملحوظ حتى الآن فيما يخص بأهم أدوات الإنتاج كالنحاس والحديد والبوتاسيوم ، بينما لم نلاحظه مطلقاً ، مهما طالت المدة ، في حالة المصنوعات . وبالمثل يلاحظ أن الزيادة في الأرباح الناجمة عن ذلك محصورة في الصناعات التي تنتج سلع الطبقة العليا (أدوات الإنتاج) . وينبغي أن نضيف إلى هذه الملاحظة أن صناعة إنتاج المواد الأولية تستفيد من تكوين نقابات المنتجين لا من حيث ازدياد الدخل والمقدرة على اجتزاء الربح مما يؤدي إلى دمار صناعة السلع التامة الصنع ، بل من حيث سيطرتها على الأخيرة ، الأمر الذي لم يكن له وجود في ظل المنافسة الحرة » .

والعبادات التي وضعنا تحتها خطأ نُظهر بوضوح جوهر المسألة التي

لا يعترف بها كتاب الاقتصاد البورجوازي إلا نادراً وعلى غير رغبة منهم،
والتي يتحاشى التعرض لها في حماس أولئك الذين يدافعون اليوم عن
الانتهازية، وعلى رأس هؤلاء كاوتسكي.

إن السيطرة والعنف الذي يلازمها ويرتبط بها — هذه هي العلاقات
التي تميز المرحلة الأخيرة في التطور الرأسمالي، وهذا ما لا بد من حدوثه —
وقد حدث فعلاً — نتيجة لتكوين احتكارات اقتصادية بالغة القوة.
وهناك مثال آخر عن الأساليب التي تستخدمها الاحتكارات. إن من الميسور
بصفة خاصة على نقابات المنتجين والاحتكارات أن تنفصاً إذا كان في الاستطاعة
الاستحواذ على « جميع » مصادر المواد الأولية أو أعظمها أهمية على الأقل.
ومن الخطأ الظن بعدم إمكان قيام الاحتكارات في الصناعات الأخرى التي
يستحيل عليها التسلط على هذه المصادر فصناعة الأسمنت تجد المادة الأولية
اللازمة لها في كل مكان، ولكنها في ألمانيا منظمة تنظيمياً نقابياً قوياً حيث
كونت صناعات الأسمنت نقابات إقليمية (جنوب ألمانيا، وستفاليا الخ)،
والأسعار المحدودة هي أسعار احتكارية (٢٣٠ — ٤٨٠ ماركا للحمل مع
أن سعر الإنتاج ١٨٠ ماركا)، وتدفع المشروعات أرباحاً تتراوح بين
١٢٪ / ١٦٪. ويجب ألا ننسى أن « عباقرة » المضاربة في العهد الحديث
يعرفون كيف يملأون جيوبهم بالأرباح الوفيرة إلى جانب أرباحهم من
الاسهم. ويلجأ المحتكرون إلى كثير من الحيل حتى يحاولوا دون أية منافسة
في هذه الصناعة التي تدر مثل هذه الأرباح، فتراهم مثلاً يذيعون الشائعات
الباعثة على القلق عن مركز صناعتهم، وينشرون تحذيرات مجهولة في الصحف
كأن يقولوا مثلاً « أيها المستثمرون لا تستغلوا أموالكم في صناعة الأسمنت »،
وهم يشترون المشروعات الخارجة عن نطاق النقابة يدفع تمويضات قدرها
٦٠,٠٠٠، ٨٠,٠٠٠ بل ١٥٠,٠٠٠ من الماركات. والخلاصة أن الاحتكاري يشق
طريقه نحو غايته دون أن يقيم وزناً لأي اعتبار، وتتفاوت أساليبه فن عملية
شراء المنافسين « التزيمية » إلى تدميرهم و« نسفهم » على الطريقة الأمريكية.

إن القول بأن في نقابات المنتجين قضاء على الأزمات خرافة يروجها الاقتصاديون البورجوازيون الذين يسعون جهودهم لإظهار الرأسمالية في ثوب ملائم جذاب مهما كلفهم الأمر . إن العكس هو الصحيح لأن ظهور الاحتكار في فروع معينة من الصناعة يزيد من الفوضى الكامنة في الإنتاج الرأسمالي بوجه عام ، كما يعظم التفاوت بين الرعايا والصناعة من حيث درجة التقدم ، وهو الأمر الذي تتميز به الرأسمالية . والمركز الممتاز الذي تشغله خير الصناعات تنظيماً على الأساس النقابي ، وهى الصناعة الثقيلة ؛ وبخاصة الفحم والحديد ، يسبب « نقصاً كبيراً من حيث التنظيم الموحد » في فروع الإنتاج الأخرى كما أوضح جيدل Jeidels صاحب مؤلف يعد في مقدمة المؤلفات التى تعالج موضوع علاقة المصارف الألمانية الكبرى بالصناعة .

وقد كتب ليفمان وهو من أولئك الذين لا يشعرون بالخلجل مطلقاً في دفاعهم عن الرأسمالية والتماس المبررات لها : كلما زاد نمو أى نظام اقتصادى عظم التجاؤء إلى المشروعات المخفوفة بالخطر ، أو مشروعات الخارج ، أو المشروعات التى تتطلب قدراً كبيراً من الزمن حتى تنمو ، أو أخيراً إلى المشروعات ذات الأهمية المحلية .

والخطر المتزايد مرتبط في الأجل الطويل بالزيادة الفائقة في رأس المال وهى الزيادة التى تطفو إلى السطح حتى تنساب في الخارج . . . وفى الوقت ذاته فالسرعة الكبيرة للغاية التى يحدث بها التقدم الفنى تزيد من اضطراب التناقض بين مختلف مجالى الصناعة ، وتسبب الفوضى والأزمات . وقد اضطر ليفمان إلى الاعتراف بأن « من المحتمل جداً أن يشاهد الجنس البشرى في المستقبل ثورات فنية على جانب كبير من الأهمية مما سيكون له تأثير كبير في النظام الاقتصادى . . . ومثال هذه الثورات الكهرباء والطيران . . . ويمكن القول بصفة عامة بأن المضاربة ينظم انتشارها في مثل هذه الفترة من الانقلاب الاقتصادى والسياسى » .

ومما يقوَّى كثيراً الميل إلى التركيز والاحتكار مختلف أنواع الأزمات والاقتصادية منها في أغلب الأحيان وإن لم يقتصر الأمر عليها ^(١). ومن المفيد أن نورد الملاحظات التي علق بها بيدلز على أزمة ١٩٠٠ التي رأينا كيف كانت نقطة التحول في تاريخ الاحتكار الحديث. قال « وإلى جانب المصانع الضخمة في الصناعات الأساسية وجدت أزمة سنة ١٩٠٠ أمامها

(١) بينما ترفع الهيئات الاحتكارية الأسعار أثناء فترات الرواج الصناعي قلنا تقل من سرعة هبوط الأسعار في أوقات الأزمات ، والجدول التالي يوازن بين حركات أسعار المواد الأولية والسلع شبه المصنوعة في ظل كل من الاحتكار والمنافسة خلال الفترة (١٩٢٨ — ١٩٣٦) بالمالينا وبوانده (١٩٢٨ = ١٠٠) :

السنة		أسعار الاحتكار		أسعار السوق الحرة	
١٩٢٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٩	١٠٣٦	١٠٧٥	٩١٢	٩٣٦	٩٣٦
١٩٣٣	٧٨٤	٩١٩	٤٥٤	٤٩١	٤٩١
١٩٣٤	٧٨٣	٨٧٦	٥٤٣	٤٩١	٤٩١
١٩٣٥	٧٨٣	٨١٧	—	٤٧٣	٤٧٣
١٩٣٦	٧٨٦	٧٥٤	—	٥٠٩	٥٠٩
السنوات		السلع المحتكرة		السلع غير المحتكرة	
نسبة النزول . /	١٩٢٩	الفحم	سبك الحديد	الولايات المتحدة	الطن : نيو
	١٩٣٣	(الزئبق - وستفاليا)	بقسرج	ألمنت	أورليان (١٠٠)
	١٩٣٣	(الطن بالراكات)	(الطن بالريال)	(البرميل بالريال)	رطل بالريال
	١٥٢٨	١٦٨٧	١٩٩٩	١٦٠	١٨٦٠
نسبة النزول . /	١٤٢١	١٧٧٩	١٥١	٨٥٠	٨٥٠
	١١	٥٠٦	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣

ويلاحظ أمران : (١) استمرار ارتفاع الأسعار الاحتكارية حتى سنة ١٩٢٩ حينما بدأ انخفاض سعر السلع الحرة (٢) هبوط الأسعار الاحتكارية أبداً بوجه عام ، كما ظل مستواها أعلى منه في حالة الأسعار الحرة .

مصانع منظمة وفق أساليب تعد اليوم عتيقة مهمة ، وهذه هي المصانع « الخالص » (غير الداخلة في نطاق الهيئة المتحدة) والتي تكونت في أوج عهد الرخاء الصناعي . وقد تخرج مركز هذه المشروعات « الخالص » نتيجة لميوط الأسعار ونقص الطلب ، ولكن هذين العاملين لم يؤثرأ مطلقاً في المشروعات الكبيرة المتحدة ، أو قل إن هذا التأثير بالنسبة إليهما كان قصير الأمد . وتبعاً لهذا ترتب على أزمة ١٩٠٠ تركيز في الانتاج أعظم مما حدث في أعقاب الأزمات السابقة كأزمة ١٨٧٣ مثلاً . فهذه الأخيرة أحدثت نوعاً من الانتخاب الطبيعي بالنسبة إلى المشروعات الأحسن إعداداً من غيرها ؛ ولكن نظراً لمستوى التطور الفني في ذلك الوقت لم يستطع هذا الانتخاب أن يجعل الشركات التي اجتازت الأزمة بنجاح في مركز احتكاري . إن مثل هذا الاحتكار المستمر الطويل الأمد يتوافر إلى حد كبير في المشروعات الضخمة في صناعات الحديد والصلب والكهرباء الحديثة ، كما يوجد بدرجة أدنى من ذلك في الصناعة الهندسية وفي بضع مشروعات من التي تشتغل في المعادن والنقل وغير ذلك ، بسبب طرقها الفنية المعقدة وتنظيمها الواسع المدى وعظم حجم رؤوس أموالها .

الاحتكار ! هذه هي الكلمة الأخيرة في « آخر مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي » ، ولكن إذا لم تفهم الدور الذي تقوم به المصارف قاتل الفكرة التي نُسبوا منها من مغزى الاحتكارات الحديثة وقوتها تكون غير وافية أو كافية .

الفصل الثاني

المصارف والدور الجديد الذي تضطلع به

تتخصص الوظيفة الرئيسية والأولية للمصارف في أنها وسيط لإتمام عملية المدفوعات ، فهي تحول رأس المال النقدي العاطل إلى رأس مال عامل أي يدر ربحاً ، وهي تجمع كافة أنواع الإيرادات النقدية وتضعها تحت تصرف الطبقة الرأسمالية . وإذا تنمو المصرفية وتتركز في عدد قليل من المنشآت تتحول المصارف عن مهمتها التي أشرنا إليها ، وبدلاً من القيام بدور الوساطة المتواضعة تصبح إحتكارات قوية تحت إمرتها ما يكاد يقرب من مجموع رأس المال النقدي لجميع الرأسماليين وصغار رجال الأعمال ، كما تتحكم في جانب من أدوات الانتاج وموارد المواد الأولية في بلد معلوم وفي عدد آخر غيره . هذا التحول من نقر عديد من الوسطاء المتواضعين الشأن إلى حقنة من المحتكرين ، يمثل لنا إحدى العمليات الأساسية في تحول الرأسمالية إلى إمبريالية رأسمالية . وهذا السبب يحملنا على أن نبدأ البحث بمعالجة موضوع تركيز المصرفية .

تدل البيانات عن عام (١٩٠٧ - ٨) على أن الودائع بالمصارف الألمانية المساهمة (التي يزيد رأس مال كل منها على مليون مارك) قد بلغت ٧٠٠٠ مليون من الماركات ، ثم قفز الرقم الأخير إلى ٩,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١٩١٢ - ١٣) أي بزيادة ٤٠٪^(١) . ومن هذه الزيادة البالغة ٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠

(١) وفيما يلي التقديرات ببلاتين الماركات في سنوات ما بعد الحرب : ١٩١٩ (١٩٢٤) ، ١٦٩ (١٩٢٩) ، ١٦٤ (١٩٣٠) ، ٩١ (١٩٣٤) . والهبوط في سنة ١٩٢٤ بالقياس إلى سنة ١٩١٢ راجع إلى التضخم الذي سبب نقص قيمة الودائع مقدرة بالعملة الذهبية .

مارك كان مبلغ ٢,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مقسماً بين ٥٧ مصرفاً وأُس مال كل منها يربو على عشرة ملايين من الماركات. وفي الجدول التالي بيان بكيفية توزيع الودائع بين المصارف كبرها وصغيرها :

(١) النسبة المئوية لمجموع الودائع الكلية

الفترة	في مصارف برلين التسع الكبرى	في ٤٨ مصرفاً رأس مال كل منها أكثر من ١٠ مليون مارك	في ١١٥ مصرفاً يتراوح رأس مال الواحد بين ١٠,١ مليون مارك	المصارف الصغيرة التي يقل رأس مال كل منها عن مليون مارك
١٩٠٧-٨	٤٧	٣٢,٥	١٦,٥	٤
١٩١٢-١٣	٤٩	٣٦	١٢	٣

ومن هذا يتضح أن المصارف الصغيرة تسحقها زميلاتها الكبرى التي تملك ٩ منها ما يقرب من نصف مجموع الودائع. ولكن يلاحظ أننا لم ندخل في حسابنا كثيراً من التفاصيل ذات الأهمية كتحويل عدد من صغار المصارف إلى « فروع تابعة » لكبارها . إلخ ، ولترجيء الحديث عن هذا الآن .

(١)

السنة	أ	ب	ج	د
١٩٢٤	٥٤ر٦	٣٩ر٣		٦ر١
١٩٢٧	٥٩ر٦	٣٧		٣ر٤
١٩٢٩	٦٧ر٥		٣٢ر٥	
١٩٣٤	٦٥ر٥		٣٤ر٥	

الودائع في المصارف الألمانية (بيليين الماركات)

السنة	المجموع الكلي للودائع	في ٩ مصارف من برلين الكبرى	نظراً لامتصاص بعض المصارف غيرها نقص عدد المصارف الكبرى من ٩ (كما قال لينين) إلى ٧ (١٩٢٤) ٥ (١٩٢٩) ٤ (١٩٣٤)
١٩١٣	١٠	٥ر١	
١٩٢٧	١٤	٨	
١٩٢٩	١٧ر٥	١١ر٤	
١٩٣٤	٩ر٤	٥ر٨	

قدر شولز جافرتز (في ختام ١٩١٣) الودائع في مصارف برلين التسع الكبرى بخمسة آلاف ومائة مليون مارك ، بينما بلغ مجموع الودائع الكلى عشرة آلاف مليون . ثم قال ، مدخلا في حسابه رأس مال هذه المصارف إلى جانب الودائع التى بها : كانت المصارف التسع الكبرى ببرلين مع المصارف المرتبطة بها « affiliated » تتحكم في نهاية سنة ١٩٠٩ في ١١,٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ مارك أى حوالى ٨٣ ٪ من مجموع رأس المال المصرفى بألمانيا . ويسيطر البنك الألمانى Deutsche Bank مع المصارف المرتبطة به على ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك تقريباً ، وهو يمثل إلى جانب إدارة السكك الحديدية البروسية أعظم شكل للتجمع اللامركزى لرأس المال فى العالم القديم .

وقد أكدنا الإشارة إلى المصارف « المرتبطة » إذ هى من أهم مظاهر التركيز الرأسمالى الحديث . فالمشروعات الكبيرة وبخاصة المصارف ، لا تقف عند حد الامتصاص الكامل لما هو أقل منها شأنًا بل إنها لتضمها إلى ذاتها وتخضعها لهيمنتها وتدخلها في نطاق مجموعتها أو « مؤسستها » concern (إذا شئنا التعبير الفنى) — وذلك بالقبض على حصص من رؤوس أموالها وبشراء أو تبادل أسهمها ، وبالتحكم فيها عن طريق نظام من الاعتمادات ، وما إلى ذلك . وقد وضع الأستاذ ليفمان مؤلفاً مسهباً في ٥٠٩ صفحة يصف النوع الحديث من الشركات القابضة والمالية ، وأضاف إلى مادة أولية لم يهضمها هضمًا كاملاً تأملات « نظرية » نافهة من حيث قيمتها الذاتية . ولكن كتاب المصرفى ريسر عن المصارف الألمانية يقدم لنا أوضح مثل عما يترتب على نظام « القبض » من نتائج بالنسبة إلى التركيز . وقبل أن ندرس ونحال ما أورده يجمل بنا أن نقبض مثلاً على الضوء على النظام الآنف الذكر .

تعد مجموعة « البنك الألمانى » من أكبر المجموعات إن لم تكن أكبرها . ولكنى يتسنى لنا تتبع الانسجة والخيوط التى تصل ما بين مصارف هذه المجموعة ترى من الضروري أن نميز بين « الحصص المملوكة عن طريق نظام القبض » التى من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، أو بمعنى آخر بين (تجميعية المنشآت

الصغرى للبنك الألماني (في الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، وإذ تفعل ذلك نحصل على الصورة التالية :

يملك البنك الألماني « حصصاً »

دائمة	لأجل غير مسمى	من حين إلى آخر	المجموع الكلى
الدرجة الأولى	في ١٧ مصرفاً	في ٨ مصارف	في ٣٠ مصرفاً
الدرجة الثانية	منها ٩ لها أسهم في ٣٤ أخرى	منها ٥ مصارف لها أسهم في ١٤ أخرى	منها ٤ مصرفاً تملك أسهماً في ٤٨ أخرى
الدرجة الثالثة	منها ٤ لها أسهم في ٧ أخرى	منها مصرفان لها أسهم في مصرفين آخرين	منها ٩ لها أسهم في ٩ أخرى

ويدخل في عدد المصارف الثمانية التي تتبع « البنك الألماني » في « الدرجة الأولى » ، « من حين إلى آخر » ثلاث مصارف أجنبية ، وهي Wiener, Bankverein بالنمسا و « بنك سيبيريا التجارى » و « البنك الرومى للتجارة الخارجية » والآخران روسيان . وهكذا نجد أن مجموعة البنك الألماني تضم ٨٧ مصرفاً بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وضماً جزئياً أو كلياً . ويتراوح رأس مال هذه المجموعة وما تتحكم فيه ما بين ألفين وثلاثة آلاف مليون مارك . ومن الواضح أن مصرفاً على رأس مثل هذه المجموعة ويمقد إتفاقا مع ست مصارف أخرى لا تقل عنه شأنًا إلا قليلاً بقصد إجراء العمليات الضخمة والرابحة كتروبيج أو طرح قروض الدولة ، لا يمكن أن يعد مجرد « وسيط » بل هو إتحاد من نفر قليل العدد من المحتكرين . والبيانات التالية والمقتبسة مع الإيجاز من مؤلف ريمر تدل على السرعة التي تمت بها عملية تركيز المصرفية في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

مصارف برلين الست الكبرى (١)

التاريخ	فروع بألمانيا	مصارف الودائع ومكاتب الصرف (الكيبو)	الحصص الدائمة (بطريق) القبض في المصارف الألمانية المساهمة	مجموع المؤسسات
١٨٩٥	١٦	١٤	١	٤٢
١٩٠٠	٢١	٤٠	٨	٨٠
١٩١١	١٠٤	٢٧٦	٦٣	٤٥

هكذا نرى الامتداد السريع لشبكة دقيقة من القنوات تغطي البلاد بأسرها عاملة على تركيز كافة رؤوس الأموال والإيرادات ، وتحويل ألوف وألوف من المشروعات الاقتصادية المتفرقة إلى وحدة رأسمالية ذات طابع قومي ، ثم إلى وحدة اقتصادية دولية . هذه « اللامركزية » التي يتحدث عنها شولز جافرنتر المدافع عن الاقتصاد البورجوازي معناها أن عدداً متزايداً من الوحدات الاقتصادية « المستقلة » استقلالا نسبياً من قبل أو الوحدات « المحلية » بمعاودة أدق ، يخضع لمركز واحد . هذه اللامركزية إن هي في الحقيقة إلا « مركزية » تمثل ازدياد أهمية الدور الذي يضطلع به هذا النفر من كبار المحتكرين ، والقوة التي يتحكم فيها .

هذه « الشبكة المصرفية » أدق وأشد توثقاً في البلاد الاقدم عهدا بالرأسمالية . فقد كان بإنجلترا (ومعهما أيرلندا) ٧١٥١ من فروع المصارف في سنة ١٩٠٠ ، وكان لكل مصرف من أربعة مصارف كبرى أكثر من ٤٠٠

(١) ولما يلي بيانات عن سنة ١٩٢٣ حسب الترتيب ذاته :

٨٣٢ ٤٤٩ ٣٦٥ ٢٣ ٨٤٤

(وهذا لا يشمل بنك Commerz und Privatbank الذي كان له ٣٩٥ فرعاً في سنة ١٩٢٣) .

فرع (٤٤٧ — ٦٨٩) ، وكانت هناك أربعة مصارف أخرى لكل منها أكثر من ٢٠٠ فرع ، ١١ مصرفاً لكل واحد منها أكثر من ١٠٠ فرع .
وفي فرنسا نجد أن المصارف الثلاثة الهامة (وهي - Société Générale - Crédit Lyonnais - Comptoir National d'Escompte de Paris) ، قد مدت نطاق فروعها بالشكل الآتي ^(١) :

السنة	عدد الفروع والمكاتب			رأس المال (بملايين الفرنكات)	
	في الأقاليم	في باريس	المجموع الكلى	المملوك	المقترض
١٨٧٠	٤٧	١٧	٦٤	٢٠٠	٤٢٧
١٨٩٠	١٩٢	٦٦	٢٥٨	٢٦٥	١٢٤٥
١٩٠٩	١٠٣٣	١٩٦	١٢٢٩	٨٨٧	٤٣٦٣

وكى يبين لنا رئيسر « الصلات » التى لمصرف كبير حديث ، يمدنا بالأرقام التالية عن عدد الخطابات الصادرة من والواردة إلى مصرف ديسكوتوتوجسلفاقت ، وهو من المصارف الهامة بألمانيا والعالم ، ويبلغ رأس ماله ٣٠٠ مليون مارك سنة ١٩١٤ .

السنة	المكاتبات الواردة	المكاتبات الصادرة
١٨٥٢	٦١٣٥	٦٢٩٢
١٨٧٠	٨٥,٨٠٠	٨٧,٥١٣
١٩٠٠	٥٣٣,١٠٢	٦٢٦,٠٤٣

(١) وازن هذا الجدول بالبيانات التالية :

١٩٣٠	٣٠٣٥	٢٨١	٢٢١٦	٥٦١	٧٢١٥
٢١٥٢	٢٧٨	٢١٣٠	٥٦١	٥٣٤٤	

(وهذا النقص راجع إلى سحب ودائع أثناء الأزمة) .

وبلغ عدد الحسابات الجارية في بنك الكريدى ليونيه ، وهو المصرف
الباريسى الكبير ، ٢٨,٥٣٥ سنة ١٨٧٥ ، ثم زاد هذا الرقم إلى ٦٣٣,٥٣٩
سنة ١٩١٢ .

هذه الأرقام البسيطة المظهر خير من الشروح المطولة لأنها تبين لنا كيف
محل تركيز رأس المال ونمو سرعة تداول الأموال في المصارف على تغيير مقضى
وظيفة المصارف وطبيعتها تغييراً أساسياً . فالعدد الكبير المتفرق من
أصحاب رؤوس الأموال يتجمع ويتحول إلى رأسمالى « جماعى » collective
واحد . حينما تقوم المصارف بإجراء الحسابات لعدد قليل من الرأسماليين
فإنها تزاوّل عملية فنية ومساعدة بحمة ، ولكن إذ يتسع نطاق هذه العمليات
اتساعاً هائلاً ، نجد أن حكمة من الرأسماليين تتحكم في جميع العمليات التجارية
والصناعية للمجتمع الرأسمالى بأسره . هذه الفئة الصغيرة العدد ، من طريق
علاقتها المصرفية والحسابات التى تجريها والعمليات المالية التى تقوم بها ،
تستطيع أن تتأكد بالضبط من مركز الرأسماليين ، ثم تسيطر عليهم وتؤثر
فيهم وذلك بتسهيل الاعتمادات أو عرقلتها ، وأخيراً فهى تحدد مصيرهم
تحديداً تاماً وتعين دخلهم ، وتحدد من رأسمالهم أو تسمح بزيادته زيادة
سريعة وبنسبة هائلة الخ .

أشرنا إلى رأس مال بنك دسكوتو وجسلفاشت ، وهذه الزيادة في رأس
ماله تمثل لنا إحدى حوادث الصراع في سبيل الزعامة بينه وبين البنك الالمانى
وكلاهما من أعظم مصارف برلين . ففي سنة ١٨٧٠ كان رأس مال البنك الالمانى
وهو مؤسسة حديثة ١٥ مليوناً من الماركات بينما رأس مال الآخر ٣٠ مليوناً
ولكن في سنة ١٩٠٨ أصبح رأسمالهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ و ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
من الماركات على التوالي . وفي سنة ١٩١٤ زاد رأس مال الأول إلى
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ، أما الثانى فوصل رأسماله إلى ٣٠٠ مليون لأنه استطاع
أن يمتص مصرفاً هاماً جداً وهو المعروف باسم Schaffhausenshen
Bankverein . وبطبيعة الحال كلما استمر هذا النضال في سبيل الزعامة ،

تأخذ الميل بالمصرفين إلى عقد « اتفاقات » فيما بينهما تكون أكثر استقراراً
وأطول أمداً . . هذا النمو في المصرفية يحمل بعض المتخصصين في دراسة
« المسائل المصرفية » على استخلاص النتائج الآتية ، وإن كانت نظرهم إلى
« المسائل الاقتصادية » لا تختلف عن وجهة نظر الإصلاحيين البورجوازيين
« الأشد اعتدالاً وحذراً . فقد علقت صحيفة « البنك » الألمانية على ازدياد
رأس مال مصرف ديسكونتو جسدشافت إلى ٣٠٠ مليون مارك قائلة : « إن
« المصارف الأخرى ستسلك نفس السبيل ، وبمرور الوقت سيهيض عدد
« الثلاثمائة رجل الذين يحكمون ألمانيا اقتصادياً إلى ٥٠ ، ٢٥ ، بل وإلى أقل من
« ذلك . وليس من المنتظر أن يقتصر هذا الاتجاه الجديد نحو التركيز على
« المصرفية وحدها لأن الصلات الوثيقة القائمة بين مصارف معينة ، تتضمن
« ببطبيعة الحال تقارب المؤسسات الصناعية التي تظاهرها وترعاها هذه
« المصارف . . . وسنصحو يوماً وقد عرطنا الدهشة إذ لا نجد أمامنا سوى
« شركات موحدة ، وتواجهنا ضرورة استبدال الإحتكارات الحكومية
« بإحتكارات خاصة . وعلى كل حال ليس لنا ألا نلوم أنفسنا إذ سمحنا للأمر
« أن تجري في المجرى الذي اختطته ، وإن عجل بذلك قليلا التلاعب بروس
« الأموال » .

هذا مثل طيب يوضح قصور الصحافة البورجوازية التي لا تختلف عن
علم البورجوازية إلا من حيث أن الأخير أقل أمانة وبجاهد في سبيل إخفاء
المسائل الأساسية . أليس من العجز أن « نعرونا الدهشة » من نتائج التركيز
، وأن نلوم حكومة ألمانيا الرأسمالية أو المجتمع الرأسمالي (أي أنفسنا) ، وأن
نخشى أن إدخال السندات والأسهم قد « يجعل » بعملية التركيز ، كما يرى
Tschierschky الإخصائي في شئون نقابات المنتجين ، والذي يبدى الخوف
من الشركات الموحدة الأمريكية ويفضل عليها نقابات المنتجين الألمانية
بحجة أن الأخيرة ، بخلاف الأمريكية ، لا تسرع بالتقدم الفنى الاقتصادي
إلى درجة فائقة عن الحد ؟

غير أن الحقائق تظل كما هي . حقيقة لا تعرف ألمانيا الشركات الموحدة وليس بها سوى نقابات المنتجين ، ولكن لا يحكم ألمانيا اليوم سوى ثلاثمائة من كبار أرباب المال وعدددهم يتناقص على الدوام . ومهما يكن من أمر ، ومهما كانت القوانين الخاصة بالمصارف ، فإن هذه الأخيرة في الدول الرأسمالية تزيد إلى حد كبير من حدة وسرعة مركزة رأس المال وتكوين الاحتكارات .

لقد ذكر ماركس منذ نصف قرن في كتابه رأسى المال « أن النظام المصرفي » يمثل في حقيقة أمره نظام محاسبة شامل ونظام توزيع لأدوات الانتاج على نطاق اجتماعي ، ولكن هذه الوظيفة التي يقوم بها وظيفة من حيث الشكل فقط لا من حيث الجوهر » (١) .

والأرقام التي اقتبسناها مبينة تضخم رأس المال ، وازدياد عدد فروع أكبر المصارف ومكاتبها وحساباتها الجارية الخ ، تقدم لنا صورة مجسمة عن « عملية المحاسبة الشاملة » هذه بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية كلها ، وإن لم يقتصر الأمر على الرأسماليين لأن المصارف تجمع ، ولو بصفة مؤقتة ، جميع أنواع الإيرادات المالية لصغار رجال الأعمال وموظفي المكاتب والفئة العليا من الطبقة العاملة . والنظام المصرفي « توزيع شامل لأدوات الانتاج » الأمر الذي هو ، من الناحية الشكلية ، نتيجة تطور المصارف الحديثة التي يتحكم أعظمها أهمية في ألوف الملايين ، مع أن عددها قليل إذ يتراوح في فرنسا بين ٣ ، ٦ مصارف ، وفي ألمانيا بين ٦ ، ٨ مصارف . غير أن الواقع يثبت أن هذا التوزيع لأدوات الانتاج ليس شاملاً وإنما هو ذو صبغة خاصة أي يطابق مصالح رأس المال الكبير ، وبإل ورأس المال الاحتكاري

(١) كارل ماركس : رأس المال ج ٣ ص ٧١٢ طبعة C. H. Kerr . في هذه الطبعة ترجمت عبارة (Verteilung der produktionsmittel) على أن « مناهها توزيع المنتجات » . وفي القطعة المذكورة في أصل هذا الكتاب صحح الخطأ بحيث صار المعنى « توزيع أدوات الانتاج » .

« المصرفية » التي تقوم بها إدارة البريد ، إذ يساور سادة العالم المصرفي الخوف من أن ينقض عليهم الاحتكار الحكومي خلسة ومن مصدر لا يتوقعونه . ومما لا جدال فيه أن هذا الخوف لا يعدو كونه تنافساً بين رئيسي إدارتين في مكتب واحد ، إذ من جهة يسيطر نفس سادة المصارف فعلا على البلايين التي في عهدة صناديق التوفير ، كما أن الاحتكار الحكومي من جهة أخرى وسيلة لزيادة وضمان دخل أرباب الملايين الذين على حافة الإفلاس في فرع أو آخر من فروع الصناعة .

إن هذا التحول من الشكل القديم للرأسمالية الذي سادت فيه المنافسة الحرة إلى المظهر الحديث لها حيث يغلب الاحتكار ، إنما يتميز — إلى جانب أمور أخرى — بتناقض أهمية البورصة ، وفي هذا تقول مجلة « البنك » الألمانية : « لم تعد البورصة منذ عهد طويل وسيط التبادل الذي لا غنى عنه كما كانت قبلا حيث لم تكن المصارف قادرة أن تجعل الجانب الأعظم من الأوراق التي تصدرها تحت تصرف عملائها . إن كل مصرف عبارة عن بورصة ، وكلما زاد حجم المصرف وعظم نجاح تركيز المصرفية ، زاد صدق هذا المثل » .

و « بينما نجد أن البورصة في العقد الثامن » وهي إذ ذاك في عنفوان شبابها (١) ، قد افتتحت عصر نهوض الصناعة في ألمانيا ، فإن المصارف والصناعة اليوم قادرة (أن تفعل نفس الشيء بغيرها) . إن سيطرة مصارفنا العظمى على البورصة ليست سوى وسيلة للتعبير والدلالة عن الدولة الألمانية الصناعية المنظمة تنظيماً كاملاً . فإذا كان المجال الذي تنفذ فيه القوانين الاقتصادية من تلقاء ذاتها قد قيد هكذا ، وإذا كان المجال الذي تنظمه المصارف بنفسها قد اتسع اتساعاً كبيراً ، فإن المسؤولية القومية الاقتصادية الملقاة على طاق عدد صغير من الرؤوس المدبرة تزيد إلى ما لا

(١) هذه إشارة تدل على الدماء إلى الانهيار الذي وقع سنة ١٨٧٣ ، وإلى النضاع التي سببت ترويج الشركات .

نهاية . هذا ما كتبه الاستاذ شولو جافرتز ، وهو ممن يلتصقون بالمعاذير
للإمبريالية الألمانية ، والذي يعدد الإمبرياليون في كل مكان حجة ، والذي
يحاول أن يقفل إحدى « التفصيلات » وهي أن هذا « التنظيم الواعي »
للحياة الاقتصادية بواسطة المصارف عبارة عن سلب الجمهور بواسطة حفنة
من المحتكرين « المنظمين تنظيمًا كاملاً » . ليست مهمة الاستاذ البورجوازي
أن يكشف الغطاء عن آلة النظام المالي ، وأن يفشى الأساليب التي يتبعها
المحتكرون الماليون ، ولكن مهمته تنحصر في أن يعرض ذلك كله في
ضوء ملامئ .

وبنفس الطريقة نجد ريسر المصرفي والثقة الأكبر في الشؤون الاقتصادية
يتلاعب بالمعبارات التي لا معنى لها وهو يفهم حقائق لا سبيل إلى إنكارها ،
فهو يقول : « إن البورصة تفقد بانتظام وإطاراد ذلك المظهر الذي لا غنى
عنه للتجارة والصناعة بوجه عام وتبادل الأوراق المالية بوجه خاص . ونقص
بهذا المظهر كونها المقياس والمنظم للتقائمين للحركات الاقتصادية التي تتجه
وتميل إليها » .

ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الرأسمالية القديمة ، ورأسمالية عهد المنافسة
الحرة آخذة في الزوال هي والبورصة تلك الأداة المنظمة الضرورية لها .
وإذ يحدث هذا تظهر مكانها رأسمالية جديدة ذات مظاهر مختلفة لمرحلة
انتقالية هي مزيج من المنافسة الحرة والاحتكار . وهنا يتبادر السؤال الآتي
إلى الذهن : إلى أي سبيل تقودنا الرأسمالية في هذه المرحلة « الانتقالية » ؟
ولكن الباحثين من أبناء المدرسة البورجوازية يخشون إثارة هذا السؤال .
« منذ ثلاثين سنة خلت كان أصحاب الأعمال في ظل المنافسة الحرة فيما
بينهم يقومون بتسعة أعشار العمل الاقتصادي الذي هو خارج نطاق العمل
اليدوي . أما اليوم فإن تسعة أعشار هذا « العمل العقلي » الاقتصادي
يتولاه « نفر من الموظفين » ، والمصرفية هي في مقدمة هذا التطور » . هذا
الاعتراف من جانب شولو جافرتز ليدفعنا إلى التساؤل مرة أخرى عما تؤدي

بنا إليه هذه الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية الاستثمارية .

وبين المصارف القليلة العدد التي نجدها على رأس الاقتصاد الرأسمالي نتيجة عملية التركيز نلاحظ بطبيعة الحال اتجاهات واضحة ملموساً نحو عقد اتفاقات إحتكارية أي نحو إنشاء شركة مصرفية موحدة . ففي أمريكا لا توجد تسعة مصارف ، وإنما هناك مصرفاً روكفلر ومورجان الكبيران والذان يسيطران على رأس مال قدره أحد عشر بليوناً من الماركات . وقد سبق أن أشرنا إلى اندماج مصرف Schaffhausenschen Bankverein في مصرف Disconto - Gesellschaft ، وقد علق صحيفه فرنكفورت زيتونج لسان حال مصالح البورصة عن الحادث بقولها « إن حركة تركيز المصارف آخذة في تضيق دائرة المنشآت التي يتسنى الحصول منها على اعتمادات كبيرة ، وهذه الظاهرة تؤدي بالتالي إلى زيادة تبعية الصناعة الكبيرة ولعدد قليل من المجموعات المصرفية . ونظراً للعلاقات الداخلية بين الصناعة والمالية نرى كيف تقيّد حرية حركة الشركات الصناعية التي هي في حاجة إلى رأس المال المصرفي ، ولهذا السبب ترقب الصناعة الكبيرة تسكنل المصارف المتزايد في شركات موحدة بمواطف مختلطة . وفي الواقع لقد شاهدنا مراراً بداية اتفاقات معينة تعقد بين المنشآت المصرفية الفردية العظمى وهدفها وغايتها تحديد المنافسة وتقييدها . . . وهكذا نرى مرة أخرى أن الاحتكار هو المرحلة الأخيرة في تطور المصارف .

إن العلاقات الوثيقة القائمة بين المصارف والصناعة هي ذات الأشياء التي تبرز بوضوح عظيم الدور الجديد الذي تضطلع به المصارف ، ذلك أنه عند ما يخضع مصرف كيميالة لشركة صناعية أو يفتح لها حساباً جارياً الخ فإن هذه العمليات ، كل منها على حدة ، لا تقلل من استقلال الشركة ، ولا يتمسدى عمل المصرف القيام بالوساطة المتواضعة . ولكن عندما تتضاعف هذه العمليات وتصبح متصلة مستمرة ، وعندما « يجمع » المصرف في يده مقادير طائلة من رأس المال ، وحينما يتمكن عن طريق

الحساب الجارى من الاطلاع على مركز عميله الاقتصادى — وهو ما يحدث
غملاً — نقول إنه فى هذه الحالات جميعها يزداد الرأسمال المشتغل بالصناعة
اعتماداً كلياً على المصرف وتبعية كاملة له .

وبحذاء هذه العملية ينشأ بين المصارف والمشروعات الصناعية
والتجارية الكبرى « اتحاد شخصى » وثيق العرى ، ويمتزج كل من الجانبين
بالآخر عن طريق الاستحواذ على الأسهم وتعيين مديرى المصارف فى لجان
الاشراف (أو مجالس الادارة) التابعة للمشروعات الصناعية والتجارية ،
كما يحدث العكس كذلك . وقد جمع الاقتصادى الالمانى ييدلز بيانات
واقية جداً عن هذا الشكل من أشكال تركيز رأس المال والمشروعات .
ومثال ذلك أن مديرى ست من أكبر مصارف برلين كانوا يمثلونها فى ٣٤٤
شركة صناعية ، كما اشترك أعضاء مجالس إدارتها فى ٤٠٧ شركة أخرى ،
وبهذا استطاعت هذه المصارف أن تسيطر إشرافها على ٧٥١ شركة ، كان
للمصارف فى ٢٨٩ منها ممثلان فى كل من لجان الاشراف أو احتفظت برياسة
هذه الأخيرة . وبما يلاحظ أن هذه الشركات الصناعية والتجارية تزاو
مختلف فروع الصناعة كالتأمين والنقل والمطاعم والمسارح والفن وغير
ذلك . ومن جهة أخرى كانت مجالس إدارة المصارف الست تضم (فى عام
١٩١٠) ٥١ من أكبر رجال الصناعة . منهم مديرو كروب وشركة
« همبورج — أمريكا » الملاحية الخ واشتركت هذه المصارف الست فيما
بين عامى ١٨٩٥ ، ١٩١٠ فى الأسهم التى أصدرتها عدة مئات من الشركات
الصناعية (يتراوح عددها بين ٢٨١ ، ٤١٩) . هذا « الاتحاد الشخصى »
بين المصارف والصناعة يكمله « اتحاد شخصى » آخر بينهما وبين الدولة .
وفى هذا يقول ييدلز « تمنح عضوية مجالس الاشراف والإدارة
بسخاء لذوى الألقاب وللموظفين السابقين الذين فى استطاعتهم عمل الشئ
الكثير فى صدد تيسير » ، « الصلات مع السلطات » . وجرت العادة أن
يعين أحد أعضاء البرلمان أو مجلس مدينة برلين فى لجنة الاشراف بأحد

المصارف الكبرى ومن هذا يتضح لنا أن تشييد صرح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى يسير بخطى واسعة جداً مستخدماً في ذلك كافة الوسائل « الطبيعية » وما « فوق الطبيعية » . وكذلك نشاهد تطوراً في قيام نوع من تقسيم العمل بين بضع مؤسسات من ملوك المال الذين يتربعون على عرش المجتمع الرأسمالي الحديث .

« هذا التوسع في مجال نشاط نفر معين من كبار رجال الصناعة (الذين يشتركون في إدارة المصارف الخ) ، وكذلك تخصيص مديريين إقليميين . يعنون بمناطق صناعية معينة ، يصحبهما ازدياد تخصص مديري المصارف الكبرى .

ويمكن بوجه عام إدراك هذا التخصص حيث يتسع مجال المصرفية ، وبخاصة عند ما تكون لها علاقات واسعة المدى بالصناعة . ويسير تقسيم العمل هذا في طريقين : فمن جهة تُعهد العلاقات القائمة مع الصناعة بصفة عامة إلى مدير واحد يختص بهذا العمل ، ومن جهة أخرى يتولى كل مدير الإشراف على عدة مشروعات منعزلة متفرقة ، أو مشروعات ذات مصالح متخالفة ، أو في نفس الفرع من الصناعة ، وذلك بأن يكون عضواً في مجالس إدارتها ، (إذ وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الإشراف المنظم على المشروعات الفردية) وهكذا « يتخصص مدير في الصناعة الألمانية وأحياناً في شئون صناعة غرب ألمانيا وحده ، بينما يعنى سواه بمسائل العلاقات مع الدول والصناعات الأجنبية ، أو الحصول على المعلومات اللازمة عند رجال الصناعة وشؤون البورصات وغير ذلك . وفضلاً عن هذا يحدث غالباً أن يختص لكل مدير مصرف الإشراف على صناعة أوجه معينة بحيث تكون له كلمة مسموعة في مجلس إدارتها ، فنجد مثلاً مديراً ينحصر معظم عمله في مجلس إدارة الشركات الكهربائية ، وآخر في صناعات المواد الكيماوية أو الجعة أو سكر البنجر ، وثالثاً في عدة مشروعات منعزلة متفرقة وكذلك في المشروعات غير الصناعية كشركات التأمين » .

ومن المحقق أنه كلما اتسع نطاق عمليات المصارف الكبرى وزاد تنوعها واختلافها ، انتشر تقسيم العمل بين مديريها ، مما يهدف ويؤدي في الوقت ذاته إلى رفعها قليلا عن مستوى الأعمال المصرفية الخاصة وجعلها أكثر خبرة وأعظم مقدرة على الحكم على المسائل العامة المتصلة بالصناعة وعلى المسائل الخاصة المتعلقة بكل فرع من فروع الصناعة ، الأمر الذي يزيد من مقدرة المصارف على العمل داخل مناطق النفوذ الصناعية الخاصة بها . ومما يكل هذا النظام المحاولات التي تقوم بها المصارف لتعين في مجالس إدارتها أو في مجالس إدارة المصارف الثانوية التابعة لها رجالا قد تخصصوا في الشؤون الصناعية ، مثل كبار رجال الصناعة والموظفين السابقين ، وبخاصة من سبق لهم الاشتغال في السكك الحديدية الخ .

وإذا نواجهون نفس الأمر في النظام المصرفي بفرنسا مع اختلاف يسير ومن أمثلة ذلك أن بنك الكريدي ليونيه (وهو أحد المصارف الفرنسية الكبرى الثلاث) قد أنشأ « إدارة للأبحاث المالية » تستخدم بصفة دائمة ما يزيد عن الخمسين من أهل التخصص في مسائل الهندسة والإحصاء والاقتصاد وغير ذلك مما يكلف المصرف ستائة أو سبعمائة ألف فرنك سنوياً . وتنقسم هذه الإدارة إلى شعب ثمان تعنى بالمؤسسات الصناعية ، والإحصائيات العامة وشركات السكك الحديدية والبواخر ، والأوراق المالية ، والتقارير المالية الخ .

وتترتب على هذا جميعه نتيجة مزدوجة : فمن جهة يمتزج كل من رأس المال المصرفي والصناعي أو « ياتلفان » كما أحسن ن . بوخارين التعبير ، ومن جهة أخرى تتحول المصارف إلى مؤسسات أو هيئات ذات صبغة شاملة « حقيقية » . وبهذه المناسبة نرى من الأهمية بمكان أن نقتبس نفس العبارات التي استخدمها بيدلز الذي توافر على دراسة هذا الموضوع .

إذا فخصنا بمجموع العلاقات الصناعية القائمة بدت لنا الصبغة الشاملة التي تتصف بها المنشآت المالية التي تعمل بالنيابة عن الصناعة . وبخلاف الأنواع الأخرى من المصارف ، وبعكس ما يقال من ضرورة تخصيص المصارف في

نوع معين من الأعمال أو فرع معين من الصناعة ، نجد أن المصارف الكبرى تعمل جاهدة على أن تجعل علاقاتها بالصناعة أعظم تنوعاً وأوسع مدى بقدر الإمكان حسب المنطقة وفرع العمل ، كما أنها تسعى كذلك للاقتضاء على عدم الاستواء الموجود في التوزيع المحلي وفي العمل ، والناسخ عن التطور التاريخي للبيوت المصرفية الفردية . . . ويعمل الاتجاه الأول الى جعل العلاقات بالصناعة عامة ، بينما يعمل الثاني على جعل هذه العلاقات أشد ثباتاً وأعظم توثقاً . وقد تحقق كلا الاتجاهين في المصارف الست الكبرى الى حد بعيد وبدرجة متساوية ، وإن لم يكن تحقيقهما كاملاً .

ونلاحظ أن الدوائر الصناعية والتجارية غالباً ما تشكو مما تتعرض له من « الإرهاب » من قبل المصارف ، وهذا الأمر لا يدهشنا لأن هذه الأخيرة « تصدر الأوامر » فعلاً كما يتضح من المثال التالي . ففي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠١ بعث أحد مصارف برلين الأربعة الكبرى بالكتاب التالي الى مجلس ادارة German Central Northwest Cement Syndicate : « علمنا من الاعلان المنشور في Reichsanzeiger بتاريخ ١٨ الجاري أن الجمعية العمومية لشركتكم في اجتماعها القادم المقرر عقده في اليوم الثلاثين من هذا الشهر ستتخذ قراراً في مسائل تؤدي إلى إحداث تغييرات في أعمالكم وتعهداتكم ، وهو الأمر الذي لا يسعنا الموافقة عليه . ونظراً لهذه الأسباب نأسف لاضطرارنا إلى سحب الاعتماد المقرر . أما إذا لم تتخذ الجمعية العمومية في اجتماعها القادم قراراً بصدد المسائل التي ستعرض عليها والتي لا نستطيع المصادقة عليها ، وإذا وصلتنا الضمانات المناسبة في هذا الموضوع بشأن المستقبل ، فسنكون على استعداد لبداة المفاوضات معكم بصدد فتح اعتماد جديد » .

ليست هذه في الواقع سوى الشكوى القديمة التي طالما ردها رأس المال الصغير من استبداد رأس المال الكبير به واضطهاده له ، ولكننا نلاحظ في الحالة الآتية الذكر أن نقابة بأسرها اندرجت في دائرة رأس المال الصغير ، أي أن الصراع القديم بين نوعي رأس المال قد تجدد في مرحلة جديدة وأعلى

عن ذى قبل . ومن المعقول أن المشروعات التى تمولها المصارف الكبيرة المسيطرة على ألوف الملايين أقدر اليوم عن ذى قبل على الاسراع بعملية التقدم الفنى . فالمصارف — مثلاً — تنشئ جمعيات خاصة للأبحاث الفنية ، ولا يستفيد من عملها سوى المشروعات الصناعية « الصديقة » . وإلى هذا النوع ينتمى كل من « جمعية أبحاث السكك الحديدية » الكهربائيية ومكتب الأبحاث العلمية والفنية المركزى .

وإن مديرى المصارف الكبرى ليرون أن الحياة الاقتصادية جدت عليها أحوال جديدة ، ولكنهم يقفون موقف المعجز إزاء هذه الظواهر .

« إن كل من تتبع فى السنوات الأخيرة التغييرات التى طرأت على الوظائف والمهام فى مجالس إدارة المصارف الكبرى ، لابد وأن لاحظ أن القوة والنموذ ينقلان إلى أيدي نقر بعد التدخل النشط الفعال من جانب المصارف الكبرى فى التطور العام للإنتاج أمراً لا بد منه وذا أهمية آخذة فى الازدياد . وغالباً ما نشأ الخلاف بشأن هذا الموضوع بين هذا النفر الحديث وبين الطراز القديم من مديرى المصارف . وينحصر موضوع الخلاف فى الأمور التالية : هل تتأثر المصارف تأثيراً سيئاً ، بصفتها مؤسسات ائتمانية ، من هذا التدخل فى الصناعة ، وهل تضجى بالمبادئ المقررة المجربة والأرباح المضمونة المكفولة إذا ما نزلت إلى ميدان لا يمت بصلة إلى الدور الذى تضطلع به بوصفها وسطاء فى تقديم الاعتمادات ، مما يزيد من تعرضها لخطر تلك القوى العمياء التى تسبب تقلبات التجارة ؟ أم أن شيئاً من هذا كله لن يحدث . يرى الكثيرون من قدامى المديرين الرأى الأول ، أما الشبان الآحدث منهم عهداً فيقولون إن هذا التدخل ضرورة لا تقل عن مثيلاتها التى دعت إلى قيام المصارف الكبرى والمصرفية الصناعية الحديثة فى نفس وقت قيام الصناعة الكبيرة الحديثة . ولكن هناك أمراً واحداً يتفق عليه الطرفان فى هذه المناقشة وهو أنه لا توجد مبادئ ثابتة أو هدف محمى فى نواحي النشاط الجديدة التى تزاو لها المصارف الكبيرة .

لقد انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، والشكل الجديد من الرأسمالية يمثل مرحلة انتقال نحو شيء آخر ، ولا أمل بطبيعة الحال في البحث عن « مبادئ ثابتة » و « هدف مادي مجسم » بقصد « التفوق » بين الاحتكار والمنافسة الحرة ؛ إذ أن الاعترافات التي يدلي بها الرجال العاملون ذات نعمة تخالف عبارات المديح التي يزجها إلى « الرأسمالية المنظمة » أمثال شولز جافرتز وليفمان وغيرهما من « أصحاب النظريات » ، كما تختلف عن هذا السحر الذي ينسبونه إلى هذه الرأسمالية في مجال تبريرها .

والآن يبادرنا هذا السؤال : متى ثبتت دعائم هذا الدور الذي تضطلع به المصارف الكبرى بصفة محددة ؟ هنا يعدنا ييدلز بإجابة تقرب من الحقيقة عن هذا السؤال :

« إن العلاقات بين المشاريع الصناعية بمدلولها الجديد وأشكالها الجديدة والأدوات الحديثة التي تعبر عنها ويقصد بها المصارف الكبرى المنظمة على أساس مركزي ولا مركزي في الوقت ذاته ، لم تكن ظاهرة اقتصادية مميزة قبل عام ١٩٠٠ ، بل يجوز أن نجعل هذا التاريخ في عام ١٨٩٧ حينما وقعت أهم عمليات (الامتزاج) ، وحينما طبق لأول مرة الشكل الجديد من التنظيم اللامركزي لبلاءم السياسية الصناعية التي ابتدعتها المصارف . وأكثر من هذا يمكن أن نجعل نقطة الابتداء في تاريخ متأخر عن ذلك إذ أن أزمة سنة ١٩٠٠ ذاتها هي التي زادت من سرعة وشدة عملية تركيز الصناعة والمصرفية ، وثبتت أركان هذه العملية ، وحولت العلاقة بالصناعة إلى احتكار المصارف الكبرى وجعلتها ، إذا نظرنا إلى كل منها على حدة ، أشد ثوثقا وأقوى أثرا » .

وعلى ذلك فالقرن العشرين نقطة التحول التي عندها انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، وأفسحت سيطرة رأس المال بوجه عام الطريق لسيادة الرأسمالية المالية .

الفصل الثالث

الرأسمالية المالية^(١)

وحكومة الأقلية من أرباب المال

إن نسبة متزايدة من رأس المال الصناعي الذي يستخدمه رجال الصناعة ليست ملكاً لهم ، بل هم يحصلون على حاجتهم عن طريق المصارف التي هي أشبه بالوكلاء ممن يملكون رأس المال . ومن جهة أخرى يجد المصرف نفسه مضطراً أن يستخدم في الصناعة جانباً متزايداً من أرصده ، وبهذا يتحول المصرف إلى رأسمالي صناعي ، إلى درجة كبيرة . ورأس المال المصرفي هذا ، أي رأس المال النقدي الذي يتحول إلى رأس مال صناعي أدعوه «الرأسمالية المالية» . وعلى ذلك فالرأسمالية المالية هي رأس مال تسيطر عليه المصارف ويستخدمه رجال الصناعة .

والتعريف السابق يعوزه الوفاء من حيث أنه يغفل حقيقة غاية في الأهمية ، وهي ازدياد تركيز الانتاج ورأس المال إلى حد يؤدي ، وقد أدى فعلاً ، إلى الاحتكار . ولكن هلفردنج يؤكد الدور الذي تلعبه الاحتكارات الرأسمالية وذلك في المؤلف الذي وضعه ، وبخاصة في الفصلين السابقين لذلك الذي اقتبسنا منه التعريف الآنف الذكر .

وتركز الانتاج ، والاحتكار الناشئ عن ذلك ، وامتزاج المصرفية بالصناعة أو تألفهما ، هذا هو تاريخ الرأسمالية المالية ، وهذا هو الذي

(١) هذه ترجمة اصطلاح finance capital وقد آثرناها على عبارة « رأس المال المالي » لأننا ننظر إلى الموضوع بصورة أعم وأكثر شمولاً ، ذلك لأننا نعد هذه الظاهرة المرحلة الجديدة من مراحل تطور الرأسمالية .

يُكسب عبارة « الرأسمالية المالية » المعاني التي تنطوي عليها . وهنا يتعين علينا أن نصف الكيفية التي بها تتحول الاحتكارات الرأسمالية حتماً إلى سيطرة أقلية من أرباب المال ، وذلك في ظل إنتاج السلع والملكية الخاصة . وينبغي أن نلاحظ أن الذين يمثلون علم البورجوازية في ألمانيا وغيرها من أمثال ريسر وشوتز جافرتز وليفمان ومن على شاكلتهم ، يحاولون تبرير الامبريالية والرأسمالية المالية ، وبدلاً من أن يكشفوا الغطاء عن « أداة » تكوين حكومة الأقلية هذه ويوضحوا أساليبها وإيراداتها « البريئة » و « الخاطئة » وعلاقتها بالبرلمان وما إلى ذلك من الأمور ، تراهم يخفون هذه جميعاً ، بل إنهم يحاولون أن يظهروها في ثوب قشيب زاه . وفي سبيل تجنب هذه المسائل « الفائكة » تلقاهم يمددون إلى استخدام العبارات الغامضة والرائعة المظهر ، ويشيرون إلى ما في نفوس مديري المصارف من « شعور بالمسؤولية » ، ويزجون المديح والثناء إلى الموظفين البروسيين على ما أشرت به نفوسهم من « روح الواجب » ، ويوجهون الدرس الجدي صوب التفاصيل الثقافية ومشروعات القوانين المضحكة التي يراد بها « الإشراف » على الاحتكارات و « تنظيمها » ، وتلقاهم كذلك يلجأون إلى التلاعب بالنظريات كما يبدو في ذلك التعريف « العلمي » الذي صاغه الأستاذ ليفمان حيث قال : « إن التجارة محل راجح ينحصر في جميع السلع وخزنها وإعدادها صالحة للاستعمال » ، وهو تعريف يستتبع أن إنسان عهد الفطرة الذي لم يعرف التبادل كان تاجراً ، وأن التجارة ستظل قائمة ذات وجود في ظل الاشتراكية !

غير أن الحقائق المرعبة من هذه السيطرة البشعة مظهر آخر وخبراً من جانب الأقلية المالية الحاكمة أدت إلى أن تظهر في أمريكا وفرنسا وألمانيا مؤلفات عدة ، برغم تمثيلها وجهة النظر البورجوازية ، فإنها تعرض لنا صورة صادقة مضبوطة ونقداً دقيقاً لهذه الأقلية المسيطرة الحاكمة .

وينبغي أن نجمع من « نظام الشركات القابضة » الذي سلفت الإشارة إليه ، الأساس وحجر الزاوية . وقد وصفه بالعبارات الآتية الاقتصادي

الألماني هيمان ، ولعله أول من وجه النظر إلى هذا الموضوع ... قال :

« يشرف مدير الإدارة على الشركة الأصلية (الأم) التي تسيطر بدورها على الشركات التابعة ، وهذه الأخيرة تتحكم في شركات تابعة أخرى خلفها . وعلى هذا فن المستطاع لرأس مال صغير نسبياً أن يسيطر على مجال واسعة وميادين فسيحة من الإنتاج . وفي الواقع إذا كان « القبض » على ٥٠٪ من رأس المال كافياً للسيطرة على شركة ما ، فإن المدير يحتاج إلى مليون فقط كي يتحكم في ثمانية ملايين من رؤوس أموال الشركات التابعة . وإذا توسعنا في تطبيق هذا (التدخل) أمكن بمليون واحد التسلط على ١٦ أو ٣٢ مليوناً ، بل وعلى أكثر من هذا » .

وقد أبانت التجارب أن في امتلاك ٤٠٪ من أسهم أية شركة ما يكفي لإدارة شؤونها نظراً لأن عدداً من صغار المساهمين يستحيل عليهم عملياً حضور الجمعيات العمومية ... الخ . إن الاشتراكيين الديمقراطيين السفسطائيين الانتهازيين من جماعة البورجوازية وغيرهم يتوقعون (أو يصرحون بذلك) أن هذه « الديمقراطية » في امتلاك الأسهم ستؤدي إلى إسباغ الطابع الديمقراطي على رأس المال وتقوية الدور الذي يقوم به الانتاج الصغير . ولكن هذه « الديمقراطية » ليست في الحقيقة سوى وسيلة من الوسائل التي تزيد من قوة الأقلية الحاكمة من أرباب المال . ولهذا السبب ، مضافاً إلى غيره ، يحجز القانون في البلدان الأعظم تقدماً والأعرق في الرأسمالية و « ذات الخبرة » ، إصدار أسهم من فئات صغيرة جداً . وفي ألمانيا لا يجوز قانوناً إصدار أسهم تقل قيمة الواحد منها عن ألف مارك ، وهذا ما جعل قادة المال فيها ينظرون بعين الحسد إلى إنجلترا التي يمكن فيها إصدار أسهم من فئة الجنيه الواحد . وقد قال ميمنس أحد كبار رجال الصناعة وملوك المال الألمان في جلسة ٧ يونيه من عام ١٩٠٠ بمجلس الريخستاج . « إن السهم الذي قيمته جنيه واحد هو الأساس الذي تقوم عليه الامبريالية البريطانية » . وهذا التاجر أكثر فهماً وأعظم إدراكاً لمعنى السيطرة الاستعمارية من كاتب

مثل ج. ف. بليخانوف الذى يعتبر أحد مؤسسى الماركسية الروسية ، والذى يعتقد أن نزعة التسلط والاستعمار مادة سيئة تتصف بها شعوب معينة . ولا يقف « نظام الشركات القابضة » عند حد زيادة قوة المحتكرين إلى درجة كبيرة ، ولكنه يمكنهم من الإلتجاء إلى كافة أنواع الحيل التى بها يخدعون الجمهور ، لأن مديرى الشركة الأصلية غير مسئولين قانوناً عن الشركات التابعة التى يُفرض فيها « الاستقلال » ، والى يستطيعون عن طريقها عمل أى شئ يتفق وصالحهم . وإليك مثال نقتبسه من مجلة « البنك » الألمانية فى عددها الصادر فى مايو سنة ١٩١٤ :

« كان Spring Steel Corporation of Kassel يعتبر منذ بضع سنوات خلت من أعظم المشروعات الراجحة فى ألمانيا ، ولكن بسبب سوء الإدارة هبطت أرباح الأسهم فى ظرف سنوات قلائل من ١٥٪ إلى لا شئ . ويبدو أن مجلس الإدارة حمد بدون استشارة المساهمين ، إلى إفراض ستة ملايين من الماركات إلى إحدى الشركات التابعة وهى شركة هاسيا التى لا يتعدى رأس مالها الاسمى بضع مئات الألوف من الماركات . وهذا المبلغ الذى يعادل ثلاثة أمثال رأس مال الشركة الأصلية لم يرد فى الميزانية العمومية . وهذا الإغفال محل قانونى ويمكن استمراره لمدة عامين كاملين لأنه لا يخالف أية نصوص فى قانون الشركة . ولا يزال رئيس لجنة المراقبة الذى وقع الميزانية الباطلة بصفته الرئيس المسئول ، رئيس الغرفة التجارية بمدينة كاسل . أما المساهمون فلم يدروا بهذا القرض الذى قُدم لشركة هاسيا إلا بعد فوات وقت طويل وبعد أن ثبت خطأ ذلك العمل » (ونرى أنه كان من الواجب على الكاتب أن يضع كلمة خطأ بين قوسين) « وكذلك بعد أن هبطت أسهم شركة سبرنج ١٠٠ بنط تقريباً ، لأن الذين كانوا على علم بالأمر قد تخلصوا منها . وهذا المثل الرمزى للخداع فى وضع الميزانيات العمومية والمألوف فى الشركات المساهمة يوضح لنا السبب الذى من أجله تكون مجالس إدارة هذه الشركات أكثر ميلاً واستعداداً من الأفراد للقيام بهذه العمليات

المحفوفة بالخطر . إن الطرق الحديثة المستعملة في وضع الميزانيات العمومية تجعل في الامكان إخفاء العمليات المشكوك في عواقبها عن المسام العادي ، كما أنها تتيح لمن يعينهم الأمر فرصة النجاة من عواقب المضاربة غير الناجحة ببيع أسهمهم في الوقت المناسب ، بينما التاجر الفردي يجازف بما يملك وبنفسه إن أقدم على شيء من هذا القبيل .

وتذكرنا الميزانيات العمومية لمعظم الشركات المساهمة ببعض وثائق المصور الوسطى (palimpsests) التي يذنب لنا في حالتها أن نعوذ بالكتابة الظاهرة لنكشف مما تحتها من كتابة سرية تدل على معنى الوثيقة الحقيقية . والطريقة البسيطة العادية التي تجعل هذه الميزانيات ألباناً لا تحل ، تكون بتقسيم العمل الواحد وذلك بإنشاء أو ضم عدة شركات تابعة . ومزايا هذا النظام للأغراض القانونية وغير القانونية من الوضوح بحيث أنه من الأمور غير العادية ألا تلجأ إليه شركة . ويضرب المثل مثلاً لشركة احتكارية تستخدمه وهي شركة جنرال الكتريك الألمانية (Allgemeine Elektricitäts Gesellschaft) ففي سنة ١٩١٢ كان لها أسهم في (١٧٥ — ٢٠٠) شركة وتسيطر عليها ، وبالتالي على رأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك ! وجميع أصول المراقبة ، ونشر الميزانيات العمومية ، ومعلمها وفق نظام محدود ، والمراجعة العمومية العلنية للحسابات ، وهذه المسائل التي يتحدث عنها للجمهور الاساتذة والموظفون الحسنو النية ، أي الذين يحملهم حسن النية على تزيين الرأسمالية والدفاع عنها : كل هذه الوسائل لا جدوى منها ، لأن الملكية الخاصة مقدسة ، ولا يستطيع منع امرئ من بيع الأسهم وشراؤها وتبادلها ورهنها الخ .

وينضح نمو نظام القبض في كبريات المصارف الروسية من البيانات التي أوردها أغاد E. Aghad الذي كان موظفاً بالبنك الروسي — الصيني خلال ١٥ عاماً ، وذلك في كتابه « المصارف الكبرى والسوق العالمية » الصادر في مايو ١٩١٤ . وهو يقسم المصارف الروسية العظمى إلى (١) المصارف

« القابضة » (٢) والمصارف « المستقلة » (٣) ويعرفها بطريقة تعسفية بأنها المستقلة عن الأجنبية . ثم يقسم النوع الأول إلى مصارف قابضة : (١) ألمانية (٢) وإنجليزية (٣) وفرنسية ، وهو يقصد بالبيوت التي تملك جانباً من أسهمها وتسيطر عليها المصارف الكبرى في الدول الثلاث . وهو يجعل رأس مال المصارف على ضربين . (١) المستثمر « في الانتاج » (أي في المشروعات الصناعية والتجارية) . (٢) والمستثمر « في المضاربة » (أي في البورصة والعمليات المالية) . ويقصد من ذلك التقسيم أن من المستطاع في ظل الرأسمالية فصل النوع الأول عن الثاني وإلغاء الأخير . وفيما يلي ما أورده من بيانات عن أصول المصارف وفق التقارير الصادرة عن أكتوبر - نوفمبر ١٩١٣ (مقدرة بملايين الروبلات) .

رأس المال المستثمر			مجموعات المصارف الروسية
في المضاربة	في الانتاج	المجموع الكلي	
١٢٧٢,٨	٨٥٩,١	٤١٣,٧	١ — (١) ٤ مصارف : سيبيريا التجاري ، الروسي ، والدولي ، والخصم .
٤٠٨,٤	١٦٩,١	٢٣٩,٣	(٢) ٢ : الصناعي والتجاري ، الروسي البريطاني .
١٣٧٣	٦٦١,٢	٧١١,٨	(٣) ٥ : الروسي الآسيوي ، سان بطرسبرج الخاص ، أزوف دن ، اتحاد مسكو ، الروسي الفرنسي التجاري .
٣٠٥٤,٢	١٦٨٩,٤	١٣٦٤,٨	المجموع (١١ مصرفاً) . . .
٨٩٥,٣	٣٩١,١	٥٠٤,٢	ب — ٨ : التاجر بمسكو فولجا — كاما ، يونكر وشركاه ، سان بطرسبرج (واولبرج سابقاً) ، مصرف مسكو (ريابوشنسكي سابقاً) مسكو لأعمال الخصم ، مسكو التجاري ، المصرف الخاص بمسكو .
٣٩٤٩,٥	٢٠٨٠,٥	١٨٦٩	المجموع (١٩ مصرفاً) . . .

وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال « العامل » للمصارف
الكبرى أى ثلاثة بلايين ملك مصارف هى فى الواقع شركات تابعة لمصارف
أجنبية وبخاصة مصارف باريس الثلاثة الشهيرة (الاتحاد الباريسى ، باريس
والأراضى الواطئة ، الجمعية العمومية) ، ومصارف برلين خصوصاً (البنك
الألماني ، دسكونتو) . وقد زاد رأس مال البنك الروسى للتجارة الخارجية
وبنك سان بطرسبرج التجارى الدولى ، وهما من أهم المصارف الروسية ،
من ٤٤ إلى ٩٨ مليون روبل ، وارتفع احتياطيهما من ١٥ إلى ٣٩ مليوناً
(١٩٠٦ - ١٢) . وثلاثة أرباع هذه المبالغ رأس مال « ألماني » . وينتمى
المصرف الأول إلى مجموعة البنك الألماني ، والثاني لمجموعة دسكونتو .
ويغضب أغاد كثيراً لأن أغلبية الأسهم فى أيدي المصارف الألمانية بينما
المحامون الروس لا حول لهم ولا قوة . ومن الطبيعي أن الدولة المصدرة
لرأس المال تجنى خير الأرباح ، فمثلاً حينما أدخل البنك الألماني أسهم بنك
سيبريا التجارى إلى سوق برلين نراه أبقاها فى « محفظته » عاماً كاملاً ثم
باعها بسعر ١٩٣ لسكل مائة أى بضعف قيمتها الاسمية تقريباً ، وكسب من
العملية ٦ ملايين روبل ، وهذا ما يدعوه هلفردنج أرباح « وروجى
المشروعات » . ويقدر المؤلف الموارد السككية لمصارف سان بطرسبرج
الرئيسية بما مبلغه ٨,٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ روبل ، ثم يحدد الحصص التى تقبض
عليها المصارف الأجنبية ، أى درجة سيطرة هذه المصارف ، بالنسب
التالية : ٣٥ : ٠/١ (الفرنسية) ، ٣٥ : ٠/١ (الألمانية) ، ١٠ : ٠/١ (الإنجليزية) .
ويلاحظ كذلك أن أكثر من ٤٠ ٪ من رأس المال الموظف من نصيب
تقابتى Prodameta و Prodogol والنقابات فى صناعات الزيت والمعادن والأسمنت .
ومن هذا يتضح مدى الخطوات الواسعة التى تمت بها عملية امتزاج رأس
المال الصناعى ورأس المال المصرفى ، نتيجة لتكوين الاحتكارات الرأسمالية .
هذه الرأسمالية المالية التى تتركز فى أيدي قلائل وتنعم باحتكار فعلى
متنوع أرباحاً طائلة تترايد باطراد ، من وراء عمليات طرح أسهم الشركات

وإصدار السندات وعقد القروض الدول، وما إلى ذلك. وبهذه الأساليب
تغتنم قبضة الأقلية الحاكمة من رجال المال وتفرض الجزية على أفراد المجتمع
بأسره لصالح المحتكرين. ويبين لنا هلفردنج في المثل التالي أساليب الشركات
الموحدة الأمريكية، ففي سنة ١٨٨٧ أسس هاثامير شركة السكر الموحدة
من ١٥ شركة صغيرة برأس مال قدره ٦,٥٠٠,٠٠٠ ريال ما لبث أن زيد
إلى ٥٠ مليوناً. هذا «التقدير للقيمة الرأسمالية» الرائد عن الحد^(١) كان من
قبيل توقع اجتناء أرباح الاحتكارات، كما فعل اتحاد الصلب بالولايات
المتحدة حين توقع أرباحاً كبيرة فاشتري عدداً كبيراً من حقول الحديد.
وفي الحقيقة لقد حددت شركة السكر الموحدة اسعاراً احتكارية في السوق
مما مكنها من صرف أرباح تعادل ٧٠٪ من رأس المال المستثمر فعلا عند
إنشائها! وكذلك زاد رأس مالها إلى ٩٠ مليوناً من الـريالات في سنة
١٩٠٠، أي زاد عشرة أمثاله خلال عشرين عاماً.

وقامت الأقلية الحاكمة من رجال المال في فرنسا بدور لا يختلف عما سبق
بمائه إلا اختلافاً يسيراً (راجع كتاب Lysis بعنوان Against the Financial
Oligarchy in France والصادر سنة ١٩٠٨). ففي تلك البلاد تتمتع أربع
من أقوى المصارف «باحتمكار مطلق» لا احتكار نسبي، في إصدار السندات.
واحتكارها هذا يضمن الحصول على أرباح احتكارية من إصدار السندات.
فأي دولة تعقد قرضاً في فرنسا لا تحصل على أكثر من ٩٠٪ من قيمته
بينما يذهب الباقي إلى المصارف والوسطاء. ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن
المصارف ربحت ٨٪ من القرض الروسي الصيني البالغ ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنك، ١٠٪ من القرض الروسي الصادر سنة ١٩٠٤ وقدره ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنك، ١٨,٧٥٪ من قرض مراكش ومقداره ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك.
ومعنى هذا أن الرأسمالية التي بدأ نموها برأس مال ربوى صغير انتهت برأس
مال ربوى ضخيم. ويقول ليس «إن الفرنسيين هم جماعة المرابين في أوروبا».

وهذا التحول في صفة الرأسمالية يحدث تعديلات عميقة في كافة أحوال الحياة الاقتصادية ، فالدولة قادرة على الإثراء عن طريق الربا في الوقت الذي لا يزيد عدد سكانها أو تنمو صناعاتها وتجارتها كثيراً ، لأن ٥٠ شخصاً يستطيعون برأس مال قدره ٨.٠٠٠.٠٠٠ وفرنك السيطرة على ٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك مودعة في أربعة مصارف .

ويؤدي « نظام الشركات القابضة » إلى نفس النتيجة . ومن أمثلة ذلك أن الجمعية العمومية Socié Générale وهي من أعظم المصارف ، تصدر مثلاً سندات قيمتها ٤٦٠٠٠ فرنك لأحدى شركاتها التابعة هي شركة تكرير السكر المصرية ، وسعر الإصدار ١٥٠ ٪ . أى أن المصرف يحصل على ربح عن كل فرنك واحد . بعد ذلك يتضح أن أرباح الشركة الجديدة لا وجود قدره ٥٠ سنتيماً لها إلا في عالم الخيال ، وبهذا خسر « الجمهور » ما بين ٩٠ ، ١٠٠ مليون فرنك . وأحد مديري المصرف عضو في مجلس إدارة شركة التكرير ، وإذن لا عجب أن اضطر المؤلف إلى القول بأن « الجمهورية الفرنسية ملكية مالية » وهي عبارة عن « السيطرة الكاملة للأقلية من رجال المال التي تتحكم في الصحافة والحكومة » .

وسعر الفائدة المرتفع إلى حد فائق الذي يمكن الحصول عليه من عملية إصدار السندات من أهم وظائف الرأسمالية المالية ويساعد على دعم سلطان حكومة الأقلية المالية . وفي هذا تقول مجلة البنك Die Bank الألمانية « ليس في البلاد عمل فردي يأتى بربح يقارب ما يمكن الحصول عليه من إصدار القروض الأجنبية ، و « لا يمكن لأية عملية مصرفية أن تأتى بربح يعادل ذلك الذي يترتب على عملية طرح هذه القروض وترويجها » .

وحسب مجلة « الايكونومست الألمانية » بلغت الأرباح السنوية من عملية إصدار الأوراق المالية الصناعية النسب التالية :

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٨٩٥	٣٨,٦	١٨٩٧	٦٦,٧	١٨٩٩	٦٦,٩
١٨٩٦	٣٦,١	١٨٩٨	٦٧,٧	١٩٠٠	٥٥,٢

(وقد بلغ الربح من هذه العملية أكثر من ألف مليون مارك في السنوات العشر الممتدة من ١٨٩١ إلى ١٩٠٠) .

وبينما تجنى الرأسمالية المالية أرباحاً كبيرة خلال فترات الرخاء الصناعي ، ففي أوقات الأزمات تزول الأعمال الصغيرة غير السليمة القواعد « وتستولى » المصارف الكبرى على حصص من أهمها تشتريها بأسعار تكاد لا تذكر . وتتبع هذه المصارف الطريقة ذاتها بالنسبة إلى المشروعات الجزية بحجة « تعميرها » و « إعادة تنظيمها » . وفي عمالية « تعمير » المشروعات الخاسرة « يخفض النصيب في رأس مال الأسهم ، بمعنى أن الأرباح توزع على قدامى من رأس المال ، وبعد ذلك تحسب على هذا الأساس الأصغر . فإذا هبط الداخل إلى لا شيء جىء برأس مال جديد يستطيع أن يعود بعائد مناسب بإضافته إلى رأس المال القديم الأقل ربحاً » . ويضيف هلفردنج إلى ما سبق قائلاً « إن لهذه العمليات من التعمير وإعادة التنظيم مغزى مزدوجاً بالنسبة إلى المصارف . فهي من جهة عمليات رابحة ، كما أنها تقيح من جهة أخرى فرصة السيطرة على الشركات التي تعاني الصعاب » . ونورد بهذه المناسبة مثالا يوضح الأمر . فقد رأت شركة اتحاد التعدين بدرموند المؤسسة سنة ١٨٧٢ برأس مال قدره ٤٠ مليون مارك سعر أسهمها في السوق يرتفع إلى ١٧٠ بعد أن دفعت في السنة الأولى وربحاً قدره ١٢ ٪ . وقد كانت زبدة الربح للرأسمالية المالية التي جنت مبلغاً « تافهاً » قدره ٢٨ مليون مارك . وكان مصرف دسكونتو الذي نجح في الوصول برأس ماله إلى ٣٠٠ مليون مارك ، هو الذي يظهر هذه الشركة ويسند لها . حدث بعد ذلك أن هبطت الأرباح إلى لا شيء ، وقبل المساهمون « خفض » رأس

المال أى قبلوا خسارة جزء حتى لا يضيع عليهم الكل . وعن طريق سلسلة من عمليات « التعمير » خفّض أكثر من ٧٣ مليوناً من دفاتر الشركة في ظرف ثلاثين عاماً « وأصبح المساهمون الأصليون لا يملكون اليوم سوى ٥ ٪ من القيمة الاسمية لأمهمهم » ولكن المصرف حصل على ربح من كل عمالية « تعمير » تمت .

ومن الميادين الراجعة أمام الرأسمالية المالية بوجه خاص تدخل المضاربة فى الاراضى الواقعة فى ظاهر المدن الآخذة فى النمو . وهكذا يمتزج احتكار المصارف باحتكار ريع الارض واحتكار وسائط المواصلات ، لأن ازدياد قيمة الارض واحتمال بيعها قطعاً بربح يتوقفان فى الأغلب على حسن وسائل ارتباطها بقلب المدينة ، ووسائل المواصلات هذه فى أيدي شركات كبيرة على اتصال بالمصارف المعنية بالأمر عن طريق « نظام القبض » وتوزيع المناصب على مجالس الإدارة . ونتيجة لهذا يحدث ما دعاه L. Eschwege تسكوين « حماق » bog ويقصد بذلك الأعمال التى تؤدى إلى انهيار المشروعات القائمة على أساس المضاربة فى الأعمال العقارية ومواقع المباني . وهذا الكاتب قام بدراسة خاصة لتجارة المقارات والرهونات العقارية . هذه المضاربة فى أراضى البناء الواقعة فى ضواحي المدن يترتب عليها انهيار مشروعات البناء كما حدث للشركة البرلينية Boswau & Knauer التى التهمت ١٠٠ مليون مارك بمساعدة البنك المانى « السليم القواعد » . وكان الأخير يعمل بكياسة من وراء الستار عن طريق نظام القبض ، وتخلص بخسارة قدرها ١٢ مليوناً « فقط » ، ويترتب عليها أيضاً دمار يهيب صغار رجال الأعمال والأعمال الذين لا يحسنون شيئاً من شركات البناء الخداعة المدلّسة ، والاتفاقات السرية مع بوليس برلين « التزيه » والإدارة البرلينية بقصد السيطرة على إصدار رخص البناء وتخطيط المواقع وما إلى ذلك . وهكذا نجد أنه فى عنصر الرأسمالية المالية أصبحت « مبادئ علم الأخلاق الأمريكى » دستوراً لكل مدينة فى أية دولة ، بعد أن كان

الاساتذة في أوروبا وحسنو النية من جماعة البورجوازية يستنكرونه
بشدّة، وإن كان استنكارهم هذا تسوده روح النفاق .

حتى بداية عام ١٩١٤ تحدثت أوساط برلين مما يعتزم القيام به من
إنشاء « شركة نقل موحدة » تضم ثلاث مشروعات للنقل في العاصمة
الألمانية ، وبعبارة أخرى إنشاء « مصالح مشتركة » بين سكة حديد
العاصمة الكهربية وشركة الترام وشركة السيارات . وقد كتبت مجلة
« البنيك » تقول : « إننا على علم بأن التفكير في هذا المشروع حدث منذ
أن عرف أن ثلثي أسهم شركة السيارات قد استحوذت عليها الشركتان
الآخرتان . . . وقد نصديق ما يدعيه البعض من أن هذا العمل سيؤدي
إلى اقتصاد يعود جانب منه بالتالي على الجمهور . . . ولكن المسألة تزداد
تمقيداً حين نذكر أن وراء شركة النقل الموحدة المزمع تكوينها تقف
المصارف التي تستطيع إن شاءت أن تجعل وسائل المواصلات التي احتكرتها
خاضعة لمصالح أراضي البناء التي تملكها هذه المصارف . وحتى يتسنى لنا
الاقتناع بصواب هذا الظن ما علينا إلا أن نتذكر أنه عند إنشاء
The Elevated Railway Company أصبحت مصالح النقل متداخلة متشابكة
مع مصالح أراضي البناء التابعة للمصرف الذي مول هذه الشركة . وأكثر
من هذا فإن التشابك المشار إليه بين المصالح المذكورة خالق المقدمات
الضرورية لتكوين اتحاد للنقل ، ذلك أنه كان في الواقع على الخط الشرقي
أن يجتاز أرضاً باعها المصرف لشركة الأراضي بربح هائل له ولعدد من الشركاء
في هذه العملية وذلك حين أصبح مد هذا الخط من الأمور المؤكدة » .

إن أي احتكار بمجرد أن ينشأ ويسيطر على ألوف الملايين لا بد أن
ينفذ إلى كل مجال في الحياة العامة مهما كان شكل الحكومة وغير ذلك من
التفاصيل « الأخرى » . إننا نلقى في الأدب الاقتصادي بألمانيا ثناء وضيماً
على نزاهة الإدارة البروسية المركزية ، وإشارة متكررة إلى فضيحة بناما
الفرنسية ، واستنكاراً للفساد السيامي في أميركا . ولكن في الحقيقة نجد

أنه حتى الأدب البورجوازي المخصص المسائل المصرفية بألمانيا يخرج على الدوام من ميدان العمليات المصرفية البحتة متحدثاً مثلاً عن « قوة جاذبية المصارف » حين الإشارة إلى ازدياد عدد من يلتحقون بخدمة منها من الموظفين العموميين .

« فكيف نتحدث عن نزاهة ذلك الموظف العمومي الذي يصيبو من أعماق قلبه إلى وظيفة في بهرنشتراس Behrenstrasse (وهم اسم الشارع الذي يقع فيه المكتب الرئيسي للبنك الألماني) .

في سنة ١٩٠٩ نشرت مجلة « البنك » مقالا لناشرها ألفرد لا نسبرج عنوانه « المغزى الاقتصادي للسياسة البيزنطية » وفيه أشار عرضاً إلى رحلة غليوم الثاني إلى فلسطين ، وألمح إلى النتيجة المباشرة المترتبة على هذه الرحلة ويقصد بها « إنشاء سكة حديد بغداد » ، تلك المرة الخطيرة للسياسة الألمانية ، والتي تعد مسؤولة عن سياسة « التطويق » أكثر من أية أخطاء سياسية مجتمعة » ، (ويقصد الكاتب بذلك السياسة التي دبرها وتابعها إدوارد السابع من حيث إحاطة ألمانيا بسلسلة من التحالفات المعادية لها) . وفي سنة ١٩١٠ نشر إشميج مقالا في الصحيفة ذاتها جعل عنوانه « Plutocracy and Bureaucracy » (أي حكومة الطبقة الغنية والحكومة المركزية) : وقد عرض في هذا المقال لحالة موظف ألماني يدعى فولكر كان عضواً متحمساً في اللجنة الحكومية المختصة بشئون نقابات المنتجين ، ثم عين بعد ذلك في وظيفة مرتفعة الأجر في أعظم نقابة إذ ذاك وهي نقابة الصلب . ومثل هذه الحالات غير العرضية ، دفعت هذا المؤلف البورجوازي إلى الإدلاء بالتصريح الآتي « إن الحرية الاقتصادية التي يكفلها الدستور الألماني ليست في كثير من نواحي الحياة الاقتصادية سوى عبارة جوفاء لا تدل على شيء » ثم قال إنه في ظل حكومة الأغنياء الحالية « تمجز أوسع مظاهر الحرية السياسية عن إنقاذنا ومنعنا من أن نتحول إلى شعب قد سلبت منه حريته » .

أما عن روسيا فانا سنكتفى بإيراد مثل واحد . فثند سنوات أعلنت جميع الصحف أن داثيدوف مدير مصلحة الاعتمادات بوزارة المالية قد استقال من عمله ليشغل منصباً في مصرف معين بمرتبة يبلغ حسب العقد أكثر من مليون روبل في عدة سنوات . والمعلوم أن هذه المصلحة مهمتها « تفسيق أعمال جميع هيئات الائتمان في البلاد » ، كما أنها تمنح إعانات للمصارف في سان بطرسبرج وموسكو تتراوح بين ٨٠٠ ، ١٠٠٠ مليون روبل .

ويمكن القول بصفة عامة إننا في ظل النظام الرأسمالي نجد ملكية رأس المال منفصلة عن تطبيقه أو استخدامه في الإنتاج ، ورأس المال النقدي منفصلاً عن رأس المال الصناعي أو الاتجاعي ، و « حامل القراطيس المالية » (الذي يعيش على ما يحصل عليه من دخل عن طريق رأس المال النقدي) منفصلاً عن المنظم وعن كل أولئك الذين يتصلون اتصالاً مباشراً بإدارة رأس المال . إن الامبريالية أو حكم الرأسمالية المالية هي أعلى مراحل الرأسمالية ، وفيها يبلغ هذا الانفصال أقصاه . إن تفوق الرأسمالية المالية على أي نوع آخر من أنواع رأس المال معناه سيطرة حامل القراطيس والاقليّة من رجال المال ، ومعناه كذلك أن عدداً صغيراً من الدول « القوية » تتخذ شكلاً محدوداً معيناً من بين بقية الدول الأخرى ، ويمكن الحكم على مدى اطراد هذه العملية من الإحصائيات الخاصة بإصدار كافة أنواع الأوراق المالية . وقد أوردنا . نيمارك بنشرة معهد الإحصاء أرقاماً وافية شاملة عن إصدار هذه الأوراق المالية في مختلف أرجاء العالم ، وهذه الإحصائيات تعتمد عليها باستمرار المؤلفات الاقتصادية . وفيما يلي المجموعات السكانية التي يقدمها إلينا في أربعة عقود :

المجموع السكاني للأوراق المالية الصادرة

(مقدرة بألف الملايين من الفرنكات)

١٠٠,٤	١٨٩١ — ١٩٠٠	٧٦,١	١٨٨٠ — ١٨٧١
١٩٧,٨	١٩٠١ — ١٩١٠	٦٤,٥	١٨٨١ — ١٨٩٠

ويلاحظ ارتفاع المجموع السكلى فى العقد الثامن بسبب القروض التى طرحت بعدد الحرب بين بروسيا وفرنسا، وبسبب حركة إنشاء الشركات فى ألمانيا بعد تلك الحرب. ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الزيادة لم تكن مربعة فى العقود الأخيرة الثلاث من القرن التاسع عشر، وليسكننا نلاحظ زيادة هائلة فى العقد الأول من القرن العشرين بلغت ١٠٠ ٪. وهكذا نرى أن بداية هذا القرن هى نقطة التحول لا من حيث نمو الاحتكارات (كمنقابات المنتجين، والمنقابات. والشركات الموحدة) مما سبق الكلام عنه، بل كذلك من حيث تطور الرأسمالية المالية.

ويقدر نيمارك المجموع السكلى للأوراق المالية فى العالم سنة ١٩١٠ بحوالى ٨١٥ ألف مليون فرنك. وإذا طرحنا من هذا الرقم مبالغ ازدوجت كان المتبقى فى رأيه من ٥٧٠ إلى ٦٠٠ ألف مليون. وهذا المبلغ (وسنجمعه ٦٠٠ ألف مليون) موزع على الدول المختلفة على النحو الآتى :

الأوراق المالية الجارية فى سنة ١٩١٠

(بىلايين الفرنكات)

١٢,٥	هولندة	٤٧٩	١٤٢	بريطانيا العظمى . .
٧,٥	بلجيكا		١٣٢	الولايات المتحدة . .
٧,٥	ألمانيا		١١٠	فرنسا
٦,٢٥	سويسرا		٩٥	ألمانيا
٣,٧٥	الدنمرك		٣١	روسيا
٢,٥	السويد والنرويج		٢٤	النمسا والمجر
	ورمانيا الخ		١٤	إيطاليا
			١٢	اليابان
المجموع السكلى — (٦٠٠)				

وبدراسة هذه الأرقام نستطيع أن نرى المركز الممتاز الذي تحظى به
أربع من أغنى الدول الرأسمالية يسيطر كل منها على ما تتراوح قيمته بين
١٠٠ ، ١٥٠ مليون فرنك . وأقدم الدول الرأسمالية هي إنجلترا وفرنسا اللتان
تملكان معظم المستعمرات كما سنبين بعد ، أما الولايات المتحدة وألمانيا
فيسغلان مركز الصدارة من حيث سرعة التقدم ودرجة اتساع نطاق
الاحتكارات الرأسمالية في الصناعة . وتملك هذه الدول الأربع مجتمعة ٧٩ ألف
مليون فرنك ، أى ما يقرب من ٨٠ ٪ من ممتلكات الرأسمالية المالية في
العالم . ومن هنا يتضح لنا أن العالم بأسره مدين وتابع لهذه الأمم الأربع
التي هي صياغة العالم ، والدعائم الأربع التي يقوم عليها عالم الرأسمالية
المالية القومية .

ومن المهم بنوع خاص أن ندرس الدور الذي يلعبه إصدار رأس المال في خلق هذه الشبكة الدولية من اعتماد بعض الأمم على غيرها وتبعيتها لها ومن علاقات الرأسمالية المالية .

الفصل الرابع

تصدير رؤوس الأموال

كان تصدير السلع المظهر البارز في عهد الرأسمالية القديمة حين سادت المنافسة الحرة ، أما الطابع الذي يميز الرأسمالية الحديثة التي يغلب عليها الاحتكار فهو تصدير رؤوس الأموال . والرأسمالية عبارة عن إنتاج السلع في أعلى مراحل تطوره ، وفيها تصبح مقدرة الفرد على العمل ذاتها سلعة . ونمو التبادل الداخلي ، والدولي بصفة خاصة ، مظهر خاص بالرأسمالية . ومما لا مندوحة من وقوعه طابع عدم الانتظام والاستواء الذي يتسم به تطور المشروعات الفردية وكل فرع من الصناعة وكل دولة على حدة في ظل النظام الرأسمالي . فقد صارت انجلترا دولة رأسمالية قبل سواها ، وحين اتبعت سياسة حرية التجارة في منتصف القرن التاسع عشر ادعت بأنها « الورشة الوحيدة » في العالم والمورد العظيم للمصنوعات إلى الدول الأخرى كافة لقاء ما تقدمه الأخيرة إليها من مواد أولية . وما لبث هذا الاحتكار أن تقوضت أسسه في الربع الأخير من القرن إذ تمكنت دولة أخرى أن تكون رأسمالية بفضل احتوائها وراء سياج من الرسوم الجمركية . وفي مستهل القرن العشرين نشاهد لوناً جديداً من ألوان الاحتكار يظهر إلى عالم الوجود . فهناك أولاً تلك الهيئات المتحدة الرأسمالية الاحتكارية في كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة . وهناك ثانياً أهم قلائل وافرة الثراء تنعم بمرکز احتكاري مرجعه أن تراكم رؤوس الأموال فيها بلغ مبلغاً عالياً جداً . ومعنى هذا أن « فائضاً من رأس المال » عظيم القدر قد تراكم في الأمم المتقدمة . ومما لا يحتمل الجدل أننا لا نستطيع التحدث عن الفائض من رأس المال إذا

كان في مكنة الرأسمالية إغناء الزراعة وهي التي قد تخلفت اليوم كثيراً وراء الصناعة ، ورفع مستوى معيشة الجماهير التي تنبثق في كل مكان من الفقر وسوء التغذية برغم التقدم الرائع في المعرفة الفنية . إن نقاد الرأسمالية من صغار البورجوازية يدلون بهذه « الحجة » في كل مناسبة . ولكن لو أن الرأسمالية حققت هذا لما كان لها وجود ، لأن التقدم المتفاوت في درجته وبؤس الجماهير شرطان أساسيان لقيام هذا الأسلوب في الإنتاج . فما دامت الرأسمالية بالوضع الذي هي عليه ، فلن يستخدم فائض رأس المال مطلقاً في تحسين مستوى معيشة الجماهير في أية دولة ، إذ يكون معنى هذا أن تتضاءل أرباح الرأسماليين . ولكن هذا الفائض سيستخدم في زيادة هذه الأرباح عن طريق تصدير رأس المال إلى البلدان المتأخرة . والأرباح في العادة مرتفعة في هذه البلدان نظراً لندرة رأس المال وانخفاض ثمن الأرض نسبياً وانحطاط مستوى الأجور ورخص ثمن المواد الأولية ، والذي يجعل في الإمكان تصدير رؤوس الأموال اندراج أهم متأخرة عدة في دائرة الاتصال الرأسمالي الدولي . فهناك مدت أو تمد الطرق الحديدية ، وتهيأ الظروف الأولية للتقدم الصناعي الخ . إن الحاجة إلى تصدير رأس المال ناشئة عن أن الرأسمالية في دول قلائل قد صارت « أنضج مما يجب » ، ونظراً لانحطاط حال الزراعة وفاقة الجماهير فيها لا يستطيع رأس المال أن يجد منفذاً للاستثمار المجزى .

وها نحن نورد أرقاماً توضح لنا مقدار رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول الرأسمالية الرئيسية الثلاث خارج بلادها :

رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج

(مقدرة بـبلايين الفرنكات)

السنة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣,٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	?
١٨٩٢	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	?
١٩٠٢	٦٢	٣٧—٢٧	١٢,٥
١٩١٤	١٠٠ — ٧٥	٦٠	٤٤

ويتضح لنا من هذا الجدول أن تصدير رؤوس الأموال بلغ شأواً بعيداً في بداية القرن العشرين فقط . فقبل الحرب تراوح ما استثمرته الدول الثلاث من رأس مال في الخارج ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ بليوناً من الفرنكات ، فإذا حسبنا سعر فائدة قدره ٥ ٪ . وهي نسبة متواضعة ، — كان الربح السنوى ما بين ٨ و ١٠ ملايين ، وهذا هياً دعامة قوية لما يوقعه الاستثمار من الظلم والاستغلال بمعظم دول العالم وشعوبه ، كما أقام أسامساً ثابتاً متيناً للطبقية الرأسمالية ممثلة في حفنة من الدول الغنية !

وكيف يوزع رأس المال المستثمر في الخارج بين الدول المختلفة ؟ وإلى أين يذهب ؟ في استطاعتنا أن نحجب عن هذه الأسئلة إجابة تقريبية ولكن خيها الكفاية لإلقاء الضوء على علاقات وصلات عامة معينة للسيطرة الاستعمارية الحديثة .

توزيع تقريبي لرأس المال الأجنبي (موالي ١٩١٠)

(مقدراً ببلاتين الماركات)

القارة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا	المجموع الكلى
أوروبا	٤	٢٣	١٨	٤٥
أمريكا	٣٧	٤	١٠	٥١
آسيا وأفريقية وأستراليا	٢٩	٨	٧	٤٤
المجموع الكلى	٧٠	٣٥	٣٥	١٤٠

ومناطق الاستثمار الرئيسية لرؤوس الأموال البريطانية هي المستعمرات البريطانية الواسعة الأرجاء في أمريكا (ككندا مثلاً) وفي آسيا الخ. وفي هذه الحالة تقترن الصادرات الهائلة من رأس المال بامتلاك المستعمرات الشاسعة التي سنتحدث فيما بعد عن أهميتها بالقسمة إلى الامبريالية. ومركز فرنسا مختلف تماماً إذ يستثمر معظم رؤوس الأموال الفرنسية في أوروبا وبخاصة في روسيا (التي فيها على الأقل عشرة مليارات فرنك). وهذا يقدم في الأغلب على هيئة قروض حكومية وليس على شكل استثمارات في المشروعات الصناعية. إن الامبريالية الفرنسية، على نقيض زميلتها الانجليزية، يصح أن ندعوها «إمبريالية ربوية». أما في حالة ألمانيا فنحن أمام مظهر ثالث مبين، إذ مستعمرات هذه الدولة غير كبيرة القدر، ورأس المال الألماني المستثمر في الخارج موزع بالتساوي تقريباً بين أوروبا وأمريكا.

ويؤثر إصدار رأس المال في نمو الرأسمالية ويعجل به في البلاد المصادر إليها. وعلى ذلك بينما يعجل إصدار رأس المال إلى وقف التقدم نوعاً في البلاد المصدرة فإنه إنما يفعل ذلك عن طريق زيادة إنماء الرأسمالية في العالم بأكمله. وتستطيع الدول التي تصدر رأس المال الحصول على «مزاي» وتلقى صفقتها

Three
different
cases

مضموناً على مميزات عصر الرأسمالية المالية والاحتكار . وفيما يلي فقرة اقتبسناها من مقال ورد في عدد ١ أكتوبر سنة ١٩١٣ من مجلة «البنك» التي تصدر في برلين : « تمثل اليوم على مسرح سوق المال الدولية رواية هزلية جديدة بقلم أريستو فانيس . ذلك أن دولاً أجنبية عدة من أسبانيا إلى دول البلقان ومن روسيا إلى الأرجنتين والبرازيل والصين ، تفتح أسواق المال الكبرى مراراً وعلائية مطالبة بقروض بعضها تمس إليه الحاجة العاجلة . وليست سماء سوق المال صافية في هذه الآونة كما أن الأفق السيامي لا يدعو إلى التفاؤل ، ولكن لانجرؤ سوق مالية أن ترفض تقديم قرض ما خشية أن يفعل غيرها ذلك ، فتحصل الأخيرة لقاء ذلك على خدمة صغيرة . وفي هذه العمليات الدولية يحصل الدائن دائماً تقريباً على مميزات خاصة : كامتياز سيامي ، ومحطة للفحم ، وعقد لإنشاء ميناء ، أو شراء مقدار من المدافع منه » .

هكذا خلقت الرأسمالية المالية عصر الاحتكارات . وهذه الأخيرة تخلق في كل مكان أساليب احتكارية حيث نجد أن استخدام «العصا» للعمليات المربحة يحل محل المنافسة في السوق الطليقة . والأمر العادي هو اشتراط استخدام جانب من القرض بقصد الشراء من دول الإصدار ، وبخاصة شراء المواد الحربية والسفن الح . وقد لجأت فرنسا إلى هذه الوسيلة خلال العقدين الأخيرين (١٨٩٠ — ١٩١٠) . وبهذا يصير إصدار رأس المال وسيلة لتشجيع إصدار السلع . وفي مثل هذه الظروف تتخذ العمليات التي تجري بين الشركات الكبرى صفة « تقرب من الرشوة » كما عبر عنها شيلدر « بلباقة » . فكروب بألمانيا وشفيدر بفرنسا وأرمسترونج بالإنجلترا أمثلة للشركات لها علاقات وثيقة بمصارف قوية وحكومات ينبغي عدم إغفال « نصيبها » حين التمهيد لعقد قرض . وقد منحت فرنسا للروسيا قروضا سنة ١٩٠٥ و « امتصت » بمقتضى المعاهدة التجارية المعقودة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٥ امتيازات تقرر مبريحتها حتى عام ١٩١٧ ، وعملت نفس الشيء حين أبرمت المعاهدة التجارية مع اليابان في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ ومن

الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب الجرمانية بين النمسا وصربيا ودوامها من ١٩٠٦ إلى ١٩١١ (تخلتها هدنة لمدة ٧ أشهر) ، المناقصة التي قامت بين النمسا وفرنسا على مد صربيا بالمواد الحربية .

وقد ذكر بول دوشانل في مجلس النواب الفرنسي (يناير ١٩١٢) أنه خلال الفترة (١٩٠٨ — ١١) أمدت الشركات الفرنسية صربيا بمعدات حربية قيمتها ٤٥ مليوناً من الفرنكات . وجاء في تقرير قنصل حكومة النمسا والمجر بسان باولو (بالبرازيل) ما يأتي : (إن إنشاء الخطوط الحديدية في البرازيل يتم في الأغلب بواسطة رؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والبريطانية والألمانية . وفي العمليات المالية المتصلة بإنشاء هذه الخطوط تشترط الدول التي لها اتصال بالأمر أن تشتري منها بعض المواد الضرورية لهذه العملية) . وهكذا تمد الرأسمالية المالية ، بالتعبير الخرفي ، شبكها في كافة بلدان العالم ، وتلعب المصارف المؤسسة في المستعمرات أو فروعها دوراً هاماً في هذه العمليات ، وينظر الرأسماليون الاستعماريون من الألمان وبين الغيرة والحسد إلى الدول الاستعمارية القديمة التي استعمرت أمورها وثبتت دعائمها من هذه الناحية . فقد كان لبريطانيا العظمى ٥٠٠ مصرفاً بالمستعمرات لها ٢٢٧٩ فرع حنة ١٩٠٤ ، ٧٢ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً سنة ١٩١٠ . وكان لفرنسا ٢٠ مصرفاً ذات ١٣٦ فرع ، وهولنده ١٦ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً ولألمانيا «مجرد» ١٣ مصرفاً ذات ٧٠ فرعاً . وبحسد الرأسماليون الأمريكيون زملاءهم من الانجليز والألمان ، وشكوا سنة ١٩٠٥ من أن « خمسة مصارف ألمانية كان لها أربعون فرعاً ، ٥ مصارف انجليزية لها ٧٠ فرعاً بأمريكا الجنوبية ... وخلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة استثمرت بريطانيا العظمى وألمانيا حوالي ٤ مليارات من الدولارات في الأرجنتين والبرازيل وأرجواي ، الأمر الذي مكن الدولتين من السيطرة على ٤٦ ٪ من التجارة الخارجية لتلك الدول الثلاث » .

« إن الدول التي تصدر رؤوس الأموال قد افترست العالم فيما بينها وذلك بالمعنى المجازي ، ولكن الرأسمالية المالية أدت كذلك إلى التقسيم الفعلي للعالم ..

الفصل الخامس

تقسيم العالم بين الاتحادات الرأسمالية

إن الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية من نقابات المنتجين والنقابات والشركات الموحدة تقسم فيما بينها أولاً سوق البلد الداخلية كلها وتفرض سيطرتها على الصناعة المحلية بطريقة كاملة أو أدنى إلى التمام . ولكن السوق المحلية في ظل النظام الرأسمالي وثيقة الصلة بالسوق الخارجية ، فقد خلقت الرأسمالية منذ عهد طويل سوقاً عالمية . كلما زاد إصدار رأس المال واتسع نطاق مالا لاتحادات الاحتكارية من علاقات مع البلدان الخارجية والمستعمرات وما لها من « مناطق نفوذ » اتجه الميل بطبيعته نحو الاتفاق الدولي بين هذه الاتحادات ، ونحو تكون نقابات دولية من المنتجين . هذه مرحلة جديدة من التركز العالمي في رأس المال والإنتاج ، وهي مرحلة أعلى مرتبة من سابقاتها إلى حد كبير ، ولذا وجب أن نرى كيف ينمو ويتطور هذا الصرح الأعلى من الاحتكار . والصناعة السكرية بآلية أبرز مثل للتقدم الفنى الذى حققته الرأسمالية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وقد بلغ تقدم هذه الصناعة أقصاه في الولايات المتحدة وألمانيا ، وهما من أرقى الدول الرأسمالية الحديثة . وكان في أزمة عام ١٩٠٠ بصفة خاصة العامل أو الباعث القوى على تركيز هذه الصناعة ، ذلك أن المصارف التى أصبحت إذ ذاك أكثر امتزاجاً بالصناعة عجلت بأنهيأ الشركات الصغيرة نسبياً حتى يتسنى لزميلاتها الكبرى امتصاصها أو الاستحواذ عليها . وفى هذا يقول ييدلز « إن رفض المصارف أن تمد يد العون إلى الشركات التى تشتد حاجتها إليه ، إنما يؤدى بعد فترة من رواج غير سليم الاسس إلى إخفاق الشركات التى ليست لها صلة وثيقة دائمة بهذه المصارف إخفاقاً يبعث على اليأس » . وبناء على هذا سارت عملية

التركز في ألمانيا قديماً وبحظي سريعة بعد سنة ٩٠٠ . حتى هذا التاريخ كانت بالبلاد ٧ أو ٨ «مجموعات» في الصناعة الكهربائية تتألف كل منها من شركات كثيرة بلغ عددها ثمانية وعشرين ويظهر كلا منها ما بين ٥٠ مصرفين وأحد عشر مصرفاً . ولكن هذه المجموعات ما لبثت أن اندمجت فيما بين عامي ١٩٠٨ ، ١٩١٣ والمجلى الأمر عن مجموعتين أو بالأحرى عن مجموعة واحدة . وفي الشكل الآتي بيان يوضح هذه العملية .

المجموعات في الصناعة الكهربائية الألمانية

Kum-Berg-Schukert mermann & Com	Siemens & Halske	Felten & Lah- meyer A.E.G.	قبل عام ١٩٠٠
Berg-Siemens & Halske mann Schukert		Felten & Lahmeyer A.E.G.	
Siemens & Halske schukert		A. E. G	
		(شركة جنرال الكتريك)	حوالي سنة ١٩١٢
(بينهما تعاون وثيق منذ ١٩٠٨)			

ولشركة جنرال الكتريك التي تطورت على هذا النحو السيطرة على ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ شركة (عن طريق حيازة أسهمها) ، وعلى رأس مال مبلغة ١٠٠٠ ، ٥٠٠ و ١٥٠٠ مارك تقريباً ، ولها في أكثر من ١٠ دول ٣٤ من الممثلين المباشرين منهم ١٢ شركة مساهمة . وقدر رأس المال الذي تستثمره الصناعة الكهربائية الألمانية في الخارج بثلاث وثلاثين ومائتي مليون من الماركات منها ٦٢ مليوناً في روسيا . ولنا في حاجة إلى القول بأن شركة جنرال الكتريك هذه اتحاد ضخم تبلغ شركائه الصناعية وحدها ١٦ شركة ، وتقوم مصانعه بعمل مختلف الأشياء من الأسلاك البحرية والعازلة إلى السيارات والطائرات . غير أن التركيز الذي شهدناه في أوروبا جزء من عملية مماثلة في أمريكا تطورت على النسق التالي :

شركة جنرال إلكتريك

الولايات المتحدة	تيمسون هوستون وشركاه	شركة إديسون تأسس في
	بنشئون شركة بأوروبا	أوروبا شركة إديسون الفرنسية
ألمانيا	Union Electric Co.	التي تنقل امتيازاتها إلى
		شركة جنرال إلكتريك (A.E.G.)

General Electric Company (A. E. G.)

هكذا نشأت « قوتان عظيمتان » ولا توجد بالعالم قوى مستقلة تماماً
 عنهما كما كتب Heinig في مقاله The Path to the Electricity Trust
 ومن الأرقام التالية يمكن أن نكون فكرة ، وإن لم تبلغ حد السكال ، عن
 تداول رأس مال مشروعات هاتين « الشركتين الموحدين » وحجمهما .

	ملايين الماركات	عدد المستخدمين	الأرباح ملايين الماركات
أمريكا : شركة	١٩٠٧	٢٥٢	٢٨,٠٠٠
جنرال إلكتريك	١٩١٠	٢٩٨	٣٢,٠٠٠
ألمانيا : شركة	١٩٠٧	٢١٦	٣٠,٧٠٠
A. E. G.	١٩١٠	٣٦٢	٦٠,٨٠٠

وفي سنة ١٩٠٧ اقتسمت الشركتان الموحدتان الألمانية والأمريكية
 العالم . وبهذا توقفت المنافسة بينهما ، فصارت الولايات المتحدة وكندا من
 نصيب شركة جنرال إلكتريك الأمريكية ، وحصلت شركة A. E. G.
 الألمانية على ألمانيا والنمسا والروسيا وهولنده والدنمرك وسويسرا . وعقدت
 اتفاقات خاصة (سرية بطبيعة الحال) بصدد تسرب شركات تابعة إلى فروع
 جديدة من الصناعة وبلاد « جديدة » لم تقسم بعد ، واتفقت الشركتان
 الموحدتان كذلك على تبادل المخترعات والتجارب .

ومن السهل أن تدرك تعذر منافسة هذه الشركة الموحدة التي أصبحت

ذات طابع وسلطان عالميين من الوجهة العملية ، والتي تسيطر على رأس مال قدره عدة بلايين من الماركات ولها فروعها ووكالاتها ، ومملوؤها ، وصلاتها وغير ذلك في كل ركن من أركان العالم . إلا أن هذا التقسيم بين هاتين الشركتين الموحدين القويتين لا يحول دون إمكانية « إجراء تقسيم جديد » إذا تغيرت علاقة القوى نتيجة تقدم غير متساو أو بسبب الحرب أو الإفلاس الخ .

وتقدم لنا صناعة الزيت مثالا له مغزاه عن « إعادة التقسيم » أو بالأحرى عن الصراع في سبيل هذه العملية . فقد كتب بيدلز سنة ١٩٠٥ يقول « إن سوق الزيت العالمية اليوم قسمة في الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين هما شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية ، وهم روتشيلد ونوبل . والمجموعتان في تحالف وثيق العرى ، ولكن احتكارها تعرض خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمس :

(١) خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية (٢) منافسة شركة مايتاشوف بباكو (٣) آبار الزيت بالنمسا (٤) الآبار الروسية . (٥) آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة في المستعمرات الهولندية . (وهي شركات صمويل وشل الغنية للغاية والتي لها اتصال برأس المال البريطاني) . وللجماعات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفي مقدمتها البنك الألماني ، وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى إخماء صناعة الزيت برومانيا حتى « تملك موضعاً » لها فيها . وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الزيت الرومانية ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في سنة ١٩٠٧ منها ٧٤ مليوناً من ألمانيا .

بدأ بعد ذلك صراع يعرف بصدق في الأدب الاقتصادي باسم « النضال في سبيل اقتسام العالم » . فمن جهة كونت شركة روكفلر الراغبة في الاستحواذ على كل شيء شركة تابعة في هولندا ذاتها واشترت آبار الزيت في جزر الهند

الهولندية ، حتى تسدد الضربة إلى خصمها الرئيسي ، وهو شركة شل
الانجليزية الهولندية الموحدة . ومن جهة أخرى اتجه مسمى البنك الألماني
والمصارف الألمانية الاخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا « لانفسها » .
وإلى العمل على اتحادها مع الروسيا ضد روكفلر . ولما كان الأخير ذا رأس
مال أكبر ونظام في التوزيع والنقل أفضل ؛ انتهت المعركة سنة ١٩٠٧
بهزيمة البنك الألماني الذي وجد نفسه حيال أحد أمرين : فاما تصفية عمله
في صناعة الزيت وخسارة الملايين ، وإما الرضوخ لخصمه . فاختار الحل
الأخير وعقد اتفاقاً — ليس في صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية
الموحدة ، تمهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل
الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومي في صناعة الزيت
بألمانيا . بعد ذلك بدأت « مهزلة الزيت » حيث أخذ فون جوينر أحدهم لك
المال بألمانيا ومدير البنك الألماني يقوم بحملة على يد سكرتيره الخاص شتراوس
مطالباً بإنشاء احتكار حكومي . وتحركت لتأييد هذه الحركة آلة المصرف
الألماني الضخمة و « وصلاته » ، وحملت الصحافة غاضبة باسم « الوطنية »
على « نير » الشركة الأمريكية الموحدة ، وأقر مجلس الريختاج في ١٥ مارس
سنة ١٩١١ بما يشبه الاجماع اقتراح يطلب فيه من الحكومة أن تقدم مشروع
قانون بشأن إنشاء احتكار للزيت وتمالقت الحكومة بهذه الفكرة « المحببة
إلى الشعب » وبدأ كائننا مناورة المصرف الألماني الذي آمل أن يمدح شريكه
الأمريكي ويحسن عملة بواسطة الاحتكار ، أو شكت على النجاح . وتراءت
لعطاء صناعة الزيت الألماني صور الأرباح الرائجة التي ان تقل عما تغله معادل
تكرير السكر في الروسيا ... ولكن طاشت الأحلام إذ تنازعت المصارف
الألمانية على توزيع الأسلاب ، وفضح مصرف دسكوتو جسامات أغراض
المصرف الألماني ، وخشيت الحكومة الألمانية مغبة النزاع مع روكفلر إذ
كان من المعكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (بسبب
ضآلة الانتاج الروماني) . وفي تلك اللحظة تقرر اعتماد مبلغ بمليون مارك
في سنة ١٩١٣ لاستعدادات ألمانيا الحربية . هكذا تأجل مشروع الاحتكار ،

وخرجت شركة روكفلر الموحدة من المعركة وقد عقد لها النصر .

وقد قالت مجلة « البنك » البرلينية في هذا الصدد إن باستطاعة ألمانيا أن تحارب شركات الزيت الموحدة عن طريق القيام باحتكار للكهرباء وتحويل القوة المائية إلى كهرباء رخيصة « ولكن احتكاراً للكهرباء سينشأ حين يشعر المنتجون بالحاجة إليه ، أى حين يصبح انهميار ثان في الصناعة الكهربائية وشيك الوقوع ، وحين يتعذر العمل الراجح على المحطات الكهربائية القوية التي تقام في كل مكان بنفقات باهظة على أيدي المؤسسات الكهربائية الخاصة التي تزدل احتكارات جزئية من المدن والدولة . . . ولكن هذا لا يمكن أن يتحول إلى كهرباء رخيصة على نفقة الدولة ، بل سيصير من الضروري أن يعمد بالأمر إلى احتكار خاص تشرف عليه الدولة ، نظراً للتعويض الهائل الذي يتعين إذ ذاك دفعة للشركات الخاصة المشغلة بهذه الصناعة . . . وكما حدث هذا في احتكار النترات فإنه حادث الآن في حالة احتكار الزيت وسيحدث بالنسبة إلى احتكار القوة الكهربائية . لقد حان الوقت الذي يتعين فيه على دعاة الاشتراكية الحكومية الذين يسمحون للمبادئ الخلابية أن تغميهم ، أن يدركوا بصفة نهائية أن الاحتكارات في ألمانيا لم تحقق هدفهم ولم تعد على المستهلك بفائدة أو على الدولة بمجانب من أرباح المنظمين . لقد كانت الخدمة التي أدتها أنها سهلت انتعاش الصناعات الخاصة التي شارفت الإفلاس ، ولكن تم ذلك على حساب الدولة . هذه هي الاعترافات القيمة التي يضطر إلى الإدلاء بها الاقتصاديون الألمان من البورجوازيين . ومنها ترى بوضوح مدى الارتباط بين الاحتكارات الخاصة والحكومية في عصر الرأسمالية المالية ، وكيف أن كلا من النوعين حلقات منفصلة في الصراع الامبريالي بين كبار المحتكرين في سبيل السيطرة واقتسام العالم .

وفي الملاحظة التجارية انتهى التركيز الهائل بتقسيم العالم . ففي ألمانيا وصلت شركتان قويتان إلى مركز الصدارة ، وهما هيبورج — أمريكا ، ونوردنشر لويده ، ورأس مال كل منهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من الأسهم

والسندات ، وقيمة جملة ما تملك كل منهما من ١٨٥ إلى ١٨٩ مليون مارك . ومن جهة أخرى تكونت بأمريكا في أول يناير سنة ١٩٠٣ شركة مورجان الموحدة باسم شركة الملاحة التجارية الدولية ، وتضم ٩ شركات انجليزية وأمريكية للبواخر ، ورأس مالها ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أى ما يعادل ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك) . وفى سنة ١٩٠٣ عقد الطرفان اتفاقا فيما بينهما واقسما العالم حسب تقسيم الأرباح ، وتعهدت الشركات الألمانية ألا تنافس النقل الأمريكى والإنجليزى ، وحددت الموانئ لكل من الطرفين بعناية ودقة ، وتكونت لجنة مشتركة للمراقبة والإشراف ، وحددت أجل الاتفاق بعشرين عاماً مع النص الحكيم على إلغائه فى حالة نشوب الحرب .

ومن الأمثلة ذات الدلالة والمغزى قصة إنشاء نقابة منتجى القضبان الحديدية الدولية . وبدأت أول محاولة فى هذا السبيل عام ١٨٨١ من جانب رجال هذه الصناعة بالجمهورية وبلجيكا وألمانيا . وكان العالم إذ ذاك يعانى أزمة صناعية شديدة ، فتعهد هؤلاء أن يوقفوا التنافس فيما بينهم فى أسواق بلادهم ثم اقتسموا الأسواق المالية وفق الحصص الآتية : ٢٧ ٪ (بريطانيا العظمى) ، ٢٧ ٪ (ألمانيا) ، ١٧ ٪ (بلجيكا) ، مع احتفاظ بريطانيا العظمى بالهند . ثم أعان هؤلاء الحرب المشتركة على شركة انجليزية آتت البقاء خارج هذه النقابة وأمكن تغطية نفقات هذه الحرب بفرض إتاوة مئوية معينة على كافة المبيعات ولكن مالم يثت النقابة أن انهارت سنة ١٨٨٦ انسحاب شركتين بريطانيتين منها . ومن الأمور التى تميز بها الحادث عدم إمكان الاتفاق فى عصر الرخاء الذى تلا ذلك .

وفى مستهل سنة ١٩٠٤ تكونت نقابة الصلب الألمانية وفى نوفمبر من العام نفسه أعيد إنشاء نقابة منتجى القضبان الحديدية الدولية حسب الأنصبة التالية من التجارة الخارجية : بريطانيا العظمى ٥٣,٥ ٪ ، ألمانيا ٣٨,٨٣ ٪ ، بلجيكا ١٧,٦٧ ٪ ، ودخلت فرنسا بعد ذلك بحصة قدرها ٤,٩١ ٪ ، ٨٥ ٪ ، ٦٤ ٪ فى السنوات الثلاث على التتالى زيادة عن حد ١٠٠ ٪ . إذا

ما أصبح المجموع السكلى ١٠٤,٨ ٪ . وفى سنة ١٩٠٥ اشترك اتحاد الصاب بالولايات المتحدة فى النقابة وتلا ذلك دخول النمسا ثم أسبانيا فيها . وقد ذكر فوجلشتين فى سنة ١٩١٠ أن « قد تم الآن تقسيم العالم ، ويستطيع كبار المستهلكين وعلى رأسهم السكك الحديدية ، أن يفعلوا كالشاعر المعروف ويسكنوا فى قصر جوبتر ، ما دام العالم قد قسم دون مراعاة لمصالحهم » .

ونذكر كذلك نقابة الزنك الدولية المؤسسة سنة ١٩٠٩ والتي قسمت الإنتاج تماماً بين خمس مجموعات من المصانع الألمانية والبلجيكية والفرنسية والأسبانية والبريطانية ، ثم هناك شركة الديناميت الموحدة الدولية التي يقول عنها ليفمان إنها « تحالف حديث وثيق العرى بين صناعات المواد المفرقة الذين اقتسموا العالم من صناعات الديناميت الانجليز والفرنسيين (الذين نظموا أنفسهم بهذه الطريقة) .

وقد عدَّ ليفمان فى سنة ١٨٩٧ حوالى ٤٠ من نقابات المنتجين الدولية التي لألمانيا نصيب فيها ، وارتفع هذا الرقم إلى مائة فى عام ١٩١٠ .

ويزعم بعض كتاب البورجوازية (الذين انحاز إليهم ك. كاوتسكى بعد أن هجر المبادئ الماركسية سنة ١٩٠٩) ، أن نقابات المنتجين الدولية أبرز صور « دولة » رأس المال ، أى إكسابه طابعاً دولياً ، وفى هذا ما يشجع على الأمل فى حلول السلام بين الأمم فى ظل الرأسمالية . وهذا رأى سخييف من الوجهة النظرية ، كما أنه من الوجهة العملية سفسطة ودفاع مجرد من الأمانة عن أسوأ مظاهر الانتهازية ، لأن نقابات المنتجين الدولية ترمي إلى أى حد تمت الاحتكارات الرأسمالية ، وتوضح الغرض من الصراع بين مختلف المجموعات الرأسمالية . والامر الأخير أعظم أهمية ، وهو وحده كفيل بإبراز المغزى الاقتصادى والتاريخى للحوادث ، لأن أشكال الصراع قد تتغير ، بل هى تتغير فعلاً لأسباب متباينة وخاصة ، ولعوامل مؤقتة نسبياً ، ولكن جوهر الصراع وما ينطوى من تباين الطبقات لا يمكن أن يتغير ما دامت الطبقات قائمة . ومن السهل أن نفهم أن من صالح البورجوازية الألمانية

(التي اعتنق كاوتسكي حججها ونظرياتها) أن نخفي ماهية الصراع الاقتصادي المعاصر (أي تقسيم العالم) وأن تؤكد أهمية شكل أو آخر من أشكاله . وطبيعي أننا نقصد البوجوازية في جميع أنحاء العالم لا في ألمانيا وحدها . والرأسماليون يقسمون العالم لا عن خبث أو سوء نية أو ميل للاذى ، بل لأن درجة التركيز التي حدثت تجبرهم على انتهاج هذا السبيل بقصد اجتثاث الأرباح . وهم يقسمون العالم بنسبة ما لهم من رأس مال ومن « قوة » إذ لا سبيل غير هذا للتقسيم في ظل نظام إنتاج السلع والرأسمالية . ولكن القوة تختلف مع درجة التطور الاقتصادي والسياسي . ولكي نفهم ما هو حادث من الضروري أن نعرف أي المسائل تحمل بواسطة تغير القوى هذا . أما كون هذه التغيرات اقتصادية « صرفة » أو غير اقتصادية (كأن تكون عسكرية مثلاً) فمسألة ثانوية لا تؤثر قليلاً أو كثيراً في النظرية الأساسية عن الفترة الأخيرة للرأسمالية . أما أن نستبدل بالمسائل المتعلقة محتويات هذا الصراع وخواه وبالاتفاقات بين الاتحادات الرأسمالية ، مسألة الشكل الذي تتخذه هذه المنازعات والاتفاقات السلمية اليوم والحربية في اليوم التالي والسلمية مرة ثانية) ، فعنناه أننا نهبط إلى مستوى السفسطة . إن عصر الرأسمالية الحديثة يريدنا أن علاقات معينة تنشأ بين المحالفات الرأسمالية على أساس التقسيم الاقتصادي للعالم ، بينما تقوم إلى جانبها وعلى اتصال بها علاقات معينة من المحالفات السياسية بين الدول على أساس التقسيم الإقليمي للعالم والصراع بصدد المستعمرات ، أي « الصراع بشأن الأقاليم الاقتصادية » .

الفصل السادس

تقسيم العالم بين الدول العظمى

أوضح لنا الجغرفى A Supan. فى كتابه The Territorial Development of the European Colonies خلاصة هذا التطور فى نهاية القرن التاسع عشر بالشكل الآتى :

النسبة المئوية لممتلكات الدول الأوروبية الاستعمارية العظمى

(ويشمل ذلك الولايات المتحدة)

الزيادة أو النقص	١٩٠٠	١٨٧٦		الزيادة أو النقص	١٩٠٠	١٨٧٦	
—	١٠٠	١٠٠	أستراليا	٧٩,٦ +	٩٠,٤	١٠,٨	إفريقية
٠,٣ —	٢٧,٢	٢٧,٥	أمريكا	٤٢,١ +	٩٨,٩	٥٦,٨	بولينيزيا
				٥١ +	٥٦,٦	٥١,٥	آسيا

ثم يقول « أن الصفة التى تميز هذه الفترة هى تقسيم إفريقية وبولينيزيا . وإذ ليست بآسيا وأمريكا أقاليم لا تملكها دولة ما ، فإن علينا أن نزيد على ما وصل إليه سوبان ونقول إن ما يميز هذه الفترة هو التقسيم النهائى للحركة الأرضية . وليس معنى هذا استحالة إجراء تقسيم جديد إذ هذا ممكن وأمر لا بد منه ، ولكننا نقصد أن السياسة الاستعمارية للدول الرأسمالية قد أدت الاستيلاء على الأراضى غير المملوكة على ظهر هذا الكوكب . وهكذا قسم العالم تماماً لأول مرة بحيث سيقصر الأمر فى المستقبل على إعادة

التقسيم^(١) أى انتقال الأراضى من يد « مالك » إلى آخر ، بدلا من انتقال أرض غير مملوكة إلى يد « مالك » جديد .

وبناء على هذا فإننا نجتاز فترة خاصة من السياسة الاستعمارية العالمية وثيقة الارتباط « بالمظهر الأخير للتطور الرأسمالى » ، أى نمو الرأسمالية المالية . ولهذا السبب نرى من الضروري أن نعالج الحقائق حتى نستطيع أن نحدد بالضبط ما يميز هذه الفترة عن سابقتها ، وأن نعين الموقف الحالى . وتواجهنا منذ البداية مسألتان ، وهما : هل من الملاحظ اشتداد حدة السياسة الاستعمارية والصراع فى سبيل الحصول على المستعمرات ؟ وكيف ينقسم العالم اليوم ؟ .

وقد حاول الكاتب الأمريكى موريس فى كتابه « تاريخ الاستعمار » أن يجمع الحقائق والبيانات عن ممتلكات كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا خلال فترات مختلفة من القرن التاسع عشر ، وفيما يلى خلاصة موجزة لنتائج التى وصل إليها :

(١) ترتب على انهزام ألمانيا وشريكاتها فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٨) أن طرأ تغيير كبير على التوزيع الاستعماري ، فقسمت ممتلكات ألمانيا فيما وراء البحار بين المنتصرين بطريق القم المباشر أو غير المباشر تحت ستار الانتداب . وكذلك صفت الامبراطورية العثمانية وخرجت انجلترا وفرنسا بالنصيب الكامل تقريبا إذ جملا من البلاد العربية منطقتى نفوذ لهما حينما قررت معاهدات الصلح أن يكون العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وأن تكون سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى . ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وانجحت عن اخراج فرنسا من المشرق ، وتقرر النظر فى مصير المستعمرات الايطالية وهى موضع أطباع الدول الكبرى تريد الاستحواذ عليها باسم الوصاية ، أما اليابان فقد أصبح من المقرر أن ترد إلى الصين ما سبق لها انتزاعه منها منذ أواخر القرن التاسع عشر ، كما أن بقية الممتلكات اليابانية فى المحيط الهادى ستضم الى الدول المنتصرة ضما صافراً أو تحت ستار الوصاية وهى رداء جديد شفاف ترتديه الامبراطورية (العرب — الطبعة الثانية) .

المنظمات الاستعمارية

بريطانيا العظمى		فرنسا (١)		ألمانيا (٢)	
المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين
١٨١٥ — ٣٠	١٢٦,٤	٠,٢	٠,٥	—	—
١٨٦٠	١٤٥,١	٠,٢	٣,٤	—	—
١٨٨٠	٢٦٧,٩	٠,٧	٧,٥	—	—
١٨٩٩	٣٠٩, —	٣,٧	٥٦,٤	١, —	١٤,٧

ومن الجدول السابق يتضح أن أقصى توسع بريطانيا العظمى الاستعماري يقع فيما بين عامي ١٨٦٠، ١٨٨٠ كما اشتهد خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن التاسع عشر. وهذا التوسع الكبير يقع في هذه الأعوام العشرين الأخيرة بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا. وقد رأينا من قبل أن ذروة التطور الرأسمالي المتميز بسيادة المنافسة الحرة والسابق للمظهر الاحتكاري للرأسمالية كانت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وعلى أثر هذه الفترة تماماً بدأ التوسع الكبير في الاستعمار وضم الأراضي، واشتد الصراع في سبيل اقتسام العالم (بشكل مخالف للعادة). وعلى ذلك ليس من شك في أن انتقال الرأسمالية إلى الرأسمالية الاحتكارية، أي الرأسمالية المالية، مرتبطاً باشتداد الصراع في سبيل تقسيم العالم.

أما هوبسون في كتابه Imperialism فيجمل فترة اشتداد هذه الحركة

(الزيادة أو النقص بمقارنة سنة ١٩٠٠)

- (١) ١٩٣٢ (١٩٦٦ + ٦٢) ١٠٠ (١٠٠ + ١٠٠) ٢٠٦ (٢٦ —) (٢٦) (خارجاً عن الجزء الآسيوي الروسي) ٣٠٤ (٣٠٤ + ٣٢) ٠
(٢) (سنة ١٩٣٢) ١٣٥ — ٤٦٦ (٤٦٦ + ٦٥١) — — ، الولايات المتحدة ٠ (١٤٦) (٢٨) (٢٨) خارجاً عما استولت عليه من الصين إذ ذاك.

بالمقارنة إلى الدول الرئيسية فيما بين عام ١٧٧٤ ، ١٩٠٠ ، وإليك ما حققه :

مساحة ما حصلت عليه	وعدد سكانها	
٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	بريطانيا العظمى . . .
٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٦,٥٠٠,٠٠٠	فرنسا
١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠,٠٠٠	ألمانيا
٩٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	بلجيكا
٨٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	البرتغال

وهذا التسابق وراء المستعمرات من جانب الدول الرأسمالية في ختام القرن التاسع عشر ، ومنذ بداية القرن العشرين بوجه خاص ، حقيقة معروفة واضحة في تاريخ (الدبلوماسية) والشؤون الخارجية .

وفي الوقت الذي بلغت فيه المنافسة الحرة ذروتها في بريطانيا العظمى ، وذلك في الفترة (١٨٤٠ — ٦٠) كان زعماء السياسة البورجوازيين يعارضون في السياسة الاستعمارية اعتقاداً منهم بأن استقلال المستعمرات وانفصالها عن بريطانيا العظمى أمر محتوم ومرغوب فيه . ويحدثنا مستر بير Beer في مقال « Modern British Imperialism » المنشور عام ١٨٩٨ أن « حرزائيلي برغم ميوله الاستعمارية ، قال في سنة ١٨٥٢ « إن المستعمرات غل في أعناقنا » . أما في نهاية القرن التاسع عشر فقد كان سيمبل رودس وجوزيف تشمبرلين أبطال الساعة ، وهما من أكثر الدعاة الاستعماريين صراحة ، وحاولا انتهاز تلك السياسة وتطبيقها دون أي اعتبار للبواعث الإنسانية والأدبية أو إقامة وزن لها . ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن هؤلاء الساسة البورجوازيين الكبار أدركوا إذ ذاك قيمة العلاقات بين ما تصحح تسميته الأسس الاقتصادية البحتة ، وبين العوامل الاجتماعية والسياسية الإمبريالية الحديثة) . فقد ناصرهما تشمبرلين على أنها سياسة حقيقية وحكيمة واقتصادية مشيراً بصفة خاصة إلى ما تلقاه انجلترا من المنافسة في السوق العالمية من

جانب ألمانيا وأمريكا . وكان الرأسماليون ، وهم يؤلفون نقابات المنتجين بكافة أشكالها ، ينادون بأن في الاحتكارات طريق الخلاص ، وردد السياسة البورجوازيون هذه الدعوى ، وهم يسرعون إلى الاستيلاء على الأقاليم التي لم يتم تقسيمها بعد .

وقد قص علينا الصحفي ستيد الملاحظات التالية عن لسان صديقه سيسل رودس سنة ١٨٩٥ ، فقال الأخير « حضرت في إيست إند ^(١) اجتماعا للعمال المتعطلين حيث تبودلت الخطب المدوية التي لاتمدو كونها صراخا في سبيل الحصول على الخبز . وإذا اتخذت سبيلي إلى بيتي طفقت أفكر في ذلك المنظر الذي شاهدته ، فازدت اقتناعاً بأهمية الاستعمار . إن في الفكرة التي أتعلق بها حلا للمشكلة الاجتماعية ، لأنه إن أردنا إنقاذ الأربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من الحرب الأهلية ، تعين علينا ، نحن السياسة الاستعماريون أن نستحوذ على أراضٍ جديدة ننقل إليها الفائض من السكان ، ونجعل منها أسواقاً للسلع التي تنتجها المصانع والمناجم . إن الإمبراطورية ، كما قلت دائماً ، مسألة خبز وزبد بالنسبة إلينا . فإذا أردتم اتقاء الحرب الأهلية وإبعاد خطرها لزم أن تكونوا من دعاة سياسة التوسيع الاستعماري ومناصريها » . هذا ما فاه به عام ١٨٩٥ سيسل رودس ، أحد ملوك المال والرجل الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن نشوب حرب البوير . إن دفاعه عن الاستعمار دفاع يمتاز بالجفاء والعزوف عن الاعتبارات الإنسانية ، ولكنه لا يختاف في جوهره عن « النظرية » التي نادى السادة مسلوفاً وسودكوماً وبتريسوفاً ودافيسداً وجورج بليخانوف مؤسس الماركسية الروسية وغيرهم . لقد كان سيسل رودس أحد هؤلاء المتطرفين في وطنيتهم من الاشتراكيين وإن تميز عنهم بالآمانة والعراحة في إبداء الرأي .

(١) من أحياء لندن وأغلب أهله من الطبقة الفقيرة ومساكنه تذكرنا بأحياء القاهرة الفقيرة ، ومن متناقضات التقدم الرأسمالي في إنجلترا وجود أمثال هذه المناطق المليئة بالفقر والمرض بينما تزدد الطبقات الغنية في ذلك البلد ثراء وقوة . (المعرب — الطبعة الثانية) .

وحتى يتسنى لنا ترتيب التقسيم الإقليمي للعالم والتغيرات التي طرأت
خلال العقدين الأخيرين ، نأخذ البيانات التي أوردها سوبان في كتابه المشار
اليه قبله وهو يدوس سنتي ١٨٧٦ ، ١٩٠٠ ، وسنأخذ سنة ١٨٧٦ أساساً
لنا . واختيارها موفق إذ فيها كملت مرحلة التطور الرأسمالي قبل العصر
الإحتكاري في دول غرب أوروبا . وسنأخذ كذلك سنة ١٩١٤ . ولـكنا ،
بدلاً من الأرقام التي ذكرها سوبان ، سنقتبس إحصائيات أحدث منها ضمنها
Hübner كتابه « الجداول الجغرافية والاحصائية » . إن سوبان يمدنا
بالأرقام عن المستعمرات وحدها ، ولـكنا نرى من الأنفع أن نورد أرقاماً
موجزة عن الدول غير المستعمرة والشبيهة بالمستعمرات مثل بلاد إيران
والصين وتركيا ، حتى تكون الصورة التي نقدمها عن تقسيم العالم أتم
وأوفى . إن إيران تكاد تكون اليوم مستعمرة تماماً ^(١) ، وتركيا والصين
في طريقهما إلى هذا المصير . وهكذا نحصل على الخلاصة الآتية :

(١) الإشارة هنا إلى التنافس بين بريطانيا وروسيا القيصرية منذ القرن التاسع عشر ،
وهو التنافس الذي حاولت الدولتان وضع حد له فعمدتا اتفاق ١٩٠٧ ويقضى بتقسيم ذلك
البلد منطقتي قوقاز الشمالية منها لروسيا والجنوبية لبريطانيا (المغرب — الطبعة الثانية)

المنطقتان الاستعمارية للدول العظمى

(مقدرة بملايين الكيلو مترات المربعة وملايين الأنفس)

الدول	* المستعمرات		البلاد المالكة لها		المجموع الكلى	
	١٨٧٦		١٩١٤		١٩١٤	
	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
بريطانيا العظمى	٢٢,٥	٢٠١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٣٣,٥	٤٤٠
روسيا	١٧	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦	١٠,٦	٥٥,٥	١١,١	٩٥,١
ألمانيا	—	—	٢,٩	١٢,٣	٣,٤	٧٧,٢
الولايات المتحدة	—	—	٠,٣	٩,٧	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	—	—	٠,٣	١٩,٢	٠,٧	٧٢,٢
المجموع الكلى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥	٥٢٣,٤	٨١,٥	٩٦٠,٦
المستعمرات التابعة للدول الأخرى (بلجيكا وهولنده الخ)						
البلاد الشبيهة بالمستعمرات (إيران والصين وتركيا)					١٤,٥	٣٦١,٢
بلاد أخرى					٢٨	٢٨٩,٩
المجموع الكلى لمساحة العالم وعدد سكانه					١٣٣,٩	١,٦٥٧

سنة ١٩٣٢

*

م	س	س	س	م	م	م
٣٤٩	٤٦٦,٥	٠,٢٥	٤٦٢	٣٥١	٥١٢,٧	بريطانيا العظمى
١١٩	٦٥١	٠,٥٥	٤٢	١٢,٤٥	١٠٧,١	فرنسا
—	—	—	—	٠,٤٧	٦٤,٨	ألمانيا
٠,٣	١٤٦	٩,٤	١٢٤,٦	٩,٧	١٣٩,٢	الولايات المتحدة
٠,٣	٢٨	٠,٤	٦٥,٥	٠,٧	٩٣,٥	اليابان (عدا ما استوات عليه اذ ذاك من الصين)
٤٧,٤	٥٧٤,٢	١١,٠٣	٢٤٣,١	٥٨,٤٢	٩١٧,٣	المجموع

ويتضح من هذه الأرقام كيف «تم» اقتسام العالم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فبعد سنة ١٨٧٦ زادت الممتلكات الاستعمارية إلى درجة هائلة، أي أكثر من مرة ونصف مرة مما كانت عليها، وبلغت مساحة أملاك الدول الست الرئيسية ٦٥ مليوناً من الكيلومترات المربعة بعد أن كانت ٤٠ مليوناً. وهذه الزيادة وقدرها ٢٥ مليوناً تزيد مرة ونصف مرة على مساحة هذه الدول الست ذاتها والبالغة ١٦,٥٠٠,٠٠٠ من الكيلومترات المربعة. وفي سنة ١٨٧٦ لم تكن لثلاث منها أية ممتلكات استعمارية، وكانت أملاك فرنسا لا تستحق الذكر؛ أما في سنة ١٩١٤ فقد ملكت هذه الدول الأربع ما مساحته ١٤ مليوناً من الكيلومترات المربعة أي أكثر مرة ونصف مرة من مساحة القارة الأوروبية، ووصل عدد سكان تلك المناطق ١٠٠ مليون من الأنفس. ومن الملاحظات البارزة عدم انتظام سرعة التوسع الاستعماري. فلو عقدنا الموازنة مثلاً بين فرنسا وألمانيا واليابان وهي بلاد تتقارب من حيث مساحتها وعدد سكانها، لرأينا فرنسا وقد استحوذت على ثلاثة أمثال ما حصلت عليه الدولتان سويّاً، ولكن من حيث الرسمية

س	م	مساحات الدول الأخرى
٨٧٦	٩٦	شبه المستعمرات وما في حكمها من بلاد في حالة تبعية الدول الاستعمارية
٦٠٠	٣٤٩	دول تخلفت أو كادت تتخلص من التبعية الامبريالية
٢٢٤١	٣٩٨	تركيا - إيران - أفغانستان بلاداً شمالية أخرى
١٦	١٤	جمهوريات مغولية Tanne tuva
١٨٩١٣	١١١٣	(العالم عدا روسيا)
١٦٣٢	٢١٢	السوفيتية
٢٠٢٤٥	١٢٢٥	العالم كله

المالية نجد أن فرنسا في بداية الفترة التي نحن بصددتها كانت أغنى عدة مرات من ألمانيا واليابان مجتمعتين. ويلاحظ أن الأحوال الجغرافية وعوامل أخرى ذات تأثير في مدى اتساع الممتلكات الاستعمارية ، ذلك بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية البحتة .

ومهما كانت عمالية تسوية العالم والأحوال الاقتصادية والمعيشية قوية في العقود الماضية نتيجة الضغط من جانب الصناعة الكبيرة والتبادل والرأسمالية المالية ، فلا زالت هناك اختلافات وفروق كبيرة . وحتى بين الدول الست نرى أولاً دولاً رأسمالية فتية (كأمريكا وألمانيا واليابان) تقدمت تقدماً سريعاً ، ونجد ثانياً دولاً قديمة العهد بالتطور الرأسمالي كفرنسا وبريطانيا العظمى وتقدمها أبطأ في خطاه ، وثالثاً أشاهد دولة هي روسيا وهي أشد الجميع تأخراً من الوجهة الاقتصادية . وفيها تستمر الامبريالية الرأسمالية داخل نسيج من علاقات تمت بالصلة إلى ما قبل العهد الرأسمالي إن صح القول .

ولقد وضعنا إلى جانب ما تملك الدول العظمى المستعمرات التابعة لرميلاتها الأصغر شأناً والتي هي عرضة للاقتسام من جديد إلى جانب الدول العظمى . وإن احتفاظ مثل هذه الدول الأخيرة بما لها من ممتلكات راجع إلى أن تضارب مصالح العظماوات مما يحول دون الاتفاق على كيفية توزيع الأسلاب . والمناطق الشبيهة بالمستعمرات مثال المراحل الانتقالية التي نلقاها في كافة مجالي الطبيعة والمجتمع . فالرأسمالية المالية قوة عظيمة حاسمة الأثر في العلاقات الاقتصادية والدولية ، ولها المقدرة على أن تخضع لداتها حتى الدول المتمتعة بالاستقلال السيامي التام ، بل إنها تفعل ذلك حقاً . ومن الطبيعي أن تجد الرأسمالية المالية أسنح الفرص لاجتماع أوفر الأرباح في حالة خضوع الدول والشعوب خضوعاً ينطوي على ضياع استقلالها السياسي ومن هنا يتضح لنا أن الدول الشبيهة بالمستعمرات مثال بارز ، « لمرحلة المتوسطة » ، ومن الطبيعي أن يشتد الصراع على هذه البلدان

شبه المستقلة حدة ومرارة في عهد الرأسمالية المالية الذي تم فيه اقتسام ما تبقى من العالم .

والسياسة الاستعمارية والسيطرة موجودتان من قبل ظهور هذه المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بل ومن قبل قيام الرأسمالية ذاتها بعهد طويل ، فهي روما ، وقد قامت على أساس الرق ، انتهجت سياسة استعمارية وحقت سيطرتها على ما عداها . غير أن الحجاج « الامامة » عن السيطرة الاستعمارية والتي تغفل أو تتغافل عن النظم الاقتصادية الاجتماعية ، إنما ينحط شأنها وتتحول إلى عبارات تافهة جوفاء أو إلى موازنات ملؤها الكبرياء بأن يقال « روما العظمى أو بريطانيا العظمى » . وحتى السياسة الاستعمارية التي تميزت بها الرأسمالية في مراحلها السابقة مختلفة اختلافا جوهريا عنها في عهد الرأسمالية المالية .

إن المظهر الاسامي للرأسمالية الحديثة هو سيطرة الاتحادات الاحتكارية التي يكوئنها كبار الرأسماليين . وهذه الاحتكارات أشد ثباتا وأعظم بقاء حين تسيطر مجموعة واحدة على جميع موارد المواد الأولية . ولقد أسنا بأي قدر من الحماس تبذل الهيئات المتحدة الرأسمالية الدولية كل ما لديها من جهد للحيلولة دون المنافسة عن جانب خصومها ، وذلك بطرق شتى كشرء أراضي المناجم وآبار الزيت وغير ذلك . فالممتلكات الاستعمارية تكمل النجاح للاحتكارات إزاء خطر الصراع مع المنافسين ، بما في ذلك الخطر الناجم عن التجاء الآخرين إلى إقامة احتكار حكومي في سبيل الدفاع عن النفس ، وكما تقدمت الرأسمالية وتمت ، قويت الحاجة إلى المواد الأولية . واشتدت المنافسة ، وعظم التهافت على المواد الأولية في كافة بقاع العالم ، واحتمد الصراع في سبيل الاستيلاء على المستعمرات . ويقول شيلدر ، ويجوز التأكيد بأن العقبة التي ستقف في المستقبل دون ازدياد عدد سكان المدن الصناعية ، هي كون النقص في المواد الأولية أعظم منه في الغذاء .

ومن الأمثلة على ذلك ازدياد تناقص مقادير الخشب الآخذ سعره في

الارتفاع المطرد ، و مواد الجلد وغيرها مما تتطلبه صناعة النسيج . » ويجوز كذلك ، على سبيل التمثيل بجهود الجماعات الصناعية ، بقصد إقامة التوازن بين الزراعة والصناعة في ميدان الصناعة العالمية ، أن نذكر الاتحاد الدولي لجماعات غزالي القطن في معظم الدول الصناعية الهامة والمؤسس سنة ١٩٠٤ ، والاتحاد الدولي لجماعات غزالي الكتان التي أنشئت عام ١٩١٠ ، على نفس النمط . ولكن الإصلاحيين البورجوازيين ومن بينهم أتباع كاوتسكي بصفة خاصة ، يحاولون التقليل من أهمية هذه الحقائق ، مدعين « إمكانية » الحصول على المواد الأولية في السوق الحرة دون اتباع سياسة « استعمارية » كثيرة التكاليف مخوفة بالخطر ، كما قالوا بأن من « المستطاع » زيادة مورد المواد الأولية إلى حد كبير وذلك « بمجرد » تحسين أساليب الزراعة . إلا أن هذه الحجج التي يدلون بها ليست سوى الرغبة في تبرير السيطرة الاستعمارية وإظهارها في ثوب براق ، لأنهم يجهلون الصفة الرئيسية التي تميز الرأسمالية الحديثة ، ونقصد بذلك الاحتكار .

لقد أصبحت الأسواق الطليقة اليوم من أحداث الماضي ، إذ تعيدها النقابات والشركات الموحدة الاحتكارية ؛ و « مجرد » تحسين الزراعة لا يتعدى العمل على ترقية أحوال الجماهير ورفع الأجور وخفض الأرباح . وأين هي الهيئات الاتحادية من الشركات والتي تعنى بأحوال الجماهير أكثر من اهتمامها بمسألة الحصول على المستعمرات ؟ اللهم إنه لا وجود لهذا إلا في خيال الإصلاحيين العاطفيين ! .

ولا يقتصر اهتمام الرأسمالية المالية على موارد المواد الأولية المعروفة ، ولكنه يشمل المناطق التي تستطيع إنتاجها ؛ ذلك أن التقدم الفني يسير بخطى واسعة « سريعة جداً » ، والأرض التي تبدو اليوم عديمة النفع قد تصبح ذات خصوبة في الغد ، إذا استثمرت مقادير كبيرة من رؤوس الأموال ، وطبقت أساليب جديدة (يمكن ابتدائها إذا قام مصرف بإعداد حملة كاملة من المهندسين والخبراء في شئون الزراعة ومن في حكمهم) .

وينطبق نفس الأمر على المعادن وعلى الوسائل الجديدة لتصنيع المواد الأولية واستغلالها الخ. ومن هنا يكون السعى المحتوم من جانب الرأسمالية المالية بقصد توسيع نطاق أملاكها الاقتصادية، بل وأملاتها بوجه عام. وبنفس الطريقة تقدر الشركات الموحدة القيمة الرأسمالية لأملاكها بما يعادل قيمتها مرتين أو ثلاث مرات مع حسابان مبلغ ما تغله في المستقبل ومدى النتائج الأخرى المترتبة على الاحتكار. لهذا ترى أن الرأسمالية المالية تتجاهد في سبيل الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض من أى نوع وفي أى مكان وبأية وسيلة ممكنة، وذلك اعتماداً على احتمال كشف مواد أولية بها، وخشية أن تصبح فريدة في ذلك الصراع الذي يرمى إلى امتلاك أية بقاع في العالم لم يملكها أحد بعد، أو إعادة تقسيم ما سبق للغير امتلاكه.

ويبذل أصحاب رؤوس الأموال من الإنجليز كل ما يقدرون عليه من مجهود في سبيل تنمية زراعة القطن في مستعمراتهم. صرحت خصصوا عام ١٩٠٤ لزراعة هذا المحصول ٦٠٠,٠٠٠ هكتار، وهو ما يعادل تقريباً ربع المساحة السككية البالغة ٢,٣٠٠,٠٠٠ هكتار. ويقوم الروس بنفس العمل في مستعمراتهم التركية، إذ تجمعهم هذه الوسيلة في مركز أفضل للتغلب على منافسيهم من الأجانب. واحتكار موارد المواد الأولية، وإنشاء شركة موحدة في صناعة المنسوجات، أعظم ربحاً وأقل نفقة، و«تتجمع» فيها جميع عمليات الإنتاج وتتركز في أيدي مالك واحد.

والضرورة الداعية إلى تصدير رأس المال هي ذاتها التي تدفع على تنشيط البحث عن المستعمرات، إذ من الأسهل كثيراً في السوق الاستعمارية ضمان الحصول على طلبات منها، وتقوية «الروابط» الضرورية الخ، وذلك إذ يتسنى القضاء على المنافسة عن طريق الأساليب الاحتكارية. ويلاحظ أحياناً أن سوق المستعمرات تكون هي الوسيلة الوحيدة لإدراك هذه الغاية.

والصرح الأعلى غير الاقتصادي الذي يقوم على أساس الرأسمالية المالية وميادنها وفلسفتها ومذهبيتها يثير في نفس الوقت البحث عن المستعمرات،

لأن الرأسمالية المالية كما يقول هلفردنج « لا تبغى الحرية وإنما تهدف إلى السيطرة ». وهناك كاتب بورجوازي فرنسي حاول إكمال الآراء التي أدلى بها سيسيل رودس ، فقال : إن من الواجب علينا حين تفسير السياسة الاستعمارية الحديثة أن نضيف العوامل الاجتماعية إلى الأسباب الاقتصادية التي تدعو إلى هذه السياسة . وهذا ما ذكره في هذا الصدد « نظراً لازدياد تعقد الحياة وكثرة صعابها مما يثقل كاهل جماهير العمال وأفراد الطبقة الوسطى ، تتجمع عوامل السخط والغضب والكراهية في البلاد الأعرق حضارة مما يصبح خطراً يهدد السلام . وينبغي أن نحول هذا النشاط عن أن يتخذ مظهر العداء بين الطبقات ، وذلك بأن نهى له منفذاً ومخرجاً في الخارج وبهذا نحول دون وقوع انفجار داخل هذه البلدان ».

وإذ نحن بصدد الحديث عن السياسة الاستعمارية في فترة الإمبريالية الرأسمالية ، يتعين أن نلاحظ أن الرأسمالية المالية والسياسة الخارجية المطابقة لأغراضها والتي هي في حقيقتها صراع بين الدول العظمى في سبيل التقسيم الاقتصادي والسياسي للعالم ، يخلقان أشكالاً انتقالية كثيرة لحالة تبعية دولية ما لغيرها . ليس انقسام العالم إلى مستعمرات ودول مالكة لها هو الطابع الوحيد الذي يميز هذه الفترة ، إذ هناك أشكال مختلفة من التبعية ، ومثال ذلك البلدان التي تتمتع بالاستقلال السياسي من الوجهة الرسمية والشكائية بينما تتبع سواها من الناحيتين المالية والدبلوماسية . وقد سبق أن أشرنا إلى أحد هذه الأشكال ونقصده الدولة شبه المستعمرة . وفي بلاد الأرجنتين مثال آخر ، وفي هذا يقول شولز جافرتز في مؤلفه عن الإمبريالية البريطانية « لقد بلغ اعتماد أمريكا الجنوبية ، وبخاصة الأرجنتين على لندن من الوجهة المالية بحيث ينبغي لنا أن ندعوها مستعمرة تجارية بريطانية » . ويقدر شيلدر رأس المال البريطاني المستثمر بالأرجنتين بمبلغ ٨٠٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك سنة ١٩٠٧ وذلك بالاستناد إلى تقدير قنصل حكومة النمسا والمجر في بيونس آيرس . وإذن ليس من الصعب أن نتخيل

العلاقات المتينة بين الرأسمالية المالية البريطانية (مع « حليفتها » المخلصة
الدبلوماسية) ، والبورجوازية ورجال الأعمال والساسة في الأرجنتين .
وتقدم البرتغال لنا مثالا لدولة مستقلة سياسياً بينما هي تابعة اقتصادياً
ودبلوماسية لغيرها . نعلم أن هذه الدولة بلد مستقل ذو سيادة ، ولكن الواقع
يثبت أنها ظلت حماية بريطانية مدى أكثر من قرنين أى منذ حرب الوراثة
الاسبانية (١٧٠٠ — ١٤) وقد حما البريطانيون البرتغال ومستعمراتها
كما يقووا مركزهم خلال الصراع ضد خصومهم الاسبان والفرنسيين ،
وحصلوا لقاء هذا على امتيازات تجارية ، والافضالية لسلعهم ورؤوس أموالهم
في البرتغال ومستعمراتها ، وحق استعمال الموانئ والجزر وأسلاك البرق
البحرية البرتغالية وغير ذلك . ومثل هذه العلاقات بين الدول الصغرى
والكبرى موجودة دائماً ، ولكنها في عصر الامبريالية الرأسمالية تصبح
نظاماً تاماً وتكون جزءاً من عملية « اقتسام العالم » وتصبح حلقة في سلسلة
العمليات التي تقوم بها الرأسمالية المالية العالمية .

ولا بد لنا من إبداء الملاحظات التالية إن شئنا إكمال بحثنا في موضوع
تقسيم العالم . لقد أثبتت هذه المسألة صراحة وبصفة نهائية في الأدب الأمريكي
بعد الحرب الاسبانية الأمريكية ، وفي الأدب الإنجليزي بعد حرب البوير ،
أى في ختام القرن التاسع عشر وابتداء القرن العشرين ، وقد رها حق
قدرها الألمان الذين يراقبون الامبريالية البريطانية بعين الحسد ، وعالجها
الأدب البورجوازي بأكثر ما يمكن من الوضوح وذلك من وجهة النظر
البورجوازية . وسنقتبس ما كتبه المؤرخ دريو Driault في الفصل الذي
جعل عنوانه « الدول العظمى واقتسام العالم » وذلك في كتابه « المشاكل
السياسية والاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر » .

« لقد استحوذت الدول العظمى بأوروبا وأمريكا الشمالية خلال السنوات
الآخيرة على جميع ما بالعالم من أرض لم تكن مملوكة من قبل ، مع استثناء
الصين . وقد صبحت هذا الأمر منازعات وتغيرات في مناطق النفوذ ، مما

يجعلنا نتوقع أمورا أشد عنفا في المستقبل القريب إذا إمبراع من الضروري .
فالدول التي لم تحصل على نصيب لها في خطر من ألا تستطيع نيل نصيب لها
والاشتراك في استغلال الكرة الأرضية وهو الظاهرة التي ستميز القرن
التالي « (أي القرن العشرين) » وهذا هو السبب الذي من أجله أصيبت
أوروبا وأمريكا أخيراً بحمى التوسع الاستعماري أي الإمبريالية « وهي الظاهرة
التي تميز أكثر من غيرها السنوات الختامية من القرن التاسع عشر » .

وأضاف المؤلف إلى ما سبق قوله :

« وفي خلال تقسيم العالم هذا وفي أثناء الجري العنيف وراء كنوز
الأرض وأسواقها الكبرى نجد أن القوة النسبية للامبراطوريات التي
تأسست في القرن التاسع عشر^(١) لا تتناسب بالكلية مع المركز الذي تشغله
في أوروبا الشعوب التي أسستها . فالدول التي تسود أوروبا وتقرر مصائر
القارة ليست ذات نفوذ متساو في العالم بأسره . وبما أن القوة الاستعمارية ،
وهي الأمل في السيطرة على مصادر الثروة غير المعلومة حتى الآن ، سيكون
لها من الواضح أثر على القوة النسبية للدول الكبرى بأوروبا ، فإن المسألة
الاستعمارية أو « الإمبريالية » إن شئت التعبير والتي عدلت الأحوال
السياسية في أوروبا ، ستمعمل على تعديل هذه القوة النسبية أكثر فأكثر » .

(١) يقصد بذلك الممتلكات الاستعمارية خارج القارة الأوروبية (المغرب - الطبعة الثانية)

السيطرة الاستعمارية (الامبريالية)

مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية

يقع بين علمنا الآن أن نحاول أن نعرض بامجاز صورة إجمالية لما ذكرناه في موضوع السيطرة . لقد ظهرت الامبريالية على أنها مرحلة مباشرة من المراحل المستمرة المتعاقبة التي اقتضاها تطور الخصائص والمميزات الأساسية للرأسمالية بوجه عام . ولكن الرأسمالية لم تصبح امبريالية رأسمالية إلا حين بلغت حداً محدوداً معيناً ودرجة عالية من تطورها ، وحين تحولات بعض الخصائص إلى نقيضها ، وحين أخذت معالم فترة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام إجتماعي واقتصادي أعلى منها مرتبة تبدو للعيان وتتخذ شكلاً واضحاً محدوداً . والعامل الاقتصادي الهام في هذه العملية هو قيام الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الرأسمالية الحرة . إن المنافسة الحرة تعد بوجه عام صفة أساسية للرأسمالية ، كما أن الاحتكار نقبض المنافسة . غير أننا شاهدنا كيف تحولت الأخيرة أمام أعيننا إلى احتكار ، وبذا خلقت الصناعة الكبيرة ، وقضت على الصناعة الصغيرة ، وأرغمت المشروعات الصناعية الكبيرة على إفساح المجال لما هو أكبر منها ، وأخيراً مهدت السبيل لتركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذي ترتب عليه قيام الاحتكار ممثلاً في النقابات المكونة من المنتجين والشركات الموحدة ، وهي هيئات امتزج بها رأس مال حوالى اثني عشرة من المصارف التي تتداول ألاف الملايين . وفي الوقت ذاته برغم أن الاحتكار ولابد المنافسة الحرة فإنه لم يقض عليها ، بل إنه قائم إلى جانبها محققاً في أفق أعلى مما هي فيه ، باعثاً على ظهور مظاهر

الخلاف والعداء والاحتكاك والنضال الحادة . ومن هنا نقول إن الاحتكار مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام أرقى وأعلى منها .

وإذا كان من الضروري أن نصوغ أوجز تعريف للإمبريالية ثقلنا إياها مرحلة الاحتكار في تاريخ الرأسمالية ، ومثل هذا التعريف ينطوي على أعظم العناصر أهمية . فمن جهة نلاحظ أن الرأسمالية المالية هي الامتزاج الحادث بين رأس مال كل من يضع مصارف احتكارية كبرى والاتحادات الاحتكارية المكونة من كبار رجال الصناعة ، ونرى من جهة أخرى أن تقسيم العالم عبارة عن الانتقال من سياسة استعمارية قد عملت على الاستحواذ على أراض لم تكن في حوزة أية دولة رأسمالية كبرى إلى سياسة استعمارية قائمة على الملكية الاحتكارية لأقاليم العالم التي تم اقتسامها .

وبرغم أن التعاريف الموجزة تيسر الأمر علينا لأنها تلخص العناصر الرئيسية ، إلا أنها في الوقت ذاته غير وافية بالغرض إذ يتعين علينا أن نستنتج معالم هامة جداً للظاهرة التي نعمل على تعريفها . وعلى ذلك سنقدم تعريفاً للإمبريالية يشمل المعالم الأساسية الخمس التالية ، على ألا ننسى أن قيمة كافة التعاريف مسألة نسبية تتوقف على شروط معينة ، لأن التعاريف لا يمكن أن تشمل جميع الحلقات المتصلة في الظاهرة في أكل صورة لنفوها : —

١ — تركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذي يولد الاحتكارات التي تلعب دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية .

٢ — امتزاج رأس مال المصارف برأس مال الصناعة ، وظهور أقلية مهيمنة من رجال المال ، نتيجة « للرأسمالية المالية » .

٣ — إصدار رأس المال الذي أصبح بالغ الأهمية بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام التقسيم الإقليمي للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية .

فالإمبريالية مرحلة في التطور الرأسمالي متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية المالية ، وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية ، وإنعام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى . وسنرى في فصل تال أن من الضروري والممكن أن نصوصغ للإمبريالية تعريفاً آخر لا يقتصر على العوامل الاقتصادية الأساسية وإنما يعنى كذلك بالمركز التاريخي الذي تشغله هذه المرحلة بالنسبة إلى الرأسمالية عموماً أو بالنسبة إلى العلاقات القائمة بين الإمبريالية والاتجاهين الرئيسيين اللذين تتميز بهما حركة الطبقة العاملة . غير أن الأمر الجدير بالملاحظة الآن هو أن الإمبريالية كما عرفناها آنفاً تمثل بدون شك مرحلة خاصة في تطور الرأسمالية . ولما كان إقصاؤنا أن نمسكن القارىء من أن يكون فكرة قوية الأسس عن السيطرة الاستعمارية ، لجأنا إلى الاقتباس الوفير من أقوال الاقتصاديين البورجوازيين الذين يضطرون إلى الاعتراف بحقائق عن الاقتصاد الرأسمالي الحديث لا سبيل إلى إنكارها أو مناقشتها . ولتحقيق نفس الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا أوردنا الإحصائيات المفصلة التي تظهر لنا إلى أى مدى عظم شأن رأس المال المصروف — الخ بما أرانا عملية التحول من السكم إلى السكيف ، أى تحول الرأسمالية إلى إمبريالية . ولسنا في حاجة إلى القول بأن كافة الحدود الفاصلة سواء في الطبيعة أو في المجتمع تتوقف على ظروف وشروط معينة كما أنها عرضة للتغير ، ولهذا فنن التفاهة والسخف أن نتناقش في أمر العام أو العقد الذي ثبتت فيه دعائم السيطرة الاستعمارية « بصورة نهائية وبصفة قاطعة » .

وهذه الطريقة التي آثرناها في تعريف السيطرة الاستعمارية تحملنا على الدخول في نقاش وجدال مع كاوتسكي الذي كان يعد على رأس المتخصصين في بحث النظرية الماركسية في عهد ما يطلق عليه اسم الدولة الثانية ، أى خلال ربع القرن الممتد من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ .

في عام ١٩١٥ بل وفي نوفمبر ١٩١٤ حمل كاوتسكي على الآراء الرئيسية

التي ينطوى عليها تعريفنا للسيطرة الاستعمارية وقال إن من الواجب ألا ننظر إليها بوصفها إحدى « مظاهر » أو « مراحل » الاقتصاديات ، بل على أنها سياسة محدودة معينة « تؤثرها » الرأسمالية المالية . وهو يرى أن الإمبريالية لا يمكن أن تكون « متماثلة » مع « الرأسمالية المعاصرة » وأنه إذا أريد أن يفهم منها أنها تعني « كافة مظاهر الرأسمالية المعاصرة » — من أمثال نقابات المنتجين والحماية وسيطرة المالكين والسياسة الاستعمارية — لأصبح من اللغو التافه أن نتساءل هل هذه السيطرة الاستعمارية ضرورية للرأسمالية لأنها في مثل تلك الحالة لا بد وأن تكون ضرورة حيوية للرأسمالية . ولـكننا نعتقد أن خير طريقة نعرض بها آراء الرجل تكون باقتباس التعريف الذي انتهى إليه ، ومنه ترى أنه مناقض على خط مستقيم للآراء التي أبديناها « كان كاوتسكي عارفاً من زمن طويل بالاعتراضات المنبعثة من معسكر الماركسيين الألمان الذين ظلوا سنوات كثيرة ينادون بهذه الآراء ويدافعون عنها ، وكان يعلم أن هذه الاعتراضات تمثل اتجاهها معيناً في الماركسية » .

وها هو التعريف الذي صاغه كاوتسكي :

« السيطرة الاستعمارية وليدة رأسمالية صناعية تمت نمواً كبيراً ، وتنفصل في أن كل شعب صناعي رأسمالي يسعى جاهداً كي يبسط سلطانه ويضم إليه أقاليم زراعية واسعة بصرف النظر عن الشعوب التي تقطن هذه الأقاليم » (وضع كاوتسكي نفسه هذا الخط تحت كلمة زراعية) . وهذا التعريف لا قيمة له مطلقاً لأنه يبرز بطريقة تعسفية أثر المشكلة القومية وخدعها (مع أنها في غاية الأهمية في حد ذاتها وبالنسبة إلى الإمبريالية) . والتعريف يربط كذلك بطريقة تعسفية وغير صادقة بين الإمبريالية ورأس المال الصناعي وحده في البلاد التي تضم إلى سلطانتها شعوباً أخرى ، وفي الوقت ذاته يجعل الأهمية لضم الأقاليم الزراعية .

وتنصب الناحية السياسية من تعريف كاوتسكي على أن السيطرة الاستعمارية

جهاد في سبيل ضم الأراضي. وهذا صحيح ولكنه لا يقدم لنا صورة كاملة وافية لأن السيطرة الاستعمارية على وجه العموم تعد من الوجهة السياسية سعيًا شديداً صوب العنف والرجعية والذي يعيننا في هذه اللحظة الناحية الاقتصادية التي أوردها كاوتسكي في تعريفه . وهنا نلمس بوضوح عدم الدقة والضبط في هذا التعريف ، لأن الظاهرة التي تميز الإمبريالية ليست الرأسمالية الصناعية وإنما هي الرأسمالية المالية ، إذ ليس من قبيل الصدفة أن أعظم التوسع الاستعماري بالنسبة لفرنسا وقع خلال الفترة التالية لعام ١٨٨٠ ، وهي فترة تميزت بسرعة نمو الرأسمالية المالية وضمف الرأسمالية الصناعية . والصفة الأخرى التي تنسم بها مرحلة السيطرة الاستعمارية أنها لا تعنى بضم الأقاليم الزراعية وحدها ، بل إنها تسعى إلى الاستيلاء على أقاليم بلغت شأنًا بعيداً في التطور الصناعي (كما يتضح لنا من تطلع ألمانيا إلى بلجيكا ، وشدة رغبة فرنسا في امتلاك اللورين) ، وتعليل هذا (١) أنه لما كان العالم قد تم اقتسامه فالدول التي تفكر في إجراء تقسيم جديد تجد نفسها مضطرة أن تمد أيديها إلى أى نوع من الأراضي (٢) ولأن الطابع الأساسي للمرحلة الإمبريالية هو التنافس بين عدد من الدول العظمى الساعية في سبيل التفوق والسيطرة أى غزو الأراضي بقصد إضعاف زعامة وتفوق خصومها أكثر من اجتلاب النفع المباشر لها . ولهذا (نجد بلجيكا ضرورية لألمانيا كي تتخذ منها الأخيرة قاعدة لعملياتها ضد إنجلترا ، كما أن إنجلترا في حاجة إلى بغداد لتكون قاعدة للعمل ضد ألمانيا وهكذا . . .) .

ويشير كاوتسكي بصفة خاصة ولا أكثر من مرة واحدة إلى الكتاب الإنجليز الذين — على حد زعمه — يسبقون لونا سياسياً صرفاً على « السيطرة الاستعمارية » بالمعنى الذي يفهمه . ولكننا نقرأ العبارة التالية في كتاب « Imperialism » الذي نشره الكاتب الإنجليزي هوبسن في سنة ١٩٠٢ :

« وتختلف الإمبريالية الحديثة عن النوع القديم منها من وجهتين ، فأولاً

نجد أنه مكان أطماع إمبراطورية نامية واحدة قد حلت نظرية وسياسة
الامبراطوريات المتنافسة ذات البواعث المتشابهة من حيث التوسع السياسي
والكسب التجاري : وثانياً تتميز المرحلة الجديدة بسيطرة وتفوق المصالح
المالية والاستثمارية على مشيئتها التجارية ، ومن هذا يبدو خطأ كاوتسكي
في الاستشهاد بالكتاب الانجليزي (اللهم إلا إن كان يقصد الكتاب الاستعماريين
البسطاء العاديين ، أو أولئك الذين يلتمسون الأعذار والمبررات صراحة
لسياسة السيطرة الاستعمارية) .

وهكذا نرى أن كاوتسكي في الوقت الذي يدعى فيه الدافع عن الماركسية
يتراجع في الحقيقة إذما عقدنا الموازنة بينه وبين الاشتراكي الحر هوبسن
الذي كان أصح منه حيث لمس مظهرين تاريخيين بارزين للرأسمالية الاحتكارية
الاستعمارية الحديثة (بينما تعريف كاوتسكي كله سخرية من هذه الناحية) .
وهذان المظهران هما (١) التنافس بين عدة دول رأسمالية نزاعة إلى السيطرة
الاستعمارية (٢) وغلبة رجل المال على التاجر . إذ لو اقتصر الأمر على ضم
الأراضي الزراعية لكان دور التاجر أكثر أهمية .

ولا يقف الأمر في تعريف كاوتسكي عند حد خطأه ومخالفاته للماركسية
بل إنه يصلح كذلك أساساً لمجموعة من الآراء المناقضة للنظرية الماركسية
تماماً ، وسنعود إلى هذا بعد قليل . وليس هناك أهمية مطلقاً لذلك النقاش
الذي يشيره كاوتسكي بصدد الألفاظ كأن نتساءل هل نسمى المرحلة الأخيرة
من الرأسمالية « سيطرة استعمارية » أو « مرحلة الرأسمالية المالية » . مهما ما
شئت فهذه المسألة ليست ذات شأن . أما الحقيقة ذات الأهمية فهي أن
كاوتسكي يفضل سياسات الإمبريالية على اقتصادياتها ، ويتحدث عن أعمال
الضم بوصفها سياسة « تفضيها » الرأسمالية المالية ثم يضع مقابلها سياسة
بوجوازية منقضة يزعم أنها تقوم على نفس أساس الرأسمالية المالية .
وتنحصر حجته في أن الاحتكارات في الاقتصاديات تتفق مع الأساليب
المتبعة في المسائل السياسية ، وغير القائمة على أسس الاحتكار والعنف والضم

ويرى كذلك أن التقسيم الإقليمي للعالم والذي تم خلال فترة الرأسمالية المالية تماماً والذي هو الأساس الذي تركز عليه الخواص الحالية لمظهر الصراع القائم بين أعظم الدول الرأسمالية ، يتفق هو أيضاً مع سياسة لا تقوم على مبدأ السيطرة الاستعمارية . هذه النتيجة تغفل وتهمل أعمق متناقضات المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بدلا من أن تكشف بجلاء عمق هذه المتناقضات . والنتيجة أننا لسنا إزاء الماركسية وإنما أمام النزعة الإصلاحية البورجوازية . ويشترك كاوتسكي في نقاش مع الكاتب الألماني Cunow الذي يحاول تبرير سياسة السيطرة الاستعمارية والضم . وتنهض الحجة التي يدلي بها الأخير بطريقة عقيمة جافية منافية للأصول السليمة ، في أن الامبريالية هي الرأسمالية الحديثة ، ولما كان نمو الرأسمالية محتوماً وتقدماً فكذلك الامبريالية تدفع إلى التقدم ، الأمر الذي يقتضي منا أن ننحى أمامها ونتغنى بمدحها . وهذا قول شبيه بتلك الصورة الهزلية الممسوخة التي صور بها جماعة Narodniki الماركسية الروسية في ١٨٩٤ — ٩٥ ، حين قالوا إنه إذا كان الماركسيون يمتقدون بحتمية قيام الرأسمالية في روسيا وأنها باعثة على التقدم ، لهذا وجب عليهم أن يشيدوا مكانا عاما يغرسونها فيه ! ويرد كاوتسكي على Cunow قائلاً إن الامبريالية ليست هي الرأسمالية الحديثة ، ولكنها فقط إحدى أشكال السياسة التي تنتهجها الرأسمالية الحديثة . وفي استطاعتنا ومن الواجب علينا أن نحارب هذه السياسة ، وأن نحارب السيطرة الاستعمارية وسياسة الضم . . الخ .

ويبدو على الرد أنه صحيح ومقنع ، غير أن الواقع يثبت أنه يمثل صورة أشد دهاء وأعظم خطراً من صور الدعاية التي ترمي إلى مسالة الاستعمار ومهادنته ، لأنه إذا لم يحطم الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه نقابات الشركات الموحدة والمصارف فإن « الصراع » ضد هذه الأخيرة لن يمدو . أن يكون سياسة الإصلاح والتهدئة التي تدعو إليها البورجوازية ، ولن يزد عن كونه آمالا طيبة نجيش بها نفوس صالحة . إن مدلول نظرية كاوتسكي

هو أن نمتنع عن ذكر المتناقضات الموجودة وأن نفعل أشدها أهمية ، بدلا من أن نكشفها ونظهر مدى صحتها وتغلغلها . إنها نظرية لا تمت بصلة إلى الماركسية . ولا جدال أن مثل هذه « النظرية » لا تخدم إلا غرضا واحداً وهو الدعوة إلى الاتفاق والاتحاد مع أمثال Cunow . ويقول كاوثسكى أيضا « لو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر الاقتصادية « الصرفة » لابتنا أنه ليس من المستحيل أن تحتاز الرأسمالية مرحلة جديدة وهي انتقال سياسة نقابات المنتجين إلى نطاق السياسة الخارجية أي مرحلة « الامبريالية العليا » ، أي اتحاد من الامبريالية العالمية بدلا من الصراع بين مختلف الدول الامبريالية ، وهي مرحلة ستميز بانتهاء الحروب في ظل الرأسمالية « وباستغلال العالم استغلالا مشتركاً بواسطة الرأسمالية المالية ذات المظهر الدولي المتحد » . وسنضطر إلى معالجة هذه النظرية عن « الامبريالية العليا » فيما بعد لكي نوضح ابتعادها السكلي التام عن روح الماركسية . ولكي نتمشى مع خطة هذا المؤلف سنفحص البيانات والادلة الاقتصادية المضبوطة عن هذه المسألة . فهل هذه « الامبريالية العليا » ممكنة « من وجهة النظر الاقتصادية البحتة » أم أنها هراء لا يعالوه شيء ؟

إذا كنا نقصد بعبارة « وجهة النظر الاقتصادية البحتة » مجرد مسألة معنوية « خالصة » لكان ما يمكن قوله أن التطور يتجه نحو الاحتكار ، وإذن فالاتجاه يكون نحو احتكار عالمي أي شركة موحدة عالمية . وهذا القول لا يحتمل النقاش والجدال ولكنه في الوقت ذاته عديم المعنى كما لو فرضنا أن « التطور يسير ناحية » صناعة المواد الغذائية في المعامل . وهنا لا تكون « نظرية » الامبريالية العليا أقل سخفا من ابتداء « نظرية الزراعة العليا » . ومن جهة أخرى إذا قصدنا مناقشة وبحث الأحوال الاقتصادية البحتة في عصر المالية العليا كفترة ذات كيان تاريخي حقيقي في القرن العشرين فغير ما يمكن الرد به على هذه المعاني المبينة عن « الامبريالية العليا » (التي لا غرض لها سوى إزاحة الاهتمام عن صمق المتناقضات الحالية) ، هو أن

نعمد الموازنة بينها وبين الحقائق الاقتصادية المجسمة الثابتة للاقتصاد العالمى السائد اليوم . إن نظرية كاوتسكى الخالية من المعنى عن الاهبرالية العليا تشجع الآراء الخاطئة التى تدعى أن سيطرة الرأسمالية المالية تقال ما يمكن فى الاقتصاد العالمى من عدم استواء ومن متناقضات ، بينما هى فى الحقيقة تزيدها حدة وقوة .

وقد حاول Richard Cawler فى كتابه الصغير An Introduction to World Economics أن يجمع البيانات الرئيسية والاقتصادية البحتة اللازمة لوصف العلاقات الداخلية فى الاقتصاد العالمى فى ختام القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهو يقسم العالم إلى خمس « أقاليم اقتصادية رئيسية » على النحو الآتى : (١) أوروبا الوسطى (ويشمل القارة كلها باستثناء روسيا وبريطانيا العظمى) (٢) بريطانيا العظمى (٣) روسيا (٤) آسيا الشرقية (٥) أمريكا . ويلاحظ أن المؤلف يدخل المستعمرات فى « أقاليم » الدولة التى تنتمى إليها هذه المستعمرات ، كما أنه « أسقط من التقسيم » دولاً قللاً لم توزع تبعاً للمساحات ، ومن أمثلة ذلك فارس وأفغانستان وبلاد العرب فى آسيا ، ومراكش والحبشة فى افريقية الخ .

وفيما يلي خلاصة البيانات التي أقتبسها عن هذه الأقاليم :

عدد منازل القطن (بالملايين)	الصناعة		النقل التجاري		السكان	المساحة	الأقاليم الاقتصادية الرئيسية
	انتاج الحديد (ملايين الأطنان)	انتاج الفحم (ملايين الأطنان)	الواردات والصادرات (ملايين المراكب)	الأساطيل التجارية (ملايين الأطنان)	السكان المقيمة (الوف الكيلو مترات)	بلا بلا بلا بلا بلا	
٢٦	١٥	٢٥١	٤١	٨	٢٠٤	٣٨٨	١ — أوروبا الوسطى
						(٢٣٦) * (١٤٦)	
٥١	٩	٢٤٩	٢٥	١١	١٤٠	٢٩٨	٢ — المنطقة البريطانية
						(٢٨٦) (٣٥٥)	
٧	٣	١٦	٢	١	٦٢	١٣٦	٣ — المنطقة الروسية
٢	٠.٢	٨	٢	١	٨	٣٨٩	٤ — آسيا الشرقية
١٩	١٤	٢٤٥	١٤	٦	٣٧٩	١٤٨	٥ — المنطقة الأمريكية

وتدل تلك الأرقام على وجود أقاليم ثلاثة تمت فيها الرأسمالية إلى درجة عالية أى تقدمت فيها كثيراً وسائل النقل والتجارة والصناعة ، وهذه هي الأقاليم الأولى والثانية والخامسة ، ومنها دول ثلاث تسيطر على العالم وهي ألمانيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وقد اشتد التنافس والصراع في سبيل السيطرة بين هذه الدول إذ مساحة ألمانيا محدودة وأملاتها الاستعمارية صغيرة . (إن إنشاء « أوروبا الوسطى » لا يزال من المسائل المتروكة للمستقبل وهذه الوحدة تذبعت اليوم في وسط صراع مميت) . والشئ الذي يميز أوروبا في الوقت الحالى هو التفكك السيامى ، أما في المنطقتين البريطانية والأمريكية فقد بلغ التركيز السيامى مبلغاً عالياً مع التفاوت الكبير بين المستعمرات الشاسعة التى تملكها بريطانيا العظمى والممتلكات النافذة التابعة للمنطقة الأخرى . والرأسمالية في المستعمرات

* الأرقام التى بين قوسين تمثل مساحة وعدد سكان المستعمرات .

لا تزال في بدء نموها ، والنضال على أمريكا الجنوبية يزداد حدة باطراد .
أما الإقليمان الباقيان وهما روسيا وآسيا الشرقية فالرأسمالية فيهما
لا زالت ضعيفة النمو ، والمنطقة الأولى تتميز بقلّة كثافة السكان وازدياد
التركز السيامي ، أما الثانية فكثافة السكان فيها عالية ولكن التركيز
السيامي لا وجود له . وقد بدأ اقتسام الصين ، ويزداد النضال بين اليابان
والولايات المتحدة وغيرها في هذا الشأن .

هذه الحقائق من عظم اختلاف وتنوع الأحوال السياسية والاقتصادية
والتفاوت البالغ القدر من حيث سرعة تقدم الدول المختلفة ، والصراع
العنيف بين الدول الاستعمارية في سبيل السيطرة ، تستطيع أن توازن بينها
وبين الخرافة الصغيرة النافذة التي يذيعها كاوتسكي عن الامبريالية العليا
« السلمية » . أليست هذه محاولة رجعية من رجل تملكه الخوف يحاول
بها عدم مواجهة الحقيقة المرة ؟ هذه النقابات الإنتاجية الدولية ، التي يخيّل
إلى كاوتسكي أنها « بذرة » هذه « الامبريالية العليا » — ألا نهى لنا
المثال عن اقتسام العالم وإعادة اقتسامه ، وعن الانتقال السلمي إلى التقسيم
المصحوب بالعنف ، وبالعكس ؟

أليست الرأسمالية المالية الأمريكية وغيرها والتي قسمت العالم بطريقة
سلمية بالاشتراك مع ألمانيا مثلاً في نقابة القضبان الحديدية أو في شركة الملاحة
البحرية الموحدة ، مشغولة الآن بإجراء توزيع جديد للعالم على أساس
علاقات جديدة من القوى ، وهو الأساس الذي تغير بوسائل ليست سلمية
بأي حال من الأحوال ؟

إن الرأسمالية المالية ونقابات الشركات الموحدة تزيد من الفروق في سرعة
تطور أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة ، بدلاً من أن تؤدي إلى الإقلال منها .
وحين تتغير علاقة القوى فكيف يستطاع في ظل الرأسمالية الاهتمام إلى
حل يقضى على المتناقضات الموجودة بدون الالتجاء إلى العنف ؟

والإحصائيات التي لدينا عن السكك الحديدية تمدنا ببيانات دقيقة مضبوطة عن التفاوت في سرعة تقدم الرأسمالية والرأسمالية المالية في الاقتصاد العالمي . ففي العقود الأخيرة من التطور الإمبريالي تغير طول الخطوط الحديدية ، مقدراً بآلاف الكيلومترات ، على الشكل التالي (١) :

الزيادة	١٩١٣	١٨٩٠	
١٢٢	٣٤٦	٢٢٤	أوروبا
١٤٣	٤١١	٢٦٨	الولايات المتحدة .
١٣٨	٢١٠	٨٢	المستعمرات (المجموع الكلي)
٢٢٢	٣٤٧	١٢٥	الدول المستقلة أو شبه
٩٤	١٣٧	٤٣	المستقلة في آسيا وأمريكا
	١,١٠٤	٦١٧	المجموع الكلي

ومن هذا نرى أن ازدياد الخطوط الحديدية كان مريعاً في المستعمرات والبلدان المستقلة وشبه المستقلة بآسيا وأمريكا ، حيث تتحكم دون منازع الرأسمالية المالية التابعة لأربع أو خمس دول رأسمالية عظمى . إن ٣٠٠,٠٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية الجديدة بالمستعمرات والبلدان الأخرى في آسيا وأمريكا تمثل أكثر من ٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من رأس المال المستثمر حديثاً في ظل ظروف ملاءمة جداً مع ضمانات خاصة من حيث الحصول على طائد طيب وطلبات مجزية من المصنوعات الصلبة الخ إن الرأسمالية تتقدم بأقصى سرعة ممكنة في المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار . ومن بين صفوف الأخيرة تظهر دول إمبريالية جديدة

(١) سنة ١٩٢٠ (٤١ +) ٢٤٤ ، (٤٠٢ -) ٩ ، (٢٨٨ +) ٩١ ، (١٧٠ +) ٣٣ .

(خارجاً عن هذا الخطوط الحديدية في داخل حدود بلاد الاتحاد السوفيتي)

(كالإبان) إلى الميدان. والصراع بين عناصر السيطرة العالمية وممثلها يعظم حدة كل ذلك تزداد وطأة الجزية التي فرضتها الرأسمالية المالية على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة بالمستعمرات وفيما وراء البحار، ويتمرب نصيب كبير جداً من الغنيمة إلى دول ليست في الصف الأول من حيث نمو القوى الانتاجية. ففي حالة أكبر الدول بنسبة مستعمراتها كان طول الخطوط الحديدية (بآلاف الكيلومترات) كالآتي: (١)

مبلغ الزيادة	١٩١٣	١٨٩٠	
١٤٥	٤١٣	٢٦٨	الولايات المتحدة
١٠١	٢٠٨	١٠٧	الامبراطورية البريطانية
٤٦	٧٨	٣٢	روسيا
٢٥	٦٨	٤٣	ألمانيا
٢٢	٦٣	٤١	فرنسا
٣٣٩	٨٣٠	٤٩١	المجموع الكلي

وهكذا نرى أن ٨٠ ٪ من الخطوط الحديدية متركز في أيدي خمس دول العظمى، ولكن التركز في ملكية هذه الخطوط أي ملكية الرأسمالية المالية أعظم، فأرباح الملايين مثلاً من الفرنسيين والانجليز يماكون مقداراً طائلاً من السندات والأذونات في السكك الحديدية الأمريكية والروسية وغيرها.

(١) ١٩٣٠ — ٢٢٩٦٤١٠ — ٩٤ — اليابان ٢٨

التغيرات في الفترة

(١٩١٣ — ٣٠) ٦٣ + ٧١ — ٤ — ٢١ — اليابان ١٦

في الوقت الذي زاد فيه الخطوط الحديدية للعالم الرأسمالي كله بمقدار ١٥ ٪ (١٩١٣ — ٣٠)، زاد طول ما في المستعمرات بمقدار ٤٨ ٪، وفي البلاد البلاد المستقلة وشبه المعتمدة على غيرها بآسيا وأمريكا بمقدار ٢٤ ٪، في نفس الفترة.

وقد تمكنت بريطانيا العظمى بفضل مستعمراتها من زيادة طول خطوطها الحديدية بمقدار ١٠٠٠ ر ١٠٠ كيلو متر أى أربعة أمثال ألمانيا مع أن تقدم الأخيرة في الفترة ذاتها أسرع في حالة القوى الإنتاجية وبخاصة تقدم صناعتي الفحم والحديد . ففي سنة ١٨٩٢ أنتجت ألمانيا ٩٠٠٠ ر ٤٠٠ طن من سبائك الحديد بينما أنتجت إنجلترا ٦,٨٠٠,٠٠٠ وتغيرت النسبة في سنة ١٩١٢ فأصبحت ١٧,٦٠٠,٠٠٠ و ٩,٠٠٠,٠٠٠ على التوالي . ومعنى هذا أن ألمانيا كان لها التفوق في هذه الناحية .

هنا نقسّم : هل هناك سبيل غير الحرب في ظل الرأسمالية كى تزيل التفاوت بين نمو القوى الإنتاجية وتجميع رؤوس الأموال من جهة ، وتقسيم المستعمرات و « مناطق النفوذ » للرأسمالية المالية من جهة أخرى ؟ (١)

(١) امل أكبر الأدلة على صدق هذه النظرية لقاء في نشوب الحربين العالميتين ولما يتتصف القرن العشرين ، وفي الأعمال المدونة التي ارتكبها إيطاليا ضد الحبشة واليابان ، واليابان ضد الصين ... الخ . (المعرب — الطبعة الثانية)

میان نیر

١٥٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

2.

12. 12. 12

الفصل الثامن

۱۸

طفيلية الرأسالية وانحلالها

يلزمنا أن نتناول بالبحث مظهراً آخر للأسمالية على جانب كبير من الأهمية وإن لم يلق إلا اهتماماً طفيفاً في معظم الحجج التي أدلى بها في هذا الموضوع . ومن نواحي قصور هلفردنج الماركسي أنه يتراجع خطوة بالقياس إلى هو بسن الذي لا ينتمي إلى الماركسية . ونحن نشير هنا إلى صفة الطفيلية ، إحدى ظواهر الإمبريالية .

وأينما أن الاحتكار هو الأساس للاقتصادى العميق الذى تقوم عليه
الامبريالية وهذا احتكار رأسمالى بمعنى أنه تولد عن الرأسمالية ، ويعيش في
البيئة الرأسمالية لإنتاج السلع والمنافسة ويظل في تناقض دائم لا يمكن فضه
مع هذه البيئة . وهذا الإحتكار الرأسمالى كـأى احتكار آخر ، يولد حتماً
اتجاها نحو الركود والانحلال . وبذ تتحدد الاسعار الإحتكارية — ولو
مؤقتاً — يزول الباعث على التقدم الفنى ، وبالتالي أى تقدم آخر ، إلى حد
معين . وإلى هذا الحد تنشأ الحالة الاقتصادية التى تؤخر التقدم الفنى عمداً .

لقد اخترع مستر أونز الأمريكي آلة أحدثت إنقلاباً في صناعة القوارير الزجاجية فأشترت الشركة الموحدة لصنع الزجاجات بألمانيا الامتياز وامتنعت عن الانتفاع به . ومن المؤكد أن الاحتكار في ظل الرأسمالية لا يستطيع القضاء على المنافسة تماماً ولمدة طويلة في السوق العالمية (وبهذه المناسبة نقول أن هذا من الأسباب التي تُظهر ما تنطوي عليه نظرية « الامبريالية العليا » من سخافة) . ومن المؤكد أن احتمال خفض نفقة الإنتاج وزيادة الأرباح عن طريق استخدام التحسينات الفنية ، مما يؤثر في الاتجاه نحو التقييد . وبالرغم من ذلك فالميل إلى الركود والانحلال ، وهو أحد خواهر

الإحتكار ، يظل موجوداً بل وتصبح له الغلبة في فروع معينة في الصناعة وفي بلدان معينة ، ولفترات معينة . ويدفعنا إلى نفس الانحياز إحتكار ملكية المستعمرات الشاسعة الغنية ذات الموقع الطيب .

وفضلاً عن هذا فالامبريالية هي التجمع البائع القدر في بلدان قلائل لرأس المال النقدي ، وقد رأيناها يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ بليون فرنك في أوراق مالية مختلفة ، ومن هنا كان قيام طبقة حملة السندات أو المقرضين الذين يعيشون على « الكوبونات » (أى أرباح الأوراق المالية) دون أن يشتركوا في الإنتاج ، ولا عمل لهم سوى الحمول . وتصدير رؤوس الأموال الذي يعتبر من الأسس الاقتصادية اللازمة للامبريالية يُزيد من ابتعاد هذه الطبقة عن الإنتاج ، ويدفع بطابع الطبقيلية الدولة كلها التي تعيش من وراء استغلال عمل عدد وافر من المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار .

يقول هوبسن « كان رأس المال البريطاني المستثمر في الخارج عام ١٨٩٣ يمثل ١٥ ٪ من ثروة المملكة المتحدة » ولذا ذكر أن رأس المال هذا زاد مرتين ونصف مرة سنة ١٩١٥ . ويتابع هوبسن الحديث قائلاً « إن الامبريالية العدوانية التي تكلف دافع الضرائب ثمناً غالياً والتي هي قليلة القيمة بالنسبة إلى المشتغلين بالصناعة والتجارة ، مصدر كسب كبير للمستثمر . وحسب تقدير سيرز . جيفن حصلت بريطانيا العظمى (١٨٩٩) من العمولة في مجموع تجارتها الخارجية ومع المستعمرات ، أى الواردات والصادرات ، على ١٨ مليون جنيه بواقع ٢,٥ ٪ من المجموع الكلى المال المتداول البالغ ٨٠٠ مليون جنيه » . ومهما بدا المبلغ ضخماً فإنه لا يفسر إمبريالية بريطانيا العظمى العدوانية ، إذ هذه يفسرها إيراد يتراوح بين ٩٠ ، ١٠٠ مليون جنيه استرليني مما يدره رأس المال « المستثمر » . وهذا المبلغ هو دخل طبقة المقرضين . إن إيراد حملة السندات يفوق خمس مرات الإيراد المتحصل من التجارة الخارجية لأعظم دولة تجارية في العالم . وهذا هو جوهر الامبريالية والطبقيلية الإمبريالية . ولهذا السبب سرت في الأدب الاقتصادي الذي يعالج

موضوع الامبريالية ، عبارة « الدولة حاملة السندات » Rentnerstaat أو الدولة المرابية . لقد انقسم العالم إلى حفنة من دول تقرض الأموال وأغلبية عظيمة من دول مدينة . وفي هذا يقول شولز جافرنز « المكان الأول للاستثمارات الخارجية هو البلاد التي تكون في حالة تنمية سياسية للدول صاحبة الأموال المستثمرة أو البلاد التي ترتبط معها بحالف وثيق . فبريطانيا العظمى تقرض مصر واليابان والصين وأمريكا الجنوبية ، وتقوم بحريتها بدور المحضر التنفيذي ، كما تحميها قوتها السياسية من غضب مدينيها الشديد » . ويذكر سارتوريوس فون فالترهاوسن في كتابه « النظام الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية » هولنده كالدولة النموذجية لهذا الطراز من الدول حملة السندات ، ويشير إلى أن بريطانيا العظمى وفرنسا سلكتا نفس السبيل . ويعتقد شيلدر أن أمما صناعية خمساً ، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا ، أصبحت الشعوب الدائنة البارزة . ويلاحظ أنه يستبعد هولنده لأنها في رأيه « أقل تقدماً في الناحية الصناعية » ، وهو يؤكد أن الولايات المتحدة دائنة فقط بالنسبة للبلدان الأمريكية الأخرى ، وإليك قوله « إن بريطانيا العظمى تتحول تدريجياً من دولة صناعية إلى دولة دائنة لأنه رغم الزيادة المطلقة في إنتاجها الصناعي وتصدير المصنوعات فإن الأهمية النسبية للدخل الذي تحصل عليه عن طريق الفوائد وأرباح السندات وإصدار القروض وعمليات العملة والمضاربة ، في زيادة مطردة بالنسبة إلى الاقتصاد القومي بأسره . ويبدو لي أن هذا هو الأساس الاقتصادي الصحيح الذي يقوم عليه التفوق الامبريالي . إن علاقة الدائن بالمدين أكثر دواماً من الصلة القائمة بين البائع والمشتري » . قد كتب أ. لنسبرج في سنة ١٩١١ مقالا بمجلة « البنك » بعنوان « ألمانيا كدولة من حملة السندات » جاء فيه « قد يسخر القوم في ألمانيا مما يلاحظ من تطلع الناس في فرنسا إلى أن يصبحوا من أولئك الذين يعيشون على ريع استثماراتهم ، ولكنهم يفسون أنه فيما يخص بالطبقة الوسطى في ألمانيا يقرب الحال من أنه يشابه ما في فرنسا » .

إن الدولة المقرضة دولة ذات رأسمالية طفيلية متداعية ، الأمر الذي يؤثر في كافة الأحوال الاجتماعية والسياسية للبلدان التي تتأثر بذلك عموماً ، كما يؤثر في الاتجاهين الأساسيين لحركة الطبقة العاملة بصفة خاصة . ولكي نبرز هذه الحقيقة بأعظم قدر ممكن من الوضوح والجلاء نقتبس العبارات التالية من هوبسن الذي يعد شاهيداً جديراً بالثقة ما دام لا يمكن اتهامه بالميل إلى « الماركسية الصادقة » . وعلاوة على هذا فهو انجليزي ذو اطلاع واسع على الموقف في وطنه الذي يعتبر أغنى بلاد العالم من حيث المستعمرات والرأسمالية المالية والخبرة في شؤون الاستعمار . وإذا زال ذكرى حرب البوير طالقة بذهنه تراه يصف العلاقة بين الإمبريالية ومصالح المالكين ، والأرباح المترتبة على عقود الحرب الخ . . وإليك قوله « بينما يدير الرأسماليون هذه السياسة الطفيلية فإن نفس البواعث تلتقي قبولاً لدى طوائف معينة من العمال . فمعظم الحرف الهامة في مدن كثيرة تعتمد على الأعمال والعقود الحكومية ، وإلى هذه الحقيقة تعزى النزعة الإمبريالية المراكز المشتغلة ببناء السفن والمعادن إلى حد ليس بالقليل » .

ويرى الكاتب أن هناك سببين أضعفا الإمبراطوريات القديمة وهما (١) الطفيلية الاقتصادية (٢) وتكوين الجيوش من الأجناس الخاضعة لتلك الإمبراطوريات « فهناك أولاً عادة الطفيلية الاقتصادية التي جعلت الدولة الحاكمة تستغل الولايات والمستعمرات والولايات التابعة لها كي تستطيع إزاء الطبقة ذات السلطان فيها ، ورشوة الطبقات الدنيا لطمها على الرضاء والاستسلام » . ونضيف إلى ذلك أن المقدرة الاقتصادية التي تمكن من اتباع سياسة الرشوة هذه مهما كان مظهرها أو شكلها ، تتطلب أرباحاً احتكارية عالية . أما عن السبب الثاني فيقول هوبسن « ومن أغرب أعراض عمق الإمبريالية ماندهسه من اعتماد بريطانيا العظمى وفرنسا وغيرهما من الشعوب الاستعمارية على الأجناس الخاضعة لها ، اعتماداً مخفوفاً بالمكافء دون أكثر من بالمواقب التي تنجم عنه : وقد قطعت بريطانيا العظمى في هذا

السبيل شوطاً أبعد من سواها ، فعظم المعارك التي كسبنا بها إمبراطوريتنا الهندية اضطلع بها الوطنيون أنفسهم . وفي الهند ، كما في مصر حديثاً ، توضع جيوش عظيمة تحت إمرة قواد من البريطانيين وقد قام الوطنيون نسيابة عنا بجميع المعارك تقريبا التي خضنا غمارها في ممتلكاتنا بإفريقية ، ماعدا المعارك التي دارت رحاها في الجزء الجنوبي من القارة .

وفي العبارات الآتية يتجلى مدى تقدير هوبسن للقيمة الاقتصادية المترتبة على تقسيم الصين المنتظر « في هذه الحالة يدنو غرب أوروبا من أن يشابه بعض بقاع جنوب إنجلترا والثييرا ومناطق السياحة والإقامة بإيطاليا وسويسرا من حيث وجود مجموعات قليلة العدد من أفراد الأرستقراطية الثرية الذين يعيشون على ما يرد إليهم من الشرق الأقصى من فوائد السندات ومن الماشات . وتلقى إلى جانبهم فريقاً أكبر عدداً من الاتباع والتجار المحترفين ، وفريقاً كبيراً من الخدم الخصوصيين ومن العمال المشتغلين في أعمال النقل وفي المراحل الختامية من عملية إنتاج السلع الأكثر قابلية للتلف ، ذلك أن الصناعات الرئيسية تكون قد زالت بسبب تدفق المواد الغذائية والمصنوعات الأساسية على هيئة جزية من آسيا وإفريقية . لقد تصورنا إمكان قيام تحالف أعظم مدى مكون من الدول الغربية ، أى اتحاد أوربي من الدول العظمى . وبدلاً من أن يعمل هذا الاتحاد على ما فيه تقدم الحضارة العالمية ، فإنه يعرضها للخطر الهائل الناجم عن وجود طفيلية غربية أى مجموعة من الشعوب الصناعية الراقية التي تحصل الطبقات العليا من أهلها على جزية طائلة من آسيا وإفريقية تستطيع بواسطتها الاحتفاظ بمجاهير وفيرة من الاتباع الذين لم يعد لهم محل في الحرفتين الرئيسيتين : الزراعة والصناعة وإنما يقومون بأداء خدمات شخصية أو صناعية حقيرة الشأن تحت إشراف أرستقراطية مالية جديدة . وعلى الذين قد يسخرون من مثل هذه النظرية ويمدون بها غير جدرة بالاعتبار أن يدرسوا الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت إليها جهات عدة في جنوب إنجلترا ، وأن يتصوروا انتشار

هذا النظام على نطاق واسع . وتحقيق الأمر الأخير في حين الامكان إذا خضعت الصين اقتصادياً لسيطرة جماعات مماثلة من الماليين والمستثمرين ورجال السياسة وأرباب الأعمال الذين يمتصون أعظم مورد قادر على در الأرباح عرفه العالم ، ثم يستهلكون هذه القوة في أوروبا . إن الموقف على جانب كبير من التعقيد ، وأثر فعل القوى العالمية مما يصعب حسبانه ، وفي هذا ما يجعل هذا التفسير أو أي تفسير واحد آخر للمستقبل شديد الاحتمال ، ولكن المؤثرات التي تتحكم في إمبريالية غرب أوروبا اليوم تسير بنا في هذا الاتجاه ، وإن لم نقاومها أو نحول مجراها فانها ستدفعنا إلى مثل هذه النتيجة النهائية » .

وإن هو بسن لمى حق فان لم تقاوم فعل قوى الإمبريالية فستؤدى بنا إلى النهاية التي تصورناها . إنه يقدر بحق المفزى الذى تنطوى عليه فكرة « ولايات متحدة أوربية » في ظروف الإمبريالية الراهنة . وكان واجباً عليه أن يزيد على ما سبق أنه يحتى في صفوف حركة الطبقة العاملة يعمل الانتهازيون ، وهم أصحاب الغلبة في معظم البلدان في هذه الآونة ، في نفس الاتجاه باطراد وانتظام وبدون أن يحيدوا عنه . إن الإمبريالية التي يعنى بها اقتسام العالم ، واستغلال بلاد أخرى إلى جانب الصين ، واجتماع الأرباح الاحتكارية الوفيرة لصالح حفنة من البلدان العظيمة الثراء — نقول إن هذه الإمبريالية تخلق الأحوال الاقتصادية التي تجعل من المستطاع إفساد الطبقة العليا من البروليتاريا . وبذا تزيد الانتهازية وتشكها وتقويها . غير أن هذا ينبغي ألا يحول أبصارنا عن تلك القوى التي تقاوم الإمبريالية عموماً وتقف في وجه الانتهازية خصوصاً ، وهى القوى التي يعجز هو بسن الحر عن رؤيتها أو إدراكها بطبيعة الحال .

إن الانتهازي الألماني جرهارد هلدبراند الذى طرد من الحزب لدفاعه عن الإمبريالية والذى يصلح اليوم زعيماً لما يطلق عليه بألمانيا « الحزب الاشتراكي الديموقراطى » جدير أن يلحق بهو بسن بسبب دعوته إلى تأليف

« ولايات متحدة أوروبية » (بدون روسيا) بقصد العمل المشترك ضد « الأجناس السوداء بإفريقية » و « الحركة الإسلامية العظمى » ولغرض « الاحتفاظ بحيش وبحرية قويتين » ضد ائتلاف من الصين واليابان .. الخ والوصف الذى أورده شوكت جافرتز « للإمبريالية البريطانية » فى كتابه يوضح نفس المعالم الطفيلية . فقد تضاعف الدخل الأهلئ فى بريطانيا العظمى تقريباً فيما بين عامى ١٨٦٥ ، ١٨٩٨ ، بينما فى الفترة ذاتها زاد الدخل المتحصل من البلاد الواقعة فيما وراء البحار تسعة أمثال ما كان عليه . ولأن « ميزة » أو فضل الرأسمالية أنها تدرب السود على العمل والنشاط (ولم يكن ذلك بغير القهر طبعاً ..) فإن الخطر الناشئ عن الإمبريالية ينحصر فى أن أوربا ستخرج عن طائعها عبء المجهود الجثمانى ممثلاً فى الزراعة والتعدين أولاً ثم العمل الأشق فى الصناعة ثانياً ، ويُلحق بهذا العبء على أكتاف الأجناس الملونة بينما تقنع هى (أى أوربا) بتمثيل دور المقروض . وبهذه الطريقة قد تمهد للأجناس الملونة سبيل التحرر الاقتصادى أولاً والسياسى بعدئذ . وفى بريطانيا العظمى تزداد نسبة الأراضى التى تنزع من نطاق الزراعة وتخصص للرياضة والترفيه عن الأغنياء . وفى هذا يقول شوكت جافرتز « إن اسكتلنده أعظم ملعب فى العالم للأرستقراطية ، ويعيش هذا البلد على ماضيه وعلى أمثال مستر كار نيجى » . وتنفق بريطانيا العظمى سنوياً ١٤ مليون جنيه على سباق الخيل وصيد الثعالب ، وزاد عدد حملة السندات إلى حوالى المليون بينما تقل نسبة المنتجين إلى مجموع السكان .

السنة	عدد السكان (بالملايين)	عدد العمال (بالملايين) فى الصناعات الأساسية	نسبة المنتجين إلى السكان (%)
١٨٥١	١٣,٩	٤,١	٢٣
١٩٠١	٣٢,٥	٤,٩	١٥

حين يتحدث الباحثون البورجوازيون فى « الامبريالية البريطانية فى

بداية القرن العشرين « عن العمال في بريطانيا العظمى يضطرون إلى التمييز بين « الطبقة العليا » من العمال و « الطبقة الدنيا من البروليتاريا الصحيحة » . ومن صفوف الأولى أغلب رجال الجمعيات التعاونية واتحادات العمال وأعضاء الأندية الرياضية وكثير من الشيع الدينية . ونظام الانتخاب الذي لا يزال « يتضمن قيوداً تخرج الطبقة الدنيا من البروليتاريا الحقيقية من نطاقه » ملائم لمستواهم ! ولا يتحدث الكتاب إلا عن الطبقة العليا التي لا تمثل إلا أقلية العمال ، وذلك لتبدو حالة الطبقة العاملة ببريطانيا العظمى في مظهر طيب . فثلاً يُنظر إلى مشكلة العاطلين على أنها « مشكلة خاصة في الأغلب بمدينة لندن وبالطبقة الدنيا من العمال وهي ذات أهمية سياسية ضئيلة » . ويحسن أن نقول إنها قليلة الخطر والأهمية من الناحية السياسية بالنسبة إلى الساسة البورجوازيين وإلى الاتهازيين « ممن يدعون الانتساب إلى الاشتراكية » . ونمت صفة أخرى خاصة بالإمبريالية ولها اتصال بالحقائق التي نصفها ، ونقصد بذلك تناقص الهجرة من البلدان الإمبريالية وازديادها إليها من البلدان المتأخرة حيث الأجور منخفضة . فقد لاحظ هوبسن تضائل الهجرة من بريطانيا العظمى منذ سنة ١٨٩٤ إذ هاجر منها في تلك السنة ٢٤٢,٠٠٠ ثم هبط العدد إلى ١٦٩,٠٠٠ سنة . وبلغت هجرة الألمان أقصاها فيما بين عامي ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ إذ غادر البلاد ١,٠٥٣,٠٠٠ ثم نقص العدد في العقد التاليين إلى ٥٤٤,٠٠٠ بل وإلى ٣٤١,٠٠٠ . ومن جهة أخرى زاد الواقفون على ألمانيا من النمسا وإيطاليا وروسيا والبلدان الأخرى ، إذ يدل إحصاء ١٩٠٧ على أن عدد الأجانب بألمانيا كان ١,٣٤٢,٢٩٤ منهم ٤٤٠,٠٠٠ من العمال الصناعيين و ٢٥٧,٣٢٨ من الزراعيين . والجانب الأكبر من العمال المشغولين في فرنسا في صناعة التعدين من أهالي بولنده وإيطاليا وألمانيا . وفي الولايات المتحدة يمارس المهاجرون من أوروبا الشرقية والجنوبية أخطر المهن أجراً . بينما يستأثر الأمريكيون بأعلى نسبة من المقدمين والعمال ذوي الأجور الطيبة . إن الإمبريالية تشجع نحو خلق فئات متميزة في صفوف العمال وتبعدها عن جماهير البروليتاريا .

ومما ينبغي ملاحظته في حالة بريطانيا العظمى أن اتجاه الإمبريالية نحو تقسيم العمال على هذا النحو ، ونحو تشجيع الانتهازية في صفوفهم ، وبث الانحلال المؤقت في سير الحركة العمالية ، ظهر في تلك البلاد قبل انتهاء القرن التاسع عشر وابتداء العشرين بزمان لأن مظهرى الإمبريالية الأساسيين ، وهما الممتلكات الاستعمارية الواسعة والمركز الاحتكاري في الأسواق العالمية ، قد ظهرا واضحين في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر . ولأحظ ماركس وإنجلز تلك العلاقة بين الانتهازية في الحركة العمالية وبين الظواهر الإمبريالية للرأسمالية البريطانية خلال عقود عدة . وفي هذا قال إنجلز في كتابه إلى ماركس بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٥٨ : إن الطبقة العاملة الانجليزية تقرب شيئاً فشيئاً من الاندماج في دائرة البورجوازية . ويبدو أن الشعب الأكثر بورجوازية من سواه يهدف في النهاية إلى أن تكون به أرسنراطية بورجوازية وطبقة عمال بورجوازية فضلاً عن الطبقة البورجوازية ذاتها . ولعلنا نجد ما يبرر هذه الظاهرة إلى حد معين في حالة هذا الشعب الذي يستغل العالم بأسره . وفي خطاب بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٥١ تحدث إنجلز عن أسوأ طراز من اتحادات العمال إذ يدع قيادته في أيدي رجل قد اشترى الرأسماليون أو استخدمهم لصالحهم على الأقل . » وكتب كذلك إلى كاوتسكى (١٢ سبتمبر ١٨٨١) يقول : وتساءلني عن رأى العمال الانجليز في السياسة الاستعمارية . حسناً ، إنه لا يختلف فيها عنه في المسائل السياسية بوجه عام وعماء يراه البورجوازيون أنفسهم . ليس في البلاد حزب عمال ، ولا يوجد سوى المحافظون والاحرار الراديكاليون . أما العمال فيشاطرون غيرهم المرور لأن إنجلترا تحتكر السوق العمالية والمستعمرات . » (عبر إنجلز عن هذه الآراء في مقدمة كتابه « حالة الطبقة العاملة في إنجلترا » طبعة ١٨٩٢) .

وعلى ذلك نستطيع أن نقيي الأسباب والنتائج بوضوح . أما الأسباب فهي (١) استغلال هذا البلد للعالم أجمع . (٢) مركز إنجلترا الاحتكاري

في السوق العالمية . (٣) الاحتكار الاستعماري . وتتلخص النتائج في (١) أن فريقاً من الطبقة العاملة في بريطانيا العظمى يدخل في زمرة البورجوازية (٢) وأن فريقاً من هذه الطبقة يبيع لنفسه أن يترجمه قوم باعوا أنفسهم للبورجوازية أو على الأقل أصبحوا خدماً لها . لقد أتت إمبريالية تستغل القرن العشرين تقسيم العالم بين دول قلائل تستغل كل منها (أو تحمي الأرباح المالية) جزءاً من العالم أقل قليلاً مما كان موضع استغلال إنجلترا سنة ١٨٥٨ ، وتشغل كل منها مركزاً احتكاريّاً في السوق العالمية بفضل الشركات الموحدة ونقابات المنجيين والرأسمالية المالية والعلاقات بين المدين والدائن . وكل واحدة منها تتمتع إلى حد احتكار استعماري (وقد رأينا كيف أن ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة أي ٨٦ ٪ من مساحة الممتلكات الاستعمارية الكلية البالغة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ملك لست من الدول العظمى ، كما أن ما مساحته ٦١ مليوناً أي ما يعادل ٨١ ٪ ينتمي إلى ثلاث دول كبرى فقط) .

إن المظهر الذي يميز الموقف الحالي هو انتشار أحوال اقتصادية وسياسية لا يمكن إلا أن تزيد من استحالة التوفيق بين الإقطاعية والمصالح العامة والحيوية لحركة الطبقة العاملة . لقد تطورت الإمبريالية من بداية نافذة حتى صارت نظاماً له السيادة والسيطرة ، وأصبحت الاحتكارات الرأسمالية تشغل المحل الأول في الاقتصاد والسياسة ، وكمثل أقسام العالم . ومن جهة أخرى ، بعد أن كانت إنجلترا تشغل مركزاً احتكاريّاً لا ينازعها إياه أحد ، أصبحنا نرى دولاً استعمارية قلائل يناضل بعضها بعضاً في سبيل الحصول على نصيب من هذا الاحتكار ، وصار هذا النضال الشيء الذي يميز بداية القرن العشرين . وعلى ذلك فإن الإقطاعية لا تستطيع الفوز على الحركة العالمية في أي بلد مدى سنوات طويلة كما كان الشأن في إنجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكنها فضجت إلى حد كبير وفسدت في بلدان كثيرة وامتزجت تماماً بالسياسة البورجوازية على هيئة « وطنية اشتراكية متمصبة » .

الفصل التاسع

دراسة نقدية للامبريالية

يقصد بهذه العبارة، بمعناها الواسع الذي تنطوي عليه، ذلك الموقف الذي تقفه طبقات المجتمع المختلفة إزاء السياسة الامبريالية، بمعنى أن هذا الموقف أو هذه النظرة مما يمثل جانباً من مذهبية هذه الطبقات أي الفلسفة التي تمثّلها.

لقد رأينا المدى الواسع الذي بلغه تركّز الرأسمالية في أيدي قلائل، وكيف خلق هذا التركز شبكة واسعة دقيقة للغاية من صلات أخضعت صغار الرأسماليين ومتوسطيهم وصغار أصحاب العمل، كما ولّد من جهة أخرى الصراع الحاد بين المجموعات المالية في البلدان المختلفة في سبيل اقتسام العالم والتسلط على البلاد الأخرى — نقول أن هذا جميعه حمل الطبقات المالكة على الانحياز بكلّيتها إلى صف الامبريالية. وقد أصبح طابع العصر حماساً «عاماً» بشأن ما ينتظر أن تحقّقه الامبريالية. ودفاعاً حاراً عنها، وبذلك لكل مجهود مستطاع لإظهارها في صورة براقة. وسرت النظرة الامبريالية في صفوف الطبقة العاملة التي لا يفصلها عن غيرها حاجز لا يستطيع تخفيه.

وان الذين يتزعمون ما يقال له اليوم في ألمانيا «الحزب الاشتراكي الديموقراطي» لجديرون حقاً أن نسميهم الامبرياليين الاشتراكيين، لأنهم اشتراكيون بألسنتهم وأقوالهم، وإمبرياليون بقلوبهم وأفعالهم. أي أن ظاهرهم يباين حقيقتهم وباطنهم. ولكن لاحظ هوبسن في عام ١٩٠٢ وجود إمبرياليين فابيين «من ينتمون إلى الجمعية الفابية (١) الانتهازية بالإنجلترا».

(١) Fabian Society وهي جمعية اشتراكية ظهرت بالإنجلترا في أواخر القرن الماضي.
(العرب — الطبقة الثابتة)

١٩٠٥

ودفاع الكتاب والدعاة البوجوازيين عن الامبريالية متستر نوعاً
 يحاولون به إخفاء سيطرتها الكاملة وأصولها العميقة ، وهم يسمعون جاهدين
 نحو تركيز الاهتمام في التفاصيل والخواص الثانوية وصرف النظر عن جوهر
 الموضوع والعنصر الاساسى فيه ، وذلك بما يتقدمون به من مشروعات
 « إصلاح » تدعو الى السخيرية ، ومن قبيل ذلك الاقتراح بأن يتولى البوليس
 الإشراف على الشركات الموحدة والمصارف الخ . ولكننا نلقى نقراً أوتى من
 الصراحة والجفاء والجرأة القدر الذى يحمله على الاعتراف بسخافة فكرة
 « إصلاح » المظاهر الاساسية للامبريالية . ولنضرب مثلاً من الامبرياليين
 الالمان يحاولون في مجلة « محفوظات الاقتصاد العالمى » تتبع حركات التحرير
 القوى في المستعمرات وبخاصة ما تتبع منها دولا غير ألمانيا . ترى القوم
 يلفتون النظر إلى حركات الغليان والاحتجاج بالهند وناتان (جنوب افريقية)
 وجزر الهند الشرقية الهولندية . وعاق أحدهم على تقرير انجائزى صدر
 متضمناً الخطب التى ألقاها ممثلو الشعوب المحكومة بافريقية وآسيا وأوربا
 في المؤتمر المنعقد في يوليو (٢٨ — ٣٠) من عام ١٩١٠ ، فقال :
 « يحدثون أن علينا محاربة الامبريالية ، وأن على الدول المسيطرة أن تعترف
 بحق الشعوب المحكومة فى الاستقلال الذاتى ، وأن من المتعين إنشاء محكمة
 دولية تشرف على تنفيذ المعاهدات التى تعقدها العظماءات ^(١) مع الشعوب
 الضعيفة . ولكننا لا نرى أكثر من الافصاح عن هذه « الأمنيات الصالحة »
 ولا نجد أثراً ينم عن ادراك للحقيقة التى تقول ان الامبريالية مرتبطة
 بالأنشائية فى صورتها الزاهنة ارتباطاً لا تنفصم عراه » !! وعلى ذلك لا
 نجد أيضاً دليلاً على الادراك بأن صراعاً صريحاً ضد الامبريالية هو صراع
 لا أمل فيه إذا اقتصر النزاع على احتجاجات على نواح معينة من أعمالها
 المتطرفة المشعة بصفة خاصة . وبما أن إصلاح أساس الامبريالية « خداع
 و « أمنية صالحة » ولما كان البوجوازيون الذين يمثلون الشعوب المهضومة

(١) نقصد بهذه الكلمة « الدول الكبرى » Powers (المغرب — الطبعة الثانية) .

الحقوق لا « يتقدمون » أبعد من هذا ، فإن الممثلين البورجوازيين للأمم
الحاكمة يسرون إلى الوراء : أى إلى موقف الذلة والخنوع إزالة الامبريالية
وإن أخفوا ذلك تحت ستار عبارات « العلم » و « المنطق » . . . حقاً ذلك !!
تنحصر المسألة الأساسية في نقد الامبريالية فيما يلي : هل إصلاح أساس
الامبريالية في دائرة المستطاع ؟ وهل نسير الى الامام نحو زيادة حدة مظاهر
الصراع المتولدة عنها ، أم إلى الوراء نحو تخفيف وطأة هذه العداوات ؟ وإذا
كانت الظواهر السياسية للامبريالية ذات صفة رجعية على طول الخط ، وإذا
ازداد الاضطهاد القوي الناجم عن استبداد الأقلية الحاكمة من رجال المال
وزوال المنافسة الحرة ، لهذا نجد في كافة الأمم الامبريالية تقريباً منذ بداية
القرن العشرين حركة مناهضة للامبريالية تزعمها فريق يمثل البورجوازية
الصغيرة . إن ابتعاد كAUTOSKY والاتحاد الدولي المنتمى إليه ، عن الماركسية
ليتمثل في أنه لم يكلف نفسه عناء مقاومة هذه النزعة الإصلاحية من جانب
البورجوازية الصغيرة أو لم يكن قادراً على ذلك خسب ، بل في أنه امتزج
بهذه الجماعة من الوجهة العملية واندرج في دائرتها .

لقد أثارت الحرب الاستعمارية ضد أسبانيا (١٨٩٨) معارضة خصوم
الامبريالية في الولايات المتحدة ، فأعلنوا أنها حرب « إجرامية » وحملوا على
ضم أراض أجنبية لمخافة ذلك روح الدستور ، واستنكروا « خدعة جنجو
العادرة » التي لعبها الأمريكيون على أجوينالدو زعيم القبلين (إذ وعدوه
باستقلال بلاده ثم حنثوا بوعدهم وأنزلوا جنودهم إلى القبلين وضموها إلى
سلطانهم) . واستشهد المعارضون بقول لنكولن « حين يحكم الرجل الأبيض
نفسه فهنا حكم ذاتي ، أما إذا حكم نفسه وغيره لم يعد للحكم الذاتي وجود
وإنما نجد مكانه استبداداً » . غير أن هذا النقد كله لا يزيد عن كونه « أمنية
صالحة » مادام لا يعترف بالرابطة التي لا تنفصم بين الامبريالية والشركات
الموحدة وبالتالي بين الامبريالية ونفس القواعد التي تقوم عليها الرأسمالية ،
ومادام يتجنب إثارة مسألة القوى التي خلقتها الرأسمالية الكبيرة وتطورها .

هذا أيضا هو الموقف الذي اتخذته هوبسن في نقده للإمبريالية ، وهو قد سبق كاوتسكي حين اعترض على « حتمية الامبريالية » وحين دعا إلى الحاجة إلى رفع مقدرة الناس الاستهلاكية (في ظل الرأسمالية طبعاً) . أما نظرية البورجوازية الصغيرة في نقد الامبريالية وسيطرة المصارف وحكم الأقلية المالية ، فقد عبر عنها والتزمها الكتاب الذين اقتبسنا منهم مراراً أمثال أفاد ، ا. لانسبرج ، ل. اشفيش ، وفيكتور بيرارد الفرنسي صاحب كتاب « انجلترا والسيطرة الاستعمارية » وهو كتاب سطحي صدر عام ١٩٠٠ . وهؤلاء الكتاب جميعاً ممن لا يمتنون بصلة إلى الماركسية يظهرون التباين بين الإمبريالية وبين المنافسة الحرة والديموقراطية . فهم يستذكرون « مشروع سكة حديد بغداد » لأنه يؤدي إلى المنازعات والحرب ، وهم كذلك يمترون عن « أمانهم الصالحة بصدد حلول السلام الخ . وينطبق نفس الامر على ا. نبارك الذي جمع إحصائيات عن الإصداارات الدولية من الأسهم والسندات ، وبعد أن حسب مئات البلايين من الفروقات التي تمثل قيمة « دولية » صاح قائلًا (١٩١٢) . أمن الجائز الاعتقاد بإمكان اضطراب حل السلام . . وبأن شخصاً يجراً إزاء هذه الأرقام الضخمة أن يثير حرباً ؟ .

ليس هناك ما يثير الدهشة إزاء هذه البساطة في التفكير من جانب الاقتصاديين البورجوازيين . وفضلاً عن هذا فمن صالحهم التظاهر بمثل هذا الاخلاص البريء وأن يتحدثوا « جدياً » عن السلام في ظل الإمبريالية . ولكن ماذا يتبقى من ماركسية كاوتسكي حين يتخذ في سنوات ١٩١٤ — ١٥ — ١٦ موقف الإصلاحيين البورجوازيين ، ويؤكد « اتفاق الجميع بخصوص السلام (ويقصد بهم الإمبرياليين وأدعياء الاشتراكية ودعاة السلم الاشتراكيين) . وهو بدلاً من أن يحلل الإمبريالية إلى عناصرها ويكشف عن عمق متناقضاتها لا نجد لديه سوى « أمنية صالحة » داعية إلى الإصلاح لي طرح هذا التحليل جانباً ويتحاشاه ويمرض عنه . وإليك مثال عن الطريقة التي بها ينتقد كاوتسكي الامبريالية من الناحية الاقتصادية . تدل الإحصائيات

عن تجارة بريطانيا العظمى من الواردات والصادرات مع مصر لعامي ١٨٧٢ ،
١٩١٢ على أن نمو هذه التجارة كان أبطأ سرعة منه في حالة التجارة البريطانية
بوجه عام . ومن هذا يستخلص كاوتسكى النتيجة الآتية : « ليس هناك
من سبب يحملنا على الظن بأن تجارة بريطانيا العظمى مع مصر كانت تكون
أقل نمواً لو كانت خاضعة لمجرد فعل العوامل الاقتصادية غير المحصورة
بالاحتلال العسكري . إن الحافز للدول اليوم على التوسع يمكن أن يزيد
بطريق الديمقراطية السلمية خير مما لو اعتمد على أساليب الاستعمار العنيفة » .

هذه الحجة التي يرددها مستر سمكتاتور حامل درع كاوتسكى (وهو
الروسي الذي يعد حامياً لدعاة الوطنية المتعصبة) تكون الأساس الذي
يقوم عليه انتقاد كاوتسكى للامبريالية ، وهذا هو السبب الذي يلزمنا أن
نعالجها بتفصيل أكبر ، وسنبداً بعبارة من هلفردنج الذي اقتبس كافة
صائغى النظريات من الاشتراكيين « بالاجماع » النتائج التي وصل اليها ، كما
صرح بذلك كاوتسكى في مناسبات كثيرة ، وبخاصة في ابريل سنة ١٩١٥ .
وإليك قول هلفردنج « ليست مهمة البروليتاريا أن توضح التباين بين
السياسة الرأسمالية التقدمية وسياسة العصر المنصرم — عصر حرية التجارة
والعداء للدولة . إن جواب البروليتاريا على السياسة الاقتصادية للرأسمالية
المالية والامبريالية لا يمكن أن يكون عودة المنافسة الحرة التي أصبحت
غاية رجعية ، ولكن الهدف هو القضاء التام على المنافسة عن طريق إلغاء
الرأسمالية » .

لقد انحرف كاوتسكى عن الماركسية لمناصرته في عصر الرأسمالية المالية
« هدفاً رجعياً » و « ديموقراطيات سلمية » و « فعل العوامل الاقتصادية
وحده » . لأن هذا الهدف الأعلى يجذبنا من الناحية الموضوعية من مرحلة
الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسمالية غير الاحتكارية ، فهو إذن إحدى
خدع المدرسة الإصلاحية والأعيانها .

إن التجارة مع مصر (أو مع أية مستعمرة أو شبه مستعمرة أخرى)

كان يمكن أن تنمو بطريقة أفضل بدون الاحتلال العسكرى ، وبدون الإمبريالية ، وبدون الرأسمالية . ماذا يراد بهذا ؟ يراد به أن نمو الرأسمالية يكون أسرع لو لم تقيد المنافسة الحرة بواسطة الاحتكارات بوجه عام وبواسطة « صلات » الرأسمالية المالية أو نيرها « أى الاحتكار » ، ولو لم تقيدها الملكية الاحتكارية للمستعمرات من جانب بلدان معينة . لا يمكن أن يكون لحجة كاوتسكى معنى آخر . وهذا « المعنى » لا يدل على شئ . ولنفرض مجرد الجدل أن فى استطاعة المنافسة الحرة بدون أى نوع من أنواع الاحتكار ، أن تنمى الرأسمالية والتجارة بسرعة أعظم : أليس من الحقائق الثابتة أنه كلما أسرع نمو التجارة والرأسمالية عظم تركيز الانتاج ورأس المال هذا التركيز الباعث على الاحتكار ؟ ولقد نشأت الاحتكارات حتى الآن عن طريق المنافسة الحرة . وحتى إذا كانت الاحتكارات بدأت الآن تؤخر التقدم فليس فى هذا ما ينهض حجة لصالح المنافسة الحرة التى أصبحت مستحيلة ما دامت قد بعثت على الاحتكار .

فهما قلبت حجة كاوتسكى على مختلف وجوها فلن تلق فيها سوى الرجمية والإصلاحية البورجوازية . وحتى إذا عدلنا هذه الحجة وقلنا كما فعل سبكتاتور إن نمو تجارة المستعمرات البريطانية مع إنجلترا أبطأ منه مع البلدان الأخرى ، فإن هذا أيضا لن ينقذ كاوتسكى ، لأن الذى يوجه الضربة إلى إنجلترا هو الاحتكار والامبريالية أيضا ، وليكنهما الاحتكار والامبريالية من جانب دولة أخرى (كأمريكا وألمانيا) . ومن المعلوم أن نقابات المنتجين قد خلقت شكلا جديدا غريبا من الرسوم الجركية الحامية فتحمى السلع المعدة للإصدار (كما لاحظ إنجلز فى الجزء الثالث من كتاب « رأس المال ») ، ونعلم أيضا أن نقابات المنتجين والرأسمالية المالية اتخذت أسلوبا خاصا بها وهو إصدار السلع بأسعار لا تقبل مزاحمة ، وهو ما يعرف عند الانجليز باسم « إغراق الأسواق » . فى داخل الدولة تبيع النقابة سلعها بسعر مرتفع يحدده الاحتكار ، ولكنها تبيعها فى الخارج بسعر

منخفض بحيث تتمكن من تحطيم المنافسين ، ومن توسيع نطاق انتاجها إلى الحد الأقصى . . الح . فإذا كانت تجارة ألمانيا مع المستعمرات البريطانية أسرع نمواً من تجارة إنجلترا مع هذه المستعمرات ، ففي هذا دليل على أن الإمبريالية الألمانية أحدث عهداً وأشد قوة وأعظم تنظيماً من زميلتها البريطانية أو أرق منها بتعبير آخر . ولكن هذه الحقيقة لا تثبت مطلقاً « تفوق » أو « أفضلية » حرية التجارة لأننا هنا لسنا إزاء حرب بين حرية التجارة من جهة والحماية وتبعية المستعمرات للدولة الحاكمة من جهة أخرى ، وإنما نحن أمام صراع بين إمبرياليتين ، واحتكاريين ، ومجموعتين من الرأسمالية المالية . إن تفوق الإمبريالية الألمانية على البريطانية أقوى من الحاجز الذي تقيمه حدود المستعمرات أو الرسوم الجمركية الحامية . أما أن نلجأ إلى مثل هذه الحجج دفاعاً عن المنافسة الحرة و « الديمقراطية السلمية » فنلغو الفاهة ومعناه أننا ننسى المظاهر والصفات الضرورية للإمبريالية ، وأن نستبدل بالماركسية تلك النزعة الإصلاحية البورجوازية .

ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى الاقتصادى البورجوازي الانسبرج الذى يشابه كاوتسكى فى أن نقده للإمبريالية يمثل وجهة نظر البورجوازية الصغيرة ، يدرس الاحصائيات التجارية بطريقة أقرب إلى الطريقة العلمية . فهو لا يكتفى بأن يعقد الموازنة بين بلد يختاره عفواً أو مستعمرة وبين البلدان الأخرى ، ولكنه يدرس تجارة الصادرات لدولة إمبريالية (١) مع البلدان التى تعتمد عليها مالياً أى تقترض الأموال منها (٢) ومع البلدان التى تستقل مالياً عنها ، وقد حصل على النتائج التالية :

صادرات ألمانيا

(مقدره بملايين الماركات)

البلدان التي تعتمد على ألمانيا مالياً	١٨٨٩	١٩٠٨	٠/١ نسبة الزيادة	البلدان المستقلة عن ألمانيا مالياً	١٨٨٩	١٩٠٨	٠/١ نسبة الزيادة
رومانيا	٤٨,٢	٧,٨	٤٧	بريطانيا العظمى	٦٥١,٨	٩٩٧,٤	٥٣
البرتغال	١٩	٣٢,٨	٧٣	فرنسا	٢١٠,٢	٤٣٧,٩	١٠٨
الأرجنتين	٦٠,٧	١٤٧	١٤٣	بلجيكا	١٣٧,٢	٣٢٢,٨	١٣٥
البرازيل	٤٨,٧	٨٤,٥	٧٣	سويسرا	١٧٧,٤	٤٠١,١	١٢٧
شيلي	٢٨,٣	٥٢,٤	٨٥	أستراليا	٢١,٢	٦٤,٥	٢٠٥
تركيا	٢٩,٩	٦٤	١١٤	جزر الهند الشرقية والهندية	٨,٨	٤٠,٧	٣٦٣
المجموع الكلى	٢٣٤,٨	٤٥١,٥	٩٢	المجموع الكلى	١٢٠٦,٦	٢٢٦٤,٤	٨٧

لم يجمع لانسبرج الأرقام . ولذا فن الغريب أنه عجز عن ملاحظة أنه إذا كانت هذه الأرقام تدل على شيء فإنها تثبت أنه على خطأ ، لأن صادرات ألمانيا إلى البلاد المعتمدة عليها مالياً قد نمت بسرعة أكبر وإن يكن هذا النمو طفيفاً نوعاً بالنسبة إلى الصادرات إلى البلدان المستقلة مالياً عن ألمانيا (ويلاحظ أننا وضعنا خطأ تحت « إذا » للتأكيد ، لأن الأرقام بعيدة عن الوفاء) . وقد كتب لانسبرج عن العلاقة بين تجارة الصادرات والقروض يقول : « في ١٨٩٠ - ١٨٩١ طرح قرض لرومانيا عن طريق المصارف الألمانية التي سبق أن قدمت مبالغ على حساب القرض في السنوات السابقة . واستخدم معظم القرض في شراء معدات السكك الحديدية من ألمانيا لحساب رومانيا . وبلغت صادرات ألمانيا إلى رومانيا ٥٥ مليوناً من الماركات سنة ١٨٩١ ثم هبطت إلى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ في السنة التالية ، ثم تقابل قيمتها حتى كانت ٢٥,٤٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٠٠ ، ولم تصل إلى رقم ١٨٩١ إلا في

السنوات الأخيرة بفضل بضع قروض جديدة . وعلى أثر قروض (١٨٨١-٨٩) ارتفعت صادرات المانيا إلى البرتغال إلى ٢١,١٠٠,٠٠٠ (١٨٩٠) ثم هبطت في العامين التاليين إلى ١٦,٢٠٠,٠٠٠ ، ٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ، ولم تسترجع مستواها السابق إلا في سنة ١٩٠٣ . وتجارة ألمانيا مع الأرجنتين مثال آخر أشد وضوحا . فعلى أثر قروض ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ بلغت الصادرات ٦٠,٧٠٠,٠٠٠ (١٨٨٩) ولكنها لم تتعد ١٨,٦٠٠,٠٠٠ بعد عامين ، أى أقل من ثلث ما كانت عليه ، ولم تبلغ ذلك المستوى إلا في عام ١٩٠١ وتخطته نتيجة قروض جديدة عقدتها الدولة والبلديات ، مصحوبة بمبالغ لبناء محطات توليد الكهرباء وعمليات ائتمانية أخرى . وارتفعت الصادرات إلى شيلي إلى ٤٥,٢٠٠,٠٠٠ (١٨٩٢) بمسئولية المفاوضات بشأن قرض عام ١٨٨٩ ثم هبطت في السنة التالية إلى ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ . وفي سنة ١٩٠٦ قدمت المصارف الألمانية قرضا لشيلي تلاه ارتفاع الصادرات في سنة ١٩٠٧ إلى ٨٤,٧٠٠,٠٠٠ ، ثم أعقب ذلك هبوطها ثانيا إلى ٥٢,٤٠٠,٠٠٠ عام ١٩٠٨ . «

من هذه الحقائق يستخلص لانسبرج المغزى الأدبي الباعث على التسليمة والذي يمثل وجهة نظرية البورجوازية الصغيرة ، فيقول إننا نستطيع أن نرى عدم استقرار وانتظام تجارة الصادرات إذا ارتبطت بالقرض ، وضرر استثمار رأس المال بالخارج بدلا من إنشاء الصناعة المحلية « بطريقة فجيعة » و « بانسجام » ، وكيف أن هذا البقشيش الذي يدفعه كروب في ترويج القروض الخارجية « كثير الكلفة » . . . ولكن الحقائق واضحة ، فزيادة الصادرات وثيق الصلة بالحيل الخادعة التي تاجأ إليها الرأسمالية المادية أي لا تلتقي بالا إلى المبادئ البورجوازية في الاخلاق ، وإنما يعينها أن تساخ النور مرتين فهي تحصل على أرباح من القرض ، ثم تجني أرباحا أخرى من نفس القرض الذي يستخدمه المقرض في الشراء من كروب ، أوفى ببيع المواد اللازمة لمدا الخطوط الحديدية من نقابة الصليب الح « .

ونعيد القول مرة أخرى إننا لا نمد الأرقام التي أوردناها لانسبرج كاملة
 لكننا اقتبسناها لسببين : أولهما أنها أقرب إلى الطريقة العملية مما ذكره
 كاوتسكي وسببنا ثور ، وثانيهما أن لانسبرج أوضح الطريقة القديمة للمعالجة
 الموضوع . وينبغي لمن يدرس مغزى الرأسمالية المالية بخصوص الصادرات
 الخ أن يكون قادرا على تمييز العلاقة بين الصادرات ذاتها وبصفة خاصة وبين
 الأعباء المالية ، وكذلك العلاقة بينهما وبين السلع بواسطة نقابات المنتجين
 وغير ذلك . أما الاكتفاء بالموازنة بين المستعمرات وأشباهها ، وبين
 إمبريالية وأخرى ، وبين شبه مستعمرة أو مستعمرة (كهر) وكافة البلدان
 الأخرى فمعناه أننا نتجاشى النقطة الرئيسية في الموضوع ونعمل على تلطيفها
 وتخفيفها . إن النقد النظري الذي يوجهه كاوتسكي إلى الإمبريالية لا علاقة له
 بالماركسية وليس سوى مقدمة الدعاية في سبيل المسالمة والاتحاد مع الانتهازيين
 الوطنيين المتعصبين ، والسبب في هذا أن نقده يتجنب ويطمس المتناقضات
 الأساسية العميقة الأصول التي تنطوي عليها الإمبريالية ، وهي المتناقضات
 بين الاحتكار والمنافسة القائمة إلى جانبه ، وبين « العمليات » الضخمة
 (والأرباح الطائلة) التي تقوم بها الرأسمالية المالية والتجارة « الزهية » في
 السوق الحرة وبين الهيئات المتحدة والشركات الموحدة من جهة والصناعة
 الخارجة عن نطاق هذه الشركة الموحدة من جهة أخرى . الخ .

والنظرية ذات السمعة السيئة عن « الإمبريالية العليا » التي ابتدعها
 كاوتسكي هي نظرية رجعية كذلك ، وما عليك إلا الموازنة بين الحجج التي
 أدلى بها عام ١٩١٥ وما أوردته هوبسن سنة ١٩٠٢ في هذا الموضوع .
 وهذا ما يقول كاوتسكي « سواء من غير المستطاع أن تحل محل السياسة
 الإمبريالية الحالية سياسة إمبريالية عليا يترتب عليها الاستغلال المشترك من
 جانب اتحاد عالمي من الرأسمالية المالية بدلا من المنافسة القائمة الآن بين
 مجموعات الرأسمالية في البلدان المختلفة . وعلى كل حال يمكن تصور مثل هذا
 المظهر الجديد للرأسمالية ... فهل في الإمكان تحقيق ذلك ؟ لا تزال تعوزنا

المقدمات اللازمة للدلاء برأى في هذه القضية والإجابة عن هذا السؤال .
وهالك ما سطر هوبسن من قبل « لقد أنشأ العالم المسيحي عدداً قايلاً من
الامبراطوريات الاتحادية يتبع كلاً منها عدد من الشعوب غير المتمدينة
الخاضعة أو التابعة لها . ويبدو أن هذه الظاهرة هي التطور المشروع
للاتجاهات الحالية ، وهو تطور قد يتيح أكبر الأمل في حلول السلام الدائم
على أساس من « الإمبريالية المتداخلة » *inter-imperialism* .

فما دعاه كاوتسكى « الإمبريالية العليا » (أى ذات الطابع العالمى) سماه
هوبسن من قبله بثلاث عشرة سنة « الإمبريالية المتداخلة » . وإذا استثنينا
ما صممه كاوتسكى من صوغ كلمة جديدة حاذقة أو إحلال المقطع اللاتينى
ultra مكان *inter* فإن ما سام به الرجل في ميدان الفكر « العالمى » ينحصر
في أنه أطلق الماركسية على ما وصفه هوبسن بأنه ادعاءات القساوسة الإنجليز .
كان من الطبيعى بعد حرب البوير أن تبذل هذه الطبقة الجليلة كل جهدها
لتعزيز الطبقة الوسطى والعمال في إنجلترا عن أقاربهم الذين راحوا ضحية
تلك الحرب ، وعن الفرائث الباهظة التى اضطروا إلى دفعها حتى يكفل ذلك
أرباحاً أكثر للمالين الإنجليز وأى تعزيزية خير من أن يقال لهم إن الامبريالية
ليست بهذا القدر من السوء ، وإنما تقرب من الإمبريالية المتداخلة (أو
العليا) اذ تعدم بالسلام الدائم ؟ ومهما كانت طيبة نوايا القساوسة الإنجليز
وكاوتسكى العاطفى ، فالمعنى الموضوعى أو الاجتماعى الحقيقى لنظرية كاوتسكى
هو أنها وسيلة غاية في الرجعية يراد بها تعزيزية الجماهير بالأمل في إمكان حلول
السلام الدائم في ظل الرأسمالية ، ويراد بها ألا تقع أنظارهم على المداوات
الشديدة والمشاكل الحادة التى تميز العصر الحالى ، وبذا يعيشون على الأمل
الكاذب في قيام « إمبريالية عليا » خيالية في المستقبل . ليست نظرية
كاوتسكى « الماركسية » إلا خداع الجماهير .

وفي الحقيقة ما علينا إلا أن نوازن الحقائق المعروفة التى لا تخفى الجدل
حتى نزداد اقتناعاً ببطلان هذه الآمال التى يلوح بها كاوتسكى للعمال الألمان

(وزملائهم في جميع البلدان) . ولننظر الى الهند والهند الصينية والصين ، فهذه البلدان الثلاث التي هي في حكم المستعمرات أو أشباه المستعمرات يقطنها ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ مليون نفس ، تستغلها الرأسمالية المالية في عدة بلدان امبريالية هي بريطانيا العظمى وفرنسا واليابان والولايات المتحدة . لنفرض أن هذه البلدان الامبريالية عقدت تحالفات كل منها ضد الآخر بقصد حماية وتوسيع نطاق ممتلكاتهم ومصالحهم ومناطق نفوذهم في هذه الدول الآسيوية ، فيترتب على هذا أن تكون هذه التحالفات عبادة عن « إمبريالية متداخلة » . ولنفرض أن جميع هذه البلدان الامبريالية تتفق فيما بينها على اقتسام هذه الأقاليم « بوسيلة سلمية » فهذا الاتفاق يكون تحالفاً يمثل « الرأسمالية الدولية المتحدة » . وفي الواقع عقدت تحالفات من هذا النوع في القرن العشرين وأخصها بالذكر ما يتعلق بالصين . هنا نتساءل : هل يمكن « أن نتصور » أن يكون لهذه التحالفات سوى طابع « مؤقت » وأنها تقضى على كافة أنواع وأشكال المنازعات والاحتكاك والصراع ؟ وهذا مع فرض بقاء النظام الرأسمالي سليماً وهو الفرض الذي يقول به كAUTSKY فعلاً . لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بالنفي إذ لا يمكن أن يكون هناك أساس يمكن تصوّره في ظل الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات إلا بحسبان قوة الأطراف الداخلة في عملية الاقتسام أي قوتها العامة والاقتصادية والمالية والحربية الخ . وقوة هؤلاء المقسمين لا تتغير بدرجة متساوية إذ أنه في ظل الرأسمالية لا يتحقق استواء نمو مخنّاف المشروعات والشركات الموحدة وفروع الصناعة أو البلدان . فمثلاً نصف قرن كانت ألمانيا دولة رأسمالية لا تذكر بالقياس إلى انجلترا ، وكذلك كانت اليابان بالنسبة إلى روسيا . فهل يمكن أن نتصور ثبات أو عدم تغير القوى النسبية للدول الامبريالية في خلال عشر سنوات أو عشرين سنة ؟ هذا أمر لا يمكن تصوّره مطلقاً .

وعلى ذلك فهذه التحالفات من الطابع الإمبريالي « المتداخل » أو « الأعلى »

لا نعدو أن تكون في ظل حقائق النظام الرأسمالي ، لا في مهارات المساواة
الإنجليزية وكاوتسكي « الماركسي » الألماني ، سوى هدنة بين فترات من الحروب
مهما كان الشكل الذي تتخذه هذه المحالفات ، كأن تكون تحالفاً إمبريالياً
ضد آخر ، أو محالفة عامة من جميع الدول الإمبريالية . هذه المحالفات السلمية
تمهد السبيل لقيام الحروب ، وهي بدورها تتولد عن هذه الحروب . فكأن
كلّ منهما شرط ضروري لوجود الآخر ، مما يولد أشكالاً متعاقبة من الصراع
السلمي والمسلح ناشئة عن أساس واحد وهو العلاقات والروابط الإمبريالية
بين اقتصاديات العالم وسياساته . وإذا الغرض تهدئة العمال والتوفيق بينهم
وبين الوطنيين المتعصبين من أدعياء الاشتراكية الذين هجروا الماركسية
وانحازوا إلى جانب البورجوازية ، نجد كاوتسكي الحكيم يتناول السلسلة
الواحدة فيفصل حلقة عن الأخرى ، وهو على هذا النحو يفهم التحالف
عن الصراع المسلح الذي قد ينشب في الغد والذي يمسد الطريق لتحالف
« سلمي آخر » بين الدول يراد به اقتسام تركيا مثلاً بعد ذلك ، وهكذا
دواليك . كان كاوتسكي ، بدلاً من أن يوضح الرابطة الحيوية بين فترات
السلام الإمبريالي وفترات الحروب الإمبريالية ، يضع أمام أنظار العمال
فكرة مجردة عن أي معنى أو حياة حتى يحملهم على مساهمة قادتهم الذين
تجردوا من الحيوية والنشاط .

وقد وضع الكاتب الأمريكي David Jayne Hill كتاباً عن « تاريخ
الدبلوماسية في التطور الدولي بأوروبا » أشار في مقدمته إلى الفترات التالية
في تاريخ الدبلوماسية المعاصر ، وهي (١) الفترة الثورية (٢) الحركة
الديمقراطية (٣) الفترة الحالية من « الإمبريالية التجارية » . ويقسم كاتب
آخر تاريخ سياسة بريطانيا العظمى الخارجية منذ سنة ١٨٧٠ إلى المراحل
الأربع التالية : (١) المرحلة الآسيوية وفيها وقفت إنجلترا في وجه الزحف
الرومي في آسيا الوسطى صوب الهند (٢) المرحلة الإفريقية (وتقع فيما
بين عامي ١٨٩٥ ، ١٩٠٢ تقريباً) وهي في فترة النضال ضد فرنسا في سبيل

اقتسام إفريقية (حادث فاشوده الذى وقع سنة ١٨٩٨ وكانت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى) . (٣) المرحلة الآسيوية الثانية (وتتميز بالتحالف مع اليابان ضد روسيا) . (٤) المرحلة الأوروبية والطابع الغالب عليها السياسة المعادية لألمانيا . « إن المناوشات السياسية بين الطلائع والمراكز الامامية تقع في الميدان المسمى » . هذا ما كتب المصرفي ريسر عام ١٩٠٥ وهو يرينا كيف اتجهت أعمال الرأسماليين المالية الفرنسية في إيطاليا نحو عقد تحالف سيامي بين الدولتين ، وكيف أخذ الصراع يشتد وينمو بين بريطانيا العظمى وألمانيا بصدد بلاد فارس وبين كافة الرأسماليين بأوروبا بصدد القروض الصينية وهكذا . ها أنت مستطيع أن تبصر الحقيقة الحية التي تنطوى عليها هذه المحالقات السلمية ذات الطابع الامبريالى العالمى الأعلى من حيث ارتباطها بالمنازعات الامبريالية العادية ارتباطا لا تنفصم عراه ! إن كاوتسكى يفعل أبعد المتناقضات الامبريالية غوراً ، وعمله هدام معناه حتما تزيين الامبريالية ، وهذه النعمة التي يضرب عليها نلسها في نقده المظاهر السياسية للإمبريالية . إن الامبريالية هي عهد الرأسمالية المألجة والاحتكارات التي تؤدي في كل مكان إلى السعى الحثيث في سبيل التسلط لا الحرية . والنتيجة المترتبة على هذا رجعية على طول الخط مهما كان النظام السيامى ، وازدياد بالغ القدر لحدة ألوان الصراع القائم في هذا الميدان ذاته . وبصفة خاصة يعظم نير الاستبداد القومى والجهاد في سبيل ضم الاراضى ، أى انتهاك حرمة الاستقلال (إذ الضم إن هو إلا خرق لحق الشعوب في تقرير مصيرها) .

ويوجه هالفردنج بحق النظر إلى العلاقة بين الامبريالية وازدياد الاستبداد القومى ، وفي هذا يقول : « وفيما يتعلق بالبلدان التي تم الاستيلاء عليها حديثاً نجد أن الرأسمالية الوافدة عليها تزيد من حدة المتناقضات وتوقظ الشعور القومى في الشعوب وتدفعها إلى مقاومة الخلاء في أوطانها . ومن السهل أن تتحول هذه المقاومة إلى أساليب هي خطر يهدد رؤوس الأموال الأجنبية . فتعرض العلاقات القديمة الاجتماعية إلى انقلاب شامل ، ويؤزل

«الغشاء الزراعى البعيد العهد والذي ميز تلك الشعوب التى لا تاويخ لها» ،
وتجذب الرأسمالية هذه الإمم إلى دائرتها . وبعمر الزمن تزودها الرأسمالية
بالادوات والموارد التى تلزم هذه الشعوب والتى تستخدمها فى سبيل تحرير
ذاتها وفى تحقيق الهدف الذى كان يعتبره الأوربيون من قبل هدفاً سامياً ،
وهو إنشاء دولة قومية واحدة على اعتبار أن ذلك هو سبيل الحرية الاقتصادية
والثقافية . هذه الحركة القومية فى سبيل الاستقلال تهدد رؤوس الاموال
الأوربية فى أمن الميادين التى تملكها والتى تبشر بتحقيق أعظم الخير والربح .
وهنا لا نجد رؤوس الاموال الأوربية وسيلة للاحتفاظ بسيطرتها وسلطانها
سوى زيادة استخدام أساليب العنف والقمع .

وينبغى أن نضيف إلى ما تقدم أن الامر غير مقصور على البلاد المستعمرة
حديثاً . فى البلدان التى فتحت قديماً تؤدى الامبريالية إلى الضم ، وازدياد
الاستبداد بالشعوب المحكومة ، وشدة المقاومة من جانب سكانها . أما
كاوتسكى فبدلاً من أن يقاوم حدة الرجعية السياسية المتولدة عن
الإمبريالية ، نراه يطمس معالم هذه المسألة الهامة الجدية وهى استحالة
الانسجام أو الاتحاد مع دعاة الانتهازية فى عصر السيطرة الاستعمارية هذا .
فى الوقت الذى يعترض فيه على أعمال الضم ، يفعل ذلك بأسلوب يقبله
هؤلاء القوم ولا يسيئهم . وهو يتجه بالحديث إلى الألمان ويتغافل عمداً عن
أمر ذى أهمية قصوى ونقصد بذلك استيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين .
وسنضرب المثل التالى لندلل به على قيمة هذا « الخبل العقلى » . لنفرض أن
يابانياً استنكر ما أقدمت عليه الولايات المتحدة من ضم جزر الفلبين ، فهل
يصدق الناس أن استنكار الرجل راجع إلى أنه يفرغ من أمثال هذه الأساليب ،
أم أنه يفعل ذلك لأنه يشعر برغبة ملحة فى امتلاك الفلبين ؟ وألاً فنضطر أن
نعترف بإخلاص الرجل فى الحرب التى يشنها على سياسة الضم إذا حارب
استيلاء اليابان على كوريا وحث بلاده على منح هذه الأخيرة حق الانفصال
عن اليابان ؟

إن تحليل كاوتسكى النظرى للإمبريالية ، ونقده الاقتصادى والسياسى لها . تسودها تماماً روح لانتفك مع الماركسية مطلقاً ، لأنه يفعل أويتجاهل أعمق متناقضات الرأسمالية ، ويسعى جاهداً للاحتفاظ بالوحدة المتداعية الأركان مع الاتهازية فى الحركة العمالية بأوروبا مهما كلف ذلك الجهد من نحن .

الفصل العاشر

مركز الامبريالية في التاريخ

رأينا أن جوهر الامبريالية الصحيح هو أنها رأسمالية الاحتكار . وهذه الحقيقة ذاتها تحدد مركز الامبريالية في التاريخ ، لأن الاحتكار الذي قام على أساس المنافسة الحرة وتولد عنها حقاً هو مرحلة الانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام اجتماعي اقتصادي أرق منه . ويجدر بنا أن نلاحظ بصفة خاصة أشكال الاحتكار الرئيسية الأربعة أو المظاهر الرئيسية الأربعة للرأسمالية الاحتكارية ، وهذه جميعها الطابع الذي يتميز به العهد الذي نستعرضه .

مركز

أولاً : نشأ الاحتكار حين بلغ تركيز الإنتاج مرحلة متقدمة من تطوره وهذا يشير إلى الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية ~~من~~ اتحادات المنتجين ، والنقابات ، والشركات الموحدة . وقد رأينا الدور الهام الذي تلعبه هذه الهيئات في الحياة الاقتصادية الحديثة . وفي بداية القرن العشرين صارت للاحتكارات الغلبة التامة في البلدان المتقدمة . ورغم أن الخطوات الأولى في سبيل تكوين اتحادات المنتجين قد اتخذت في البلدان المتمتعة بالحماية عن طريق الرسوم الجمركية العالية (كالألمانيا وأمريكا) فإننا نلاحظ أن هذه الظاهرة الأساسية ، وهي نشأة الاحتكار نتيجة تركيز الانتاج ، لم يتأخر العهد بها طويلاً في إنجلترا التي كانت متبعة نظام حرية التجارة .

ثانياً : عجلت الاحتكارات عملية الاستحواذ على أهم مصادر المواد الأولية ، وبخاصة لصناعاتي الفحم والحديد ، وهما من الصناعات الأساسية التي فاقت سواها في المجتمع الرأسمالي من حيث التنظيم النقابي . وقد زاد احتكار مصادر المواد الأولية من قوة رأس المال الكبير إلى درجة هائلة ،

من - المواد الأولية

كما اشتهد بسبب ذلك النضال بين الصناعة الداخلة في نطاق الشركات الموحدة وزميلاتها الخارجية عن هذه الدائرة .

ثالثاً : نشأ الاحتكار عن المصارف التي تحولت من ^{مصارف} مشروعات « وسيطة » متواضعة ، فصارت محتكرة للرأسمالية المالية . فحوالى ثلاث أو خمس من أعظم المصارف في كل من البلدان الرأسمالية الرئيسية قد حققت « الاتحاد الشخصى » بين كل من رأس المال الصناعى ورأس المال المصرفى ، وركزت في أيديها التصرف في ملايين الملايين التي تمثل أو تكون الجانب الأعظم من رأس مال بلدانها بأكملها ودخلها . وأبرز المظاهر التي يبدو فيها هذا الاحتكار قيام أقلية حاكمة من رجال المال ، بسطت شبكة واسعة من علاقات جعلت كافة المؤسسات السياسية ، والاقتصادية في المجتمع البورجوازي المعاصر بلا استثناء تعتمد عليها وتبعية لها وتخضع لسلطانها .

رابعاً : تولد الاحتكار عن السياسة الاستعمارية . فالى جانب الدوافع « القديمة » على انتهاز سياسة استعمارية ، أضافت الرأسمالية المالية إليها باعناً آخر ! وهو النضال في سبيل الحصول على مصادر المواد الأولية وتصدير رأس المال ، والاستحواذ على « مناطق النفوذ » أى مجالى العمايات الراححة والامتيازات والأرباح الاحتكارية وما إليها وبالاختصار نقول : إن هذا الباعث الجديد هو الصراع في سبيل الاستيلاء على الأقاليم الاقتصادية على وجه العموم . حينما كانت المستعمرات الأوروبية في إفريقيا عبارة عن عشر أراضى هذه القارة (كما كان الحال سنة ١٨٧٦) استطاعت السياسة الاستعمارية أن تنمو بوسائل خلاف الاحتكار ، أى « بالاختطاف الحر » للأقاليم اللازمة ، إن أردنا التعبير . أما وقد تم الاستيلاء على تسعة أعشار القارة (سنة ١٩٠٠ تقريباً) ، وكل اقتسام العالم ، بدأ بالضرورة عهد الاحتكار الاستعماري ، وأعقبته تبعاً لذلك فترة نضال حاد لاقتسام العالم وإجراء تقسيم جديد .

نعلم إلى أى حد عمل رأس المال الاحتكاري على ازدياد حدة متناقضات

الرأسمالية ، ويكفي دليلاً على صحة القول أن نذكر أمرين ، وهما : ارتفاع تكاليف المعيشة ، وقوة الشركات الموحدة . وفي حدة هذه المتناقضات نجد القوة الدافعة في هذه الفترة الانتقالية من التاريخ ، وهي الفترة التي بدأت في الوقت الذي تم فيه انتصار الرأسمالية المالية العالمية .

إن قيام الاحتكارات ، وسيطرة أقلية من أرباب المال ، وصراع السيادة مكان السعى في سبيل الحرية ، والاستغلال الذي يخضع له عدد كبير من مقاريد من الشعوب الصغيرة أو الضعيفة على أيدي فئة قليلة العدد من الأمم المتفوقة نراء وقوة — نقول إن هذه جميعاً خلقت المظاهر التي تميز الإمبريالية ، الأمر الذي يحملنا على وصف الأخيرة بأنها رأسمالية طفيلية متداعية آخذة في الانحلال . ومن الاتجاهات المصاحبة للإمبريالية ذلك الذي يزداد وضوحاً باطراد وازدياد ونقص به ظهور الدولة « حاملة السندات » أي التي تعيش على ما تنقرض من أموال ، والتي فيها تحمي الطبقة البورجوازية على الأدواح التي تديرها الصادات من رؤوس الأموال أو على « الكوبونات » بتعبير آخر . ومن الخطأ أن يتبادر إلى الظن أن هذا الاتجاه نحو الانحلال يستبعد إمكان النمو السريع للرأسمالية . إنه لا يستبعد أمراً كهذا . ففي عصر الإمبريالية نجد في فروع معينة من الصناعة ، وفئات معينة من البورجوازية ، وبلدان معينة ، ما ينم عن واحد أو آخر من هذه الاتجاهات . وعلى وجه العموم نقول إن الرأسمالية تنمو مخطى أسرع من ذي قبل ، ولكن لا يتوقف الأمر في هذا النمو عند ازدياد عدم استوائه ، بل إن ظاهرة عدم الاستواء هذه تبدو بوجه خاص في انحلال البلدان التي تعد أغنى من غيرها رأس مال

(كما هو حال إنجلترا) . وفيما يتعلق بسرعة تقدم ألمانيا الاقتصادية نجد ريسر مؤلف كتاب عن المصارف الألمانية العظيم يقرر ما يأتي :

« إن التقدم الذي حدث في الفترة السابقة (١٨٤٨ — ١٨٧٠) والذي لم يكن بطيئاً تماماً ؛ يعادل بالنسبة إلى تقدم الاقتصاد الألماني عموماً

والمصرفية الألمانية خلال الفترة الحالية (١٨٧٠ - ١٩٠٥) ؛ الفارق بين عربية البريد وبين السفر في أيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة والسيارة اليوم . . . وهذه الأخيرة إذ تخترق الطرقات سرا لا تعرض للخطر الأبرياء ممن يسرون على أقدامهم خصب ؛ بل إنها تعرض له أولئك الذين في داخلها . ونجد بالمثل أن الرأسمالية المالية التي تقدمت بمثل هذه السرعة ليست راجية (لأنها نمت بمثل هذه السرعة) عن الانتقال إلى مرحلة امتلاك المستعمرات من الدول الأعظم ثراء ، ذلك الامتلاك « الهاديء الساكن » وإن لم تقتصر الوسيلة على النوع السلمي منها . ففي الولايات المتحدة نلاحظ أن التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة كان أسرع منه في ألمانيا ، ولهذا السبب ذاته تبرز الصفة الطفيلية للرأسمالية الأمريكية الحديثة بوجه خاص . ومن جهة أخرى لو ازننا بين البورجوازية في أمريكا الجمهورية والبورجوازية في ألمانيا واليابان المملكتين ، لوجدنا أن هذه الموازنة تظهر لنا أن أشد الاختلافات السياسية وضوحاً تصبح غير ذات بال في العصر الامبريالي ، لأن هذه الاختلافات غير ذات أهمية بوجه عام ، بل لأن المسألة خلال هذا العصر مسألة بورجوازية ذات مظاهر من الطفيلية محدودة معينة .

X إن الأرباح العالية التي يحصل عليها الرأسماليون في أحد فروع الصناعة أو البلدان الوفيرة العدد تجعل من المستطاع اقتصادياً إفساد فئات فردية من الطبقة العاملة بل وأقلية كبيرة العدد نوعاً في بعض الأحيان ، ويمكن الرأسماليين من أن يستميلوا إلى جانبهم أفراد هذه الجماعة في صناعة معينة أو دولة معينة ضد الصناعات الأخرى أو الدول الأخرى . ومما يزيد السعي إلى هذا ازدياد العداء والصراع بين الدول الامبريالية في سبيل اقتسام العالم . ومن هنا تنشأ تلك الصلة بين الامبريالية والانتهازية التي ظهرت في إنجلترا في تاريخ مبكر وبطريقة أوضح ، لأن مظاهر معينة من التطور الامبريالي كانت ملحوظة في تلك البلاد قبل غيرها .

ويحاول بعض الكتاب ، ، ومنهم ل . مارتوف مثلاً ، أن يتعاشوا

حقيقة وجود علاقة بين الإمبريالية والانتهازية في الحركة العمالية ، وهي الشيء البارز الآن بنوع خاص . فترام يلجأون إلى حجج بالية طابعها التفاوضي (على طريقة كاوتسكي وهويسمانس) ويقولون : إن قضية خصوم الرأسمالية كانت تكون مدعاة لليأس لو أن الرأسمالية التقدمية هي التي أدت إلى ازدياد الانتهازية ، أو لو أن أكثر العمال أجراً هم الذين يميلون إلى الانتهازية الخ . وجدير بنا ألا نخدعنا « التفاوض » الذي من هذا اللون ، فهو تفاؤل يراد به إخفاء الانتهازية . وفي الحقيقة ليس في سرعة نمو الانتهازية وصفته المثيرة ما يعد ضماناً بأن فوزها سيستمر طويلاً ، لأن نضوج البشور الخبيثة في الجسم السليم يسبب تفتحها وانفجارها وخلاص الجسم منها . إن أشد الناس خطراً هم أولئك الذين لا يريدون أن يدركوا أن الصراع ضد الإمبريالية زيف وخداع إن لم يكن وثيق الارتباط بالنضال ضد سياسة الانتهاز ومسايرة القراص والظروف .

من كل ما سبق قوله عن كنهه الإمبريالية الاقتصادية يتعين علينا أن نعرفها بأنها رأسمالية في دور انتقال ، أو بعبارة أدنى إلى الدقة والضببط ، وأسمالية على وشك الموت والقضاء . ومن المفيد بهذا الصدد أن نذكر ونلاحظ أن الكتاب الاقتصاديين البورجوازيين . حين يصفون الرأسمالية الحديثة غالباً ما يستخدمون اصطلاحات « كالتدخل » و « انعدام العزلة » الخ ، طبقاً لوظائفها ومجري تطورها . فإن المصارف « ليست مشروطات أعمال خاصة صرفة ، بل إنها لتخرج أكثر فأكثر عن نطاق نظم العمل الخاص المصرف » . وريسر نفسه الذي استخدم هذه الاصطلاحات والعبوات التي اقتبسناها آنفاً ، يعلن بكل معاني الجذ أن « نبوءة » الماركسيين بخصوص « الاشتراكية » لم تتحقق ! .

وما الذي تم عليه كلمة « تدخل » ؟ إنها تعبر عن أشد مظاهر العملية الحادثة أمام أعيننا بروزاً . إنها تظهر أن المراقب يعد الأشجار المنفصلة بعضها عن بعض دون أن يرى الغابة . إنها تظهره رجلاً قد طفت عليه المادة

الأولية وهو عاجز عن إدراك مغزاها وتقدير أهميتها . إن ملكية الأسهم والعلاقات القائمة بين أصحاب الملكية الخاصة ، « تتداخل بطريقة عرضية أي بمحض الصدفة » . ولكن العامل الذي يقوم على أساسه هذا التداخل هو علاقات الانتاج الاجتماعية المتغيرة . عند ما تمتد حدود مشروع ضخ ، ويعظم طبقاً لخطوة موضوعة مورد المواد الأولية الأساسية اللازمة لعشرات الملايين من الناس ، وعندما تنقل هذه المواد الأولية إلى أصالح أماكن الانتاج التي تبعد مئات وألوف الأميال — وذلك بطريقة منتظمة منظمة ، وعند ما يتولى مركز واحد إدارة مراحل العمل المتعاقبة حتى صناعة أنواع مختلفة من السلع التامة الصنع ، وعند ما توزع هذه المنتجات طبقاً لنظام مرسوم بين عشرات المئات من ملايين المستهلكين (كما في حالة توزيع زيت البترول في أمريكا وألمانيا بواسطة شركة « استاندارد أويل » الأمريكية) — نقول إنه عند ما يتم هذا فن الواضح أن الذي أمامنا هو الإنتاج ذو الصورة الاجتماعية لا « التداخل » ، وأن الذي نشاهده هو أن العلاقات الاقتصادية الخاصة وعلاقات الملكية الخاصة عبارة عن القشرة التي لم تعد تلائم محتوياتها ، والقشرة التي لا بد أن تبدأ في الانحلال إذا تأجل تخطيطها بأساليب اصطناعية ، والقشرة التي تستمر في حالة التحلل لفترة طويلة نوعاً من الزمن (بخاصة إذا أُطيل علاج الخراج الانتهازي) ولكن لا بد حتماً في النهاية من زوال هذه القشرة .

ويقول شولز جافرنتر الذي يعجب في حماس بالإمبريالية الألمانية :
 « إذ يعهد إلى إثني عشر شخصاً بالإدارة العليا للمصارف الألمانية ، فإن عملهم يكون — حتى في الوقت الحاضر — أعظم أهمية بالنسبة إلى الصالح العام من عمل أغلبية وزراء الدولة » . (يجد المؤلف من المناسب إغفال (التداخل) بين المصرفيين والوزراء وأساتين الصناعة وحملة السندات) .
 وإذا تصورنا التحقيق الكامل لانتجاهات التطور التي لاحظناها ، من اتحاد رأس مال الأمة النقدي بالمصارف ، وتكوين نقابات تضم المصارف وتحول

رأس مال الأمة الاستثمارى إلى أوراق مالية — نقول فى هذه الحالة تتحقق نبوءة سان سيمون الباهرة . إن فوزى الانتاج الحالية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية لا تنمو بتنظيم وانسجام ، ويجب أن تفسح الطريق للتنظيم فى الانتاج . لن يعد تنظيم الانتاج فى أيدي نفر من رجال الصناعة كل منهم متباعد ومستقل عن الآخر وجاهل بحاجيات الانسان الاقتصادية ، وإنما ستمولى هذا التنظيم مؤسسة اجتماعية ، فتتألف هيئة مركزية للإدارة وتشرف من أفق أعلى على ميادين الاقتصاد الاجتماعى الواسعة ، وتنظيم هذا الاقتصاد لصالح المجتمع بأسره ؛ وتستطيع أن تعهد بأدوات الانتاج إلى الأيدي الصالحة لهذه المهمة ، وتعمل فوق ذلك كله على توفر الانسجام الدائم بين الانتاج والاستهلاك . لقد وجدت منشآت أخذت على مائتها نوعاً من تنظيم العمل الاقتصادى ، وهذه هى المصارف . إن تحقق نبوءات سان سيمون ودخولها فى حلبة الممكنات أمر لا يزال مطوياً فى حجب المستقبل ولسكننا سائرون نحو تحقيقها — أى إلى الماركسية التى تخالف ما تخيل ماركس ، وإن اقتصر الاختلاف على الشكل .

حقاً إن هذا تنفيذ ساحق للماركسية إنه تراجع عن تحليل ماركس العلمى الدقيق إلى خيال سان سيمون . إن مقال به سان سيمون يدل على عبقرية صاحبه ، ولكنه لا يعدو حد الخيال والحديث والتخمين .

القسم الثانى

ويشمل

— أول —

عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة التالية لحرب (١٩١٤ — ١٨) ، وذلك لإتمام البحث الذى وضعه لينين ودعم النظريات التى أوردتها فيه .

— ثانيا —

تعليق شامل وتحليل دقيق

مقتبسة من كتاب

New Data on Lenin's Imperialism

للأستاذين

فارجا و مندلسن

أولا - ملاحق

ملحق رقم (١)

(١) تركيز الانتاج في صناعة كل من ألمانيا وفرنسا

فرنسا		ألمانيا		
بدونها	بما في ذلك الأتراس واللورين			
١٩٢٦	١٩٣١	١٩٢٦	١٩٣٣	١٩٢٥
<u>المنشآت</u>				
١,٥٦٠,٩١٨	١,٧٢١,٢١٢	١,٥١٥,٣٨٢	٣,٥٤١,٨٠٩	٣,٤٨٩,٣٧٤
١٤,٧٣٧	١٢,٣٩٤	١٣,٩٠٩	٢٩,٠٠٤	٤٣,٠٩٩
٠,٩٤	٠,٧٢	٠,٩١	٠,٨	١,٢
<u>العمال (بالملايين)</u>				
٧,١	٦,٣	٦,٧	١٤,٦	١٨,٧
٣,٢	٢,٦	٣	٥,٥	٨,٩
٤٥,١	٤١,٣	٤٤,٨	٣٨	٤٧,٦
<u>منشآت</u>				
٣٩٧	٣١١	٣٦٢	٦٣٩	١١٢٢
١	٠,٧	٠,٩	١,٢٢	٢,٥
٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١٨	٠,٠٣٢
١٤,١	١١,١	١٣,٤	٨,٤	١٣,٤
			٣٢,٤	٤١,٢
			٣١,٧	٤١,٦

المنشآت الصغيرة في ألمانيا (٥ عمال فما دون ذلك)

عددها : ٣١٠٩١٩٤ (١٩٢٥) ٩٠٦٤ ٣,٢٥٤ (١٩٣٣)

نسبتها إلى الصناعة كلها من حيث (١) العدد (٨٩١ - ٩١٩) (ب) القوة المحركة

البخارية والكهربائية (٧٦ - ١١٤) (١٠)

(ب) تركيز الانتاج في الولايات المتحدة

منشآت قيمة منتجات كل منها أكثر من ٥٠٠ دولار			
١٩٢٩	١٩٣٣	١٩١٤	
٢١٠,٩٥٩	١٩٦,٣٠٩	١٧٧,١١٠	مجموع المنشآت الكلية :
٨,٨	٨,٦	٦,٩	العمال في جميع المنشآت (بالملايين)
٧٠,٤	٦٠,٦	٤٢	قيمة المنتجات (بلايين الدولارات)
			منشآت ذات إنتاج يزيد عن مليون دولار سنوياً (ونسبتها إلى الكل %) :
(٥,٦) ١١,٧٦٣	(٥,٣) ١٠,٣٢٧	(٢,٢) ٣,٨١٩	العدد
(٥٨) ٥,١	(٥٦,٨) ٥	(٣٦,٢) ٢,٥	عدد عمالها (بالملايين)
(٦٩,٣) ٤٨,٨	(٦٦,٣) ٤٠,٢	(٤٩,٢) ١١,٨	قيمة المنتجات (بلايين الدولارات)

(ح) تابع الولايات المتحدة

السنة	جميع الصناعة	مفشات تستخدم من العمال		
		لغاية ٥	٦ — ٥٠	أكثر من ٥٠
	مشتريات ذات إنتاج يزيد عن ٥٠٠ دولار سنويا			المجموع السكاني أكثر من ١٠٠٠
١٩١٤	١٧٧,١١٠	عدد	المفشات	٦٤٨
١٩٣٣	١٤١,٧٦٩	٧٥,٦٣٨	٧٦,٨٣٣	٢٤,٦٣٩
١٩١٤	٦,٨٩٦	عدد	العمال	١,٢٥٥
١٩٣٣	٦,٠٥٦	٦١,٦٧٠	٥٨,٧٥٢	٢١,٣٤٧
١٩٢٩	٤٢,٩٣١	١٨٣	١٣٤٤	٥,٣٦٩
١٩١٤	١٠٠	١٥٨	١,٠٤٦	٤,٨٥٢
١٩٣٣	١٠٠	القوى	الآلية	١١,٥٨٢
١٩٢٩	١٠٠	(حسب عدد	المفشات وعدد العمال)	٣٥,٣٣٤
١٩١٤	١٠٠	٢٧,٤٢,٧	١٩,٥٤٣,٤	١٨,٢٠,٤
١٩٣٣	١٠٠	٢,٦٤٣,٥	١٧,٣٤١,٤	٨٠,١١٥,١
١٩٢٩	١٠٠	(حسب القوة	الحركة)	٢٧
١٩١٤	١٠٠	٣,٩	١٣,٨	٨٢,٣

مركز المنتجات في الصناعة البترطانية

المشتريات حسب عدد من يستخدم فيها من العمال												
١٠٠٠ فأكثر	٩٩٩-٣٠٠	٢٩٩-٥٠	٤٩-١١	١٠٠٠ فأكثر	٩٩٩-٣٠٠	٢٩٩-٥٠	٤٩-١١	١٠٠٠ فأكثر	٩٩٩-٣٠٠	٢٩٩-٥٠	٥٠-١١	
حسب عدد الأشخاص المستخدمين في المشتريات (٠/٠)				عدد عمالها (بالآلاف)				عدد المشتريات				
٢٥,٦	٣٣	٣٢,٧	٨,٧	١٢٦	١٦٣	١٦٦	٤٣	٦٨	٣١٩	١,٣٣٩	١,٦٥١	الحديد والصلب
٥,٤	٢٨,٤	٤٧,٨	١٨,٣	٦	٣١	٥٢	٢٠	٥	٦٤	٤٧٠	٧٩٤	المعادن غير الحديدية
١٧,٥	٣١,٩	٤٤,٥	٦,١	١٧٤	٣١٧	٤٤٣	٦١	٩٢	٦٦٢	٣,٣٤٩	٢,٢٤٤	عمل المنسوجات
١٠	٢٤,٧	٤٥,٥	١٩,٧	٤٨	١١٨	٢١٧	٩٤	٣٢	٢٥٣	١,٩٣١	٣,٨٨٦	الملايس والأحذية وأغذية الرأس

(هـ) مركز الانتاج في اليابان

السنة	جميع الصناعة		المنشآت التي تستخدم من العمال			
			٥٠ — ٥٠٠		١٠٠٠ — ٥٠٠٠	
	المنشآت	العمال بالآلاف	ب	أ	ب	أ
١٩١٤	٣١,٧١٧	٩٤٨	٢٨,٥٥٠	٣٦٦	٤٢١	٨٥
١٩٢٦	٥١,٩٠٦	١٨٧٥	٤٦,٧١٩	٥٨١	٤,٩٣٩	٧٨٢
١٩٣٣	٧٢,٦٠٥	٢٠١٠	٦٦,٥٩٦	٧٣٢	٥,٨٣٠	٩١٢

النسبة المئوية الى الصناعة كلها (حسب عدد المنشآت والعمال)

السنة	جميع الصناعة منشآت - عمال	منشآت	عمال	منشآت	عمال	منشآت	عمال
١٩١٤	١٠٠	٩٠	٣٨,٦	٩,٧	٤٤,٤	٠,٣	١٧
١٩٢٦	١٠٠	٩٠	٣١	٩,٥	٤١,٧	٠,٥	٢٧,٣
١٩٣١	١٠٠	٩١,٥	٣٥,٧	٨,٢	٤٧,٤	٠,٣	١٦,٩
١٩٣٣	١٠٠	٩١,٧	٣٦,٤	٨,١	٤٥,٤	٠,٢	١٨,٢

ويلاحظ بشأن عام ١٩٣١ وجود نقص في عدد المنشآت الكبرى (١٠٠٠ عامل فأكثر) وفي عدد عمالها . ونلاحظ كذلك زيادة في عدد المنشآت الصغيرة ويمثل هذا بما يأتي : (١) إحصائيات المصانع الواردة في الجدول لم تدخل في حسابها العمال الذين يستخدمون بصفة مؤقتة والذين زاد عددهم كثيرا في المصانع الكبرى أثناء الأزمة ، ولهذا أدخلت بعض

المنشآت الكبرى في عداد الصغرى نظراً لأن عدد العمال المستخدمين بصفة دائمة كان أقل من ١٠٠٠ عامل . (٢) عدم حساب المنشآت الضخمة المشتغلة بإنتاج المواد الحربية . (٣) بسبب الأزيمة خففت بعض المنشآت الكبرى عدد عمالها ، ثم زاد التناقص بسبب التوسع في عملية التنظيم العلمى الرشيد للصناعة . (٤) ترجع الزيادة في عدد المنشآت الصغيرة إلى أنه نظراً لظروف اليابان الاقتصادية الخاصة ترى بعض المنشآت الكبرى أن من الأرجح لها أن تجعل إنتاج بعض مصنوعات بواسطة المنشآت الصغرى المعتمدة عليها والخاضعة لسلطانها واستغلالها .

ازدياد المنشآت الموزعة في الصناعة

اشتدت هذه العملية خلال الفترة التى بين الحربين ، وكانت اتجاهاتها الرئيسية على النحو التالى :

أولاً — زيادة هائلة في حجم المنشآت المتحدة : زاد إنتاج اتحاد الصلب بالولايات المتحدة فبلغ ٢١٠٩ مليوناً من الأطنان سنة ١٩٢٩ ، واستخدم ٢٣٧,٠٠٠ من العمال ، ووصل رأس ماله الثابت سنة ١٩٣٢ إلى ١٦٥١ من ملايين الدولارات . ولهذه الشركة الموحدة ١٤٣ منشأة تشمل كل حلقة في عملية الإنتاج . وتملك وسائل النقل الحديدية والمائية ، ولها منشآت خاصة بخزن وبيع المنتجات . وتأسست بألمانيا سنة ١٩٢٦ أعظم هيئة متحدة في صناعة الحديد والصلب Vereinigte Stahlwerke ، وكان عدد عمالها وموظفيها ١٧٧,٠٠٠ (١٩٢٩) وبلغ نصيبها من إنتاج البلاد كالاتى : ٢٠ ٪ (فخم) ، ٥٠ ٪ (سبائك الحديد) ، ٤٠ ٪ (صلب) .

ثانياً — اتساع نطاق الإنتاج الموحد وبخاصة بسبب عظم نمو الصناعة الكيماوية أثناء الحرب وما بعدها .

ثالثاً — إنشاء مؤسسات موحدة قوية في الصناعة الخفيفة ومن أمثلة ذلك شركة باتا التي تنتج سنوياً (٢٦ — ٣٠) مليون زوج من الأحذية ، ولها مذبغة ومحطة توليد كهرباء وورش هندسية وغازات الخ .

الامتيازات في بريطانيا العظمى

(١) اتسعت شركة فيكرز بعد الحرب الأولى وانضمت إلى أرمسترونج سنة ١٩٢٨ ، وفي العام التالي كونت مع كاميل ليرد اتحاد الصاب البريطاني English Steel Corporation وهو أعظم هيئة متحدة للصاب في البلاد ، ولها أسهم في ١٢ شركة كبيرة أخرى (١٩٣٣) ، وتملك مشروعات في كندا وأستراليا وأسمانيا ورومانيا وبوغسلافيا واليابان الخ . وقدر رأس مال الشركات الرئيسية في هذا الاتحاد الضخم بمبلغ ٤٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٣) .

(٢) "بمقتضى قانون السكك الحديدية (١٩٢١) انضمت ١٢١ شركة لتكوين ٤ شركات احتكارية رأس مالها ١,١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٥) .

عدد نقابات المتعدين في ألمانيا

السنة	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٣٠	وكان عددها (١٩٣١) ١٧٠ (بريطانيا
العدد	١٠٠٠	١٥٠٠	٢١٠٠	العظمى) ٨٠ (فرنسا) .

وكانت نقابات ألمانيا تسيطر على ٥٠ ٪ من الإنتاج الصناعي .

امتياز الاختراعات

تستخدم شركة جنرال إلكتريك (ورأس مالها ٢٢٥ مليون دولار) في معاملها للأبحاث العلمية ما يقرب من ٣٠٠ مهندس . وتنفق سنوياً من ١٠ الى ١٥ مليون دولار .

الحكومات وتشجيع الاتجاه نحو الامتياز

خلال الازمة العالمية عمدت حكومات عدة إلى إجراءات ترمي إلى التكوين
الاجبارى لنقابات المنتجين . ففي ألمانيا النازية صدر قانون في هذا الصدد
(١٥ يوليو ١٩٣٣) ، وفي مارس سنة ١٩٣٤ حُرِّم إنشاء مصانع جديدة
في صناعة الساعات . وفي سبتمبر سنة ١٩٣٣ تقرر إنشاء كارتل بصفة مؤقتة
تضم كافة الشركات التي تعمل في نهري الالب والأودر . وبمقتضى قوانين
الفحم الصادرة في بريطانيا العظمى (٣٢٠ ، ١٩٣٠) تكونت ١٧ نقابة إقليمية
بقصد الرقابة على الانتاج والأسعار وتنظيم الصناعة تنظيمًا علميًا سليمًا . وفي
إيطاليا الفاشية صدر قانون في ١٦ يونيه ١٩٣٢ أعقبه تكوين نقابات في
صناعات القطن والقنب والحرير والأصبغة .

الامتيازات في اليابان

كانت نقابات المنتجين باليابان تسيطر على جميع الصناعات الأساسية
وفي هذه النقابات تقوم بالدور البارز شركات يملكها نفر قليل من
ملوك المال .

الصناعة	السنة	المجموع الكلى	مال النقابة والشركات المتصلة بها
الفحم	١٩٣٠	٢٥,٣ (مليون طن)	٢٤,٢
القطن	١٩٢٨	٧,٠٦٤,٠٠٠ (مغزل)	٦,٩٠٢,٠٠٠

رأس المال المدفوع للشركات التي تسيطر عليها أعظم المؤسسات اليابانية

اسم المؤسسة	رأس مال هذه الشركات (٤٤٤٤٤٤ Yen)	النسبة إلى المجموع الكلي لرأس مال الشركات في اليابان
متسوى	١٩٠٦	١٥
متسويشي	٢٠٤٥	١٦
سوميتمو	١٢٠٧	٩
ياسودا	١٨٤٤	١٤

ملحق رقم (٢)

(١) مركز المصارف في المملكة المتحدة

عدد المصارف المساهمة الإنجليزية ونسبة الودائع فيها (٠/٠)

السنة	رأس المال مليون جنيه فأكثر في المصارف الخمس الكبرى	١ — ٢ مليون	لغاية ٢ مليون	جميع المصارف
١٩٢٤	٢٠ ٧٢,٤ ٠/٠	٦ ٤,٢٠ ٠/٠	٣ ١,٠ ٠/٠	٢٩ ٩٥,٧ ٠/٠
١٩٢٩	٢٠ ٧٣,٥ ٠/٠	٥ ٣,١ ٠/٠	٢ ١,٠ ٠/٠	٢٧ ٩٦,٨ ٠/٠
١٩٣٦	٢٠ ٧٤,٦ ٠/٠	٤ ١,٧ ٠/٠	٢ ٢,٠ ٠/٠	٢٦ ٩٨,١ ٠/٠

(١) ما عدا بنك إنجلترا ومصارف دولة أيرلند الحرة .

عدد المصارف الاهلية بالولايات المتحدة والنسبة المئوية للمودائع بها

السنة	برأس مال أكثر من ٥ مليون دولار	١ — ٥	أقل من مليون
١٩٢٣	٢١	١٠٠	٨٠٦٤
١٩٣٠	٣٩	١٧٧	٦٨٢٢
١٩٣٤	٤٠	١٨٢	٥٢٤٥

وكان المجموع الكلي لعدد المصارف بالولايات المتحدة ٢٦٢٧٤ (١٩١٤)،
٣٠٥٦٠ (١٩٢١)، ٢٥١١٠ (١٩٢٩)، ١٥٧٥٢ (١٩٣٦).

مركز المصارف في اليابان

السنة	المصارف الخمس العظمى مجموع ودائعها (بلايين الين)	النسبة المئوية إلى مجموع ودائع جميع المصارف التجارية الخاصة
١٩٢٦	٢٢٣٣	٢٤,٣
١٩٢٩	٣٢١٠	٣٤,٦
١٩٣٦	٤٥٨٥	٤١,٩

عدد المصارف باليابان : ٢١٥٥ (١٩١٤)، ٢٠٠٩ (١٩٢١)، ١٠٠١ (١٩٣٥)،
٥٦٣ (١٩٢٩).

الاستغلال الاقتصادي لموارد المصارف

توزيع القروض في ٤ مصارف كبرى ببرلين وفروعه (١ أكتوبر ١٩٣١)

حدود القروض (بالملايين)	عدد القروض .%	المجموع السككي بلايين الماركات .%	متوسط حدود القروض بالملايين
لغاية ٢٠.٠٠٠	٨٤,٦ ١٥٨,٧٣٠	٥١,٨ ٧,٩	٣,١٦١
من ٢٠.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠	١٠,٩ ٤٠,٥٦٨	٩٠,٨ — ١٤,٢	٤٤,١٤٥
القروض الصغيرة والمتوسطة	٩٥,٥ ١٧٩,٢٩٨	١٤٠,٩,٨ ٢٢,١	٧,٨٦٣
١٠٠.٠٠٠ — ٥٠٠.٠٠٠	٣,٥ ٦٥١٦	١٤٠,٨,٩ ٢٢	٢١٦,٢١٧
٥٠٠.٠٠٠ — ٢.٠٠٠.٠٠٠	٠,٨ ١٤٩٦	١٤٤٥,١ ٠,٨	٩٦٦,٠٠٧
أكثر من مليونين	٠,٢ ٣٩٠	٢١٣٧ ٣٣,٤	٥,٤٧٩,٣٤١
المجموع السككي	١٠٠ ١٧٨,٧٠٠	٦٤٠٠,٧ ١٠٠	٣٤,١٠١

رأس المال المملوك والمقترض في الشركات المساهمة (ألمانيا ١٩٣٣)

رأس مال كل شركة (بلايين الماركات)	عدد الشركات في كل مجموعة من نوع خاص	رأس المال المملوك	رأس المال المقترض	نسبة المقترض إلى المملوك .%
لغاية ١٠	٦	٣١,٤	٦,٦	٢١
١٠ — ٢٠	٦	٩٣,٧	٢٧,٦	٢٩,٥
٢٠ — ٣٠	٥	١١٧,٧	٤٧	٣٩,٩
٣٠ — ٥٠	٩	٣٤٢,٥	١٧٣	٥٠,٥
٥٠ — ١٠٠	٤	٢٣٣,٨	١٤٩,٣	٦٣,٩
١٠٠ — ١٠٠	٣	١٤٤٦,٣	١٢٤٤,٣	٨٦,١

التغيرات النسبية في الودائع بالمصارف وصناديق التوفير
الودائع (ببلايين الماركات)

السنة	انجلترا		فرنسا		ألمانيا		الولايات المتحدة	
	مصارف	صناديق توفير	مصارف	صناديق توفير	مصارف	صناديق توفير	مصارف	صناديق توفير
١٩١٣	٣٠,٩	٥,٢	٥,٥	٤,٧	١٠,١	٤	١٩,٧	٥٢,٦
١٩٢٨	٧٢	٨,٤	٧,٨	٤,٥	١٦,٦	—	٧,٢	١٨٠,٦
١٩٣٦	٧٨,٩	١٣,٢	٦,٤	٩,٧	٩,٤	—	١٤,٣	١٢٤

اشتراك المصارف في مجالس الاشراف المشتركة المساهمة بألمانيا

مجموعات الشركات المساهمة حسب ما في مجالس الاشراف بها من ممثلين لمصارف		الشركات المساهمة في كل مجموعة		عدد الأعضاء في كل مجلس هذه المجموعات		عدد ممثلي المصارف في هذه المجموعات		المتوسط في المائة
أكثر من ٥٠٪	١٥٩	١٠,٣	١١٣٨	٧٧٣	٦٨			
٢٥٪ — ٥٠٪	٥٨٣	٣٨,١	٤١٥٠	١٥٣٥	٣٧			
١٠٪ — ٢٥٪	٧٠٠	٤٥,٧	٥٢٩٣	٩٨٥	١٩			
لغاية ١٠٪	٩٩	٥,٩	١٣٦٧	١٠٤	٨			
المجموع الكلي	١٥٤١	١٠٠	١١٩٤٨	٣٣٩٧	٢٨			

ملحق رقم (٣)

نظام القيد

حلل البعض تقارير (١٩٢٩ - ٣٠) عن أكثر من ٢٠٠ من أعظم الشركات بالولايات المتحدة . وبلغ مقدار الأصول المتحدة لهذه الشركات ٨١ بليون دولار أى ما يعادل تقريباً نصف مجموع الثروة السككية المجتمعة لكافة المشروعات الصناعية والخطوط الحديدية والمنافع العمومية :

الاصول (بلايين الدولارات)	عدد الشركات	كانت السيطرة بواسطة امتلاك :
٤٩	٢٢	(١) أغلبية أسهم وسندات رأس المال
٧٥,٩	١٧٦	(٢) أقلية » » »

ومعنى هذا أن ٧٦ مليون دولار (= ٩٤ ٪) من مجموع أصول ٢٠٠ شركة) يسيطر عليها نفر قليل من المحتكرين بما يكون أقلية من رأس المال فى كل منها . وفيما إلى أهم وسائل هذا التحكم :

- (١) امتلاك مقدار من الأسهم بينما الأغلبية موزعة بين عدد كبير من المساهمين غير المرتبط أحدهم بالآخر .
- (٢) بواسطة سلسلة دقيقة من الشركات القابضة ذات الشكل الهرمى .
- (٣) بأساليب قانونية مختلفة .
- (٤) شغل المناصب الهامة فى الإدارة .

احتياط المصارف فى طرح (ترويج) القروض الأجنبية

النسبة المئوية من المجموع السككى للقروض الاجنبية الصادرة فى (١٩٢٠-٣١)	المقدار (بملايين الدولارات)	السنة	المصرف
١٩	١٨٧٦	٣١-١٩٢٠	بيت مورجان
١٥,١	١٤٩١	٣١-١٩١٩	ديون وريد وشركاه
٢,٧	٢٧٦	٣٠-١٩٢٠	سباير وشركاه

أموال لأرباع المصارف من طرح القروض الأجنبية

اسم البنك وتاريخ الاصدار	اسم القرض	القيمة الاسمية للاصدار (ملايين الدولارات)	٠/٠ للنصيب المقسم بواسطة المقرض المصارف والوكلاء الاخرين
سبارو وشركاه (٢٤/١٢/١٧) ١٩٢٥/٧/١٥	قرض الدولة اليونانية (٠/٠٧) البلديات المتحدة المجرية (٧٥٠ /٠)	١١	٩
هاريس فورييس وشركاه (١٩٢٥/٣/١)	شركة جنرال السكترىك بألمانيا (٠/٠ ٦٥٥)	١٠	٨ر٤
		٥	٨ر٦

المصارف والعمل على بسط سيطرتها على المشروعات الصناعية

بعد الحرب العالمية الأولى وخلال الأزمة الاقتصادية خصوصاً لجأت المصارف إلى « التعمير » كوسيلة لإخضاع الشركات المساهمة الضعيفة . فشركة Deschimag لبناء السفن حدثت فيها ثلاث عمليات « تعمير » في سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ . ونتيجة لهذا حذف ٣٠٨٤ مليون مارك من رأس مال الشركة . وفي المرة الأخيرة خفض رأس مال الشركة من ١٤ مليون مارك إلى ٧٠٠.٠٠٠ مارك . وفي سنة ١٩٣٣ زيد ثانية إلى ٦,٧ مليون مارك ، ووزعت الأسهم الجديدة وقيمتها ٦ ملايين مارك بين الدائنين وذلك بتحويل ديونهم إلى أسهم . وقد كان أكثر من نصف الأسهم الجديدة من نصيب Nordden tsche Kredit Bank الذي صار مالك الشركة . أما الباقي فقسم بين ست مصارف كبرى .

أموال عن استخدام أموال الحكومة « لتعمير » الامنظر

في سنة ١٩٣١ وجدت شركة Vereinigte Stahlewerke نفسها في صعاب ، وكان فليك أحد المالكين الفعليين . فتقدمت الحكومة « بالمساعدة » بأن

اشترت أسهما بمبلغ ١١٠ مليون مارك بسعر يزيد أربعة أمثال ما كان عليه
سعر السوق .

ازدياد إصدارات رأس المال في ١٧ من أهم الدول الرأسمالية

المجموع السكلي ببلايين الفرنكات

المجموع السكلي العالمي . ١٠٠,٤ (١٨٩١ — ١٩٠٠) ١٩٧,٨٤ (١٩٠١)

— (١٠ — ٣٥٨,٣٤) (١٩٢٦ — ٣٠)

أربعة بلدان نصيبها من المجموع العالمي ٧٥ ٪ — ٨٠ ٪ . (خلال
الفترة ١٩٢١ — ٣٠) .

الولايات المتحدة ٣٢٨,٣ ، إنجلترا ٨٠,٣ ، فرنسا ٦٦,٢ ، ألمانيا ٢٦,٤
(التقدير بالفرنكات بسعر التعادل لما قبل الحرب) .

القيمة السوقية للأوراق المالية (بورصة نيويورك — مقدره ببلايين

الفرنكات بسعر التعادل لما قبل الحرب) — ١٩١٤ (١٤٢) ثم يناير من :

١٩٢٥ (٣٢٢) ١٩٢٧ (٣٩٣) ، ١٩٢٩ (٦١٤) ١٩٣٣ (٢٨٨) ١٩٣٧ (٥٥٤)

(٥٥٤ مع عدم حساب خفض الدولار) .

ملحق رقم (٤)

الأوراق المالية الأجنبية (بملايين الدولارات الذهبية)

البلدان	١٩٢٠-٢٣	١٩٢٤-٢٨	١٩٢٩	٣٢	٣٤	٣٦
(المتوسطات السنوية)						
بريطانيا العظمى	٤٤٦	٥٣٠	٤٢٤	٩١	٩٥	٧٥
الولايات المتحدة	٥٧٦	١١٥٢	٦٧١	٢٩	—	١٤
فرنسا	٨٦	٦٠	١٤٠	١٦٠	٧٨	—
هولنده	—	١١٨	٤٥	٩	٠,٠٤	—
سويسرا	٤	٢٨	٢٠	٣٠	١,٢	—

الاستثمارات الأجنبية (بملايين الدولارات)

سنة ١٩١٣ : الصين ١٦١٠ ، الهند ١٨٤٤ ، كندا ١١٤ ، أمريكا الجنوبية ٤٠٠٦ ، مناطق البحر الكاريبي الأمريكية ٢٢١٧ .
سنة ١٩٢٩ — ٣٠ (في البلدان المذكورة) : ٣٢٤٣ ، ٣٤٤٥ ، ٦١٢٦ ، ٤٦٩٨ ، ٦٧٨٠ .

الدول التي تستثمر أموالها (التقدير بملايين الفرنكات)

البلدان	الثروة الاهلية	استثماراتها الاجنبية ونسبتها الى الثروة الاهلية .%
بريطانيا العظمى	٤٥٠ — ٤٥٥	٨٠ — ٨٥
الولايات المتحدة	١٧٦٥ — ١٧٦٥	٦٠ — ٦٥
فرنسا	٢٩٥ — ٣٠٠	٤٠ — ٥٠
هولنده	٧٥ (تقريبا)	١٥ (تقريبا)
سويسرا	٥٠ — ٥٥	٦ — ٧
بلجيكا	٤٥ — ٥٠	٥ — ٦

توزيع تقريبي لرؤوس الأموال الأجنبية (١٩٣٠)

الجموع الكلى آسيا وإفريقية وأستراليا	أمريكا	أوروبا	
٤٠	٣٠	٦	بريطانيا العظمى
٥ — ٤	٢١ — ١٥	٢٣ — ٢٧	ألمانيا
٦٦	٣٨	٢١	الولايات المتحدة

تصدير رؤوس الأموال وسيلة لزيادة صادرات السلع : (١) زادت استثمارات الولايات المتحدة في عشر من بلدان أمريكا الجنوبية من ١٨٣ مليون دولار (١٩١٣) إلى ٢٢٩٤ (١٩٢٩) وزاد نصيبها من واردات أمريكا الجنوبية من ١٦,١ ٪ إلى ٣١,٥ ٪ في الفترة ذاتها . (٢) عقدت بولندة سنة ١٩٣١ قرضاً قيمته ١١ مليون مارك لمدة ١٢ سنة لإنشاء شبكة تليفونات، وتمهدت أن تشتري خلال السنوات الست الأولى مهمات انجليزية بمبلغ يعادل ٦ ملايين مارك بأسعار التعاقد .

دخل الدول الإمبريالية من الاستثمارات الطويلة الأجل في الخارج (١٩٢٩) بملايين الدولارات الذهبية :
بريطانيا العظمى ١٢١٩ — الولايات المتحدة ٨٧٦ — فرنسا ١٧٩ — اليابان ٤٥ .

ملحق رقم (٥)

(١) تنازع الاحتكارات في الهندسة الكهربائية (١٩٢٩)
شركة جنرال إلكتريك الأمريكية . تداول رأس المال ١٧٤٤ والمستخدمون ٧٨٠٠٠ وصافي الأرباح بملايين الماركات ١٨٢,٦
وشركة جنرال إلكتريك الألمانية A. E. G. : ١٩,٢٦٠,٠٠٠,٥٨٠ (وفق الترتيب ذاته) .
وعقدت المجموعتان اتفاقاً (١٩٢٢) بشأن تبادل المخترعات واقتسام السوق العالمية ، وفي عام ١٩٢٩ اشترت الشركة الموحدة الأمريكية ٣٠ ٪ من أسهم الاحتكار الألماني .

(٢) الامتيازات في الممرات

استعادت شركات الملاحة الألمانية عام ١٩٣١ حولة سنة ١٩١٣ تقريباً .

١٩٣٥	١٩٣١	١٩٢٠	١٩١٣
خطهمبورج - أمريكا ١٣٦٠	٣٩٧	١٠٨٧	٧٤٤ (تسيطر على ١٠ شركات تابعة)
نورد شيرلويك ٩٨٣	٥٧	٩٥٥	٦٠٧ (» » » » »)

وعقد الاحتكار ان اتفاقاً سنة ١٩٣٠ لمدة ٥٠ عاماً . وكان أعظم احتكار

ملاحى عالمى هو The Baltic and International Maritime Conference وكان يمثل في يونيه ١٩٣٠ ارتباطاً من ٦٥٠ شركة وله ٣٥٣٢ سفينة بحارية حولتها الإجمالية ٩٨٨ مليون طن أى ١٥ ٪ من الحولة العالمية تقريباً .

(٣) نقابة صناع الفضة البحرية

أعيد تنظيمها (١٩٢٦) ، وفيما يلي حصص الاصدار (٪) لعام ١٩٢٩ .
بريطانيا العظمى ٢٤,٧٥ ٪ — الولايات المتحدة ١٨,٥٠ — ألمانيا ١٩,٥٥ —
فرنسا ١٧,٦٠ — بلجيكا ١٤,٥٣ — لكسمبرج ٤,٩٥ — مجموعة أوروبا
الوسطى ٤,٣٠ .

عدد نقابات المنتجين الدولية (١٩٣١) ٣٢٠ ومنها ١٢ (تعدين) ، ١٠ ،
(معادن غير حديدية) ، ٢٥ (مواد البناء) ، ٥١ (مواد كيمياوية) ، ٢٧ ،
(منسوجات) ، ١٠ (تأمين) الخ ، وتحطم البعض أثناء الأزمة ، (مصانع
الصلب الأوروبية — الزنك) ثم بذلت جهود لحياء النقابات القديمة وتكوين
أخرى جديدة .

ملحق رقم (٦)

إعادة تقسيم أملاك ألمانيا حسب معاهدة فرساي

ونتم كذلك إعادة توزيع ممتلكات الامبراطورية العثمانية .

اليابان تحتل منشوريا وأجزاء من شمال الصين (١٩٣١ — ٣٦) —
إيطاليا تغزو الحبشة (١٩٣٦) .

أمثلة التوسع الإمبريالي في إنتاج المواد الأولية بالمستعمرات (بالوف
الهكتارات):

٣٧—١٩٣٦	٣٣—١٩٣٢	٣١—١٩٣٠	المساحة المزروعة قطناً في المستعمرات البريطانية
٧٢١	٤٥٩	٨٧٥	مصر
١٩٢	١٣٣	١٥٧	السودان
٦٠٢	٤٣٤	٢٩٩	أوغنده

٣٥—١٩٣٤	١٩٢٩	٢٣—١٩٢٢	١٣—١٩٠٩	القطن في المستعمرات الفرنسية كلها
٣٥٤٧٦٦	٢٦٣٣٦٧	٥٤٣٧٤	١٨٥٤	مكتار
١١٧٢٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٨١٠	—	القطن في إفريقيا الاستوائية

النضال بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في أمريكا الجنوبية

ومناطق البحر الكاريبي

الولايات المتحدة	١٩٢٩	١٩١٣	بريطانيا العظمى	١٩٢٩	١٩١٣	الاموال المستثمرة
	٢٢٩٤	١٧٣		٤٤٨٦	٣٨٣٦	أمريكا الجنوبية
	٣٢٩٣	١٠٦٩		١٤٠٥	١١٤٨	مناطق البحر الكاريبي
	٥٥٨٧	١٢٤٢		٥٨٩١	٤٩٨٤	المجموع الكلى

تجارة الوادوات

شيلي	٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣	البرازيل	٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣	الأرجنتين	٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣	بريطانيا العظمى
١٦	٣٠	١٧,٥	٢٤,٥	٢٠,١	٣١	١٤,٧	١٦	١٥,٧	٢٥	١٦,٧	٣٤,٣	١٤,٧	١٦	١٥,٧	٢٥	١٦,٧	٣٤,٣

الولايات المتحدة

ملحق رقم (٧)

عزم استواء النقرم الرأسى الى فى ظل الامبريالبة

مستويات مقارنة للصناعات الأساسية :

البلدان	١٩٢٩	٣٢	٣٦
(إنتاج الفحم بملايين الاطنان)			
بريطانيا العظمى	٢٦٢	١٢٠,١	٢٣٢,٢
ألمانيا	١٦٣,٤	١٠٤,٧	١٥٨,٤ (١)
الولايات المتحدة (٣)	٥٥٢,٣	٣٢٦,٢	٤٤١,٥
فرنسا (٣)	٥٣,٨	٤٦,٣	٤٥,٢
اليابان	٣٤,٣	٢٨,١	٣٨,٤
(إنتاج الصلب بملايين الاطنان)			
بريطانيا العظمى	٩,٨	٥,٣	١١,٩
ألمانيا	١٦,٢	٥,٨	١٩,٢ (٢)
الولايات المتحدة (٣)	٥٧,٣	١٣,٩	٤٧,٧
فرنسا (٣)	٩,٧	٥,٦	٦,٧
اليابان	٢,٣	٢,٤	٥
(استهلاك القطن بملايين القناطر)			
بريطانيا العظمى	٦,٣	٥	٦
ألمانيا	٣	٣,٣	١,١ (٢)
الولايات المتحدة (٣)	١٦	١١,٦	١٦,٥
فرنسا (٣)	٣,٦	٢,٤	٢,٧
اليابان	٥,٩	٥,٩	٧,٥

(١) بما فيها إقليم السار (٢) لنصف السنة الثانى فقط (٣) خم — ليجنيت

الصادرات من المصنوعات (بملايين الدولارات) والأرقام القياسية

(١٠٠ = ١٣ - ١٩٠٩)

البلدان	١٩٠٩ — ١٣	١٩٢٥ — ٢٩	١٩٣٢	١٩٣٦
	(المتوسط)	(المتوسط)		
بريطانيا العظمى	١٧٥٠,٣	١٠٠ ٢٧٨٨,٦	١٥٩,٣ ٩٦٦,٣	٥٧,٣ ١٠٠٣,٦
ألمانيا	١٢٧٧,٨	١٠٠ ١٩١٣,٦	١٠٦٤ ١٤٩,٨	٨٩ ١١٣٦,٧
فرنسا	٧٠٤,٣	١٠٠ ١٢٣٨,٦	١٧٥,٩ ١٢٨,٢	٤٣,٩ ٣٠٩,٤
الولايات المتحدة	٥٩٧	١٠٠ ٢١١٤,٨	٣٥٤,٢ ١٠٤,٦	١١٤,١ ٦٨١,٤
اليابان	٧٣,٥	١٠٠ ٣٧٤,٥	١٥٠٩,٥ ١٩٦,٨	٣٦٥,٩ ٢٦٨,٩

(١) عدم استواء التقدم في اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

الرقم القياسي		قوة المحركات الكهربائية		قيمة الصادرات	
للاتاج الصناعي		في الصناعة		(ملايين الدولارات)	
١٩١٣ = ١٠٠		(ملايين الاحصنة)			
أ	ب	أ	ب	أ	ب
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٥٥٦	٢٤٤٨
١٩٢٥	٢٢٢	١٥١	٨٧	٢٦,١	٧,٦
١٩٢٩	٢٩٧	١٧٠	٩٩	٣٥,٢	١٠,٢
١٩٣٦	٤٥٠	١١٥	١٥٠	—	—
نسبة ١٩٢٩ إلى ١٩١٣		٢٤٥ ٤٠٠ ٤٦٤		٣١٢ ٢١١ ١٣٩	

عدم استواء التقدم في المناطق الصناعية:

بعد الحرب انتقل مركز الثقل في صناعة القطن بالولايات المتحدة من الشمال إلى الجنوب بسبب رخص العمل والقرب من المادة الخام. وقبل الحرب كان في المغازل بالولايات الشمالية.

(١) استمر تقدم اليابان السريع الذي أشار اليه لينين، وسنرمز بالأحرف أ، ب، ج للدول الثلاث الواردة في الجدول.

المرفوعات عن الديون الدائمية الخاصة والحكومية (بالولايات المتحدة)

١٩١٣—١٤	١٩٢١	١٩٢٩	١٩٤٢—٣٣
٢١٤٣	٤٩٥٣	٧٦٤٢	٧٩١٠ (ملايين الدولارات)
٦	٧	٩	٢٠ (٪ من الدخل الأهل)

دخل بريطانيا العظمى من الأوراق المالية :

السنة	١٩١٣—١٤	٢٤—٢٥	٣٠—٣١	٣١—٣٢
بالوف الجنيهات	١٢٨,٤١٦	٢٩٧,٦٢٨	٣٦٣,٢٢١	٣٤٣,٧٤٣
٪ للدخل الأهل	٥,٧	٨,٣	٩,٢	١٠

تابع بريطانيا العظمى :

السنة	الرقم القياسي للدخل الأهل	الرقم القياسي (الدخل من الخارج)
١٩٢٤	١٠٠	١٠٠
١٩٢٧	١٠٨,٤	١٤٨,٧
١٩٢٩	١١١,٤	١٥٥,١
١٩٣٠	١٠٩,٨	١٣٩,٥

تناقص نسبة المستخدمين في الانتاج (بريطانيا العظمى) :

السنة	عدد السكان	العمال في الصناعات الاساسية	٪
١٩٢٩	٣٩,٦	٥,٤	١٣,٦
١٩٣٢	٤٠,٢	٤,٦	١١,٤

ملحق رقم (٩)

حقائق وأرقام عن انحلال الرأسمالية الحديثة

أولاً — عميز الرأسمالية عن استخراص

القوة الانتاجية الأساسية (قوة العمل) للجمعية

البطالة المزمنة : أدنى مستوى للبطالة في فترة وواج (١٩٢٩) بالملايين
٣ — ٤ (الولايات المتحدة) ، ١,٥ — ٢ (بريطانيا العظمى) ، ١,٥ — ٢ (ألمانيا) .

أدنى وأعلى نسبة متوية للعاطلين من أعضاء اتحادات العمال .

١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٢٤	١٩١٣	١٩٠٠	
٢٢,١	١٢,٥	٩,٧	٧,٨	٢,١	بريطانيا العظمى
٤٣,٨	١٨	٦,٧	٢,٩	١,١	ألمانيا

تناقص عدد العمال المستخدمين فعلا في الصناعة (بعد الحرب الأولى)

متوسط التغير السنوي	عدد العمال	السنة	متوسط التغير السنوي	عدد العمال	السنة
------------------------	---------------	-------	------------------------	---------------	-------

(بالآلاف)

(بالآلاف)

١١٥ +	٩٤٣٩	١٩٢٥	٤٢٠ +	٨٨٩٠	١٩١٩
٢٥٥ —	٨٦٧٨	١٩٢٨	١٧ —	٨٨٢٢	١٩٢٩
٥٩٢ —	٥٧١٨	١٩٣٣	١١٥٨ —	٦٥٠٧	١٩٣١

العمال الصناعيون ومستخدمو المكاتب (المؤمن عليهم) المشتغلون فعلا:

١٩٣٦	٣٣	٢٩	١٩٢٤	
٧٨٧٦	٦٤٤٤	٧٢٣٤	٧٢٧٣	الصناعة كلها
٢٠٨٤	٢٠١٤	٢٥٦٤	٢٩١٩	فحم، حديد، صلب، بناء سفن منسوجات

بريطانيا العظمى

(بالآلاف)

البطالة المستمرة : في بيانات المعهد المجري للأبحاث الاقتصادية (١٩٣٣) حوالى ٢٤ ٪ من وقت السكان الزراعيين غير مستغل إذ ذاك (بسبب نظم ملكية الأرض وحجم السكان) .

الفقر في بريطانيا العظمى : نسبة من يمنحون إعانة الفقر ٣٢٠ فى الألف (١٩٢٩) والعدد حوالى مليون ونصف ، والعدد فى ألمانيا ١ — ١,٥ مليون (١٩٢٩) وثلاثة ملايين خلال الأزمة العالمية .

شدة الازدحام فى المستعمرات وأشباهها :

فى الصين (١٩٢٥) حوالى ١٧٠ مليوناً لأعمل لهم ، وفى الهند ١١٠ (بالريف أو المدن) .

تناقص الزيادة فى السكان : (أى فى قوة العمل) .

متوسط الزيادة فى السكان (فى الألف)

الفترة	الولايات المتحدة	انجلترا وويلز	ألمانيا	فرنسا
١٩١١ — ٢٠	—	٦,٨	٣,٧	٦,٥
١٩٢١ — ٣٠	٩,٣	٥,٩	٧,٧	١٠,٨
١٩٣٣	٥,٩	٢,١	٣,٥	٥,٥

ثانياً — الترميز المباشر وغير المباشر لقوة العمل

ضحايا حرب (١٩١٤ — ١٨) : قتلى ٩,٩٩٨,٧٧١ — مصابون بجراح خطيرة ٦,٢٩٥,٥١٢ — مصابون بجراح طفيفة ١٤,٠٢٠,٣٩ — أممى ومفقودون ٥,٩٨٣,٦٠٠ — موتى سنة ١٩١٨ من الانفلات المتسببة عن الحرب عشر ملايين .

(يضاف إلى ما تقدم ضحايا الحروب التي نشبت خلال الفترة الواقعة بين الحربين) .

ضحايا الإرهاب الأبيض : مقبوض عليهم ٥,١٨٧,٠٠٠ — جرحى ٣,٨٢٠,٠٠٠ — قتلى ٣,٤٠٩,٠٠٠ — محكوم عليهم بالإعدام ٢٤٣,٠٠٠ وبالحبس ٣١٩,٠٠٠ — المجموع الكلى = ١٢,٩٧٨,٠٠٠ .

التدمير الناشئ عن ازدياد الفقر :

(أ) بعد سنة ١٩٣١ تضاءلت صحة العاطلين كثيراً بألمانيا بسبب سوء التغذية والمسكن والعناية الصحية . (ب) نسبة وفيات الأطفال في بريطانيا العظمى ٦٥ في الألف (١٩٣٢) ، والنسبة أعلى في مناطق العمال . (ح) زادت نسبة المرض بين المتعطلين في الولايات المتحدة بمقدار ٠/٥٥ . (١٩٣٠) بالقياس إلى سنة ١٩٢٩ .

ازدياد حوادث الانتحار : ونسبتها في كل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في عامي (١٩٣٣ — ١٩٣٤) .

العدد : الولايات المتحدة (٩٩٨٨ — ١٩٩٩٣) — بريطانيا (٣٧٩١ — ٦١٤٨) — ألمانيا (١٥٥٦٤ — ١٨٨٠١) .

النسب : الولايات المتحدة (١٥,٨ — ١٧,٥) — بريطانيا (٨,٣ — ١٣,٢) — ألمانيا (٢٣,٤ — ٢٨,٣) .

التدمير الناشئ عن نظام تشغيل العمل : speed-up (إحصائيات شركة خاصة بالولايات المتحدة) .

السنة	عدد الحوادث	عدد حوادث الانهيار	عدد الحالات العقلية
١٩٢٦	٢٥٣٥	٦٩٦	٣٩
١٩٢٩	٢٩٣١	?	٥٥

ثالثاً - النمو في العمل غير المنتج

التناقص النسبي في عدد العمال المستخدمين في الصناعة :

الولايات المتحدة				ألمانيا			
السنة	عدد السكان	العمال في الصناعة المدنية	٪	السنة	عدد السكان	العمال في الصناعة	٪
١٩١٤	٩٧,٩	٧,٠٢	٧,٢	١٩٠٧	٥٢	٧,٩	١٢,٧
١٩٣٣	١٢٥,٧	٦,٠٦	٤,٨	١٩٣٣	٦٥,٢	٥,٧	٨,٨

(أ) الزيادة في العدد النسبي للمشتغلين في التوزيع والخدمة الشخصية (الولايات المتحدة)

العمل	١٩١٠	١٩٣٠	١٩١٠	١٩٣٠
	(بالآلاف)		(النسب المئوية)	
أعمال إنتاجية	٢٦,٩١٧	٢٩,٦٦١	٧٠,٦	٦٠,٧
أعمال غير إنتاجية	٩,٥٣٩	١٥,٩١٥	٢٤,٩	٣٢,٩

(ب) بريطانيا العظمى (المستخدمون المؤمن عليهم)

العمل	١٩٢٣	١٩٣٣	١٩٢٣	١٩٣٣
أعمال إنتاجية	٧,٨٧٩	٧,١١٠	٧٧,٦	٦٧,٢
أعمال غير إنتاجية	٢,٢٧٢	٣,١٦٥	٢٢,٤	٣٠,٨

(ح) الزيادة في ألمانيا

الصناعة	١٩٠٧	١٩٣٣	١٩٠٧	١٩٣٣
تجارة - أعمال مصرفية - تأمين - فنادق الخ	٩,٨٣٩	٨,٩٩٩	٧٨	٦٨,٢
	٢,٧٧٦	٤,٢٠٥	٢٢	٣١,٨

(٥) تابع ألمانيا (المنشآت التي تستخدم أكثر من ٥ أشخاص)

١٩٣٢	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٢٨	
٨٢,٥	٨٧,٩	٥,١٩١	٩,٠٧٣	الصناعة
١٧,٥	١٢,١	١,٠٩٨	١,٢٥٤	تجارة . أعمال مصرفية . تأمين . فنادق الخ .

رابعاً — بطء سرعة ازدياد الإنتاج

النسب المئوية للزيادة أو النقص في الإنتاج الصناعي

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	ألمانيا	فرنسا	العالم الرأسمالي لا إنتاج العالم كله الصناعي والزراعي
١٨٩٧—١٩١٣	١٠٠+	٣٥,١+	٧٩,٥+	٥٨,٧+	٨١,٨+
١٩١٣—٢٩	٦٩,٨+	٠,٩—	٣+	٣٨+	٤٦,٦+
١٩٢٩—٣٣	٣٦,١—	١١,٨—	٣١,٣—	٢٢,٩—	٢٨,٨—

النسبة المئوية لازدياد أو نقص إنتاج العالم من الصناعات الهامة

السنة	الفحم	سبائك الحديد	الصلب	بناء السفن	استهلاك القطن
١٨٩٧—١٩١٣	١١٢+	٢٥٤,١+	١٣٩,٦+	١٥٠,٤+	٦٤,٧+
١٩١٣—٢٩	١٥,٨+	٦١,٥+	٢٧,٣+	١٧,١—	٨,٨+
١٩٢٩—٣٣	٣١,٤—	٤٧,٤—	٥٧,٥—	٨٢,٤—	١٨,١—

خامساً — تأخر التقدم التقني

بدليل تأخر كهرية الخطوط الحديدية كما يتضح من النسب المئوية التالية (١٩٣٦) : الولايات المتحدة ١,١ ، بريطانيا العظمى ٣,٩ ، ألمانيا ٤,١ ، فرنسا ٦,١ . . . ويحتاج بالخوف من تناقص سعر الفحم فتقل أجور النقل بالسكك الحديدية ويتضاءل الطلب على العمال .

ملحق رقم (١٠)

سادسا - الظاهرة المزممة من حيث قصور الاستغلال عن الطاقة

نسبة الانتاج في الصناعة إلى الطاقة

ألمانيا		الولايات المتحدة		بريطانيا العظمى	
١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٢٩
٣٦	٦٧	٥٧	٧٨	٣٠	٥٢
٣٠	٦٨	١٩	٨٧	٤٢	٥٩
٤٣	٦٧	١٤	٥٤	٦٦	٦٧
٢٧	٦٨	١٩	٧٨		فرنسا
٥٠	٧٢	٥٥	٨٦	٣٩	٦١
٣٧	٥١	٣٠	٦٨	٤١	٤٥

سابعا - ترميز أدوات الانتاج

(١) ازدياد أو نقص عدد المغازل في الصناعة القطنية

١٩٠٨ — ١٣ ١٩٢٤ — ٢٨ ١٩٢٨ — ٣٦

بالملايين	٣,٧ +	٠,٣ +	١٥,٧ —	بريطانيا العظمى
	١,٥ +	١,٧ +	١ —	ألمانيا
	٢,٥ +	٢,٣ —	٧,٤ —	الولايات المتحدة

(ب) حمولة السفن التجارية التي حطمت في البلدان الرأسمالية الرئيسية
(ألوف الأطنان)

١٩١٣	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	١٩٣٥
٨٧,٧	٩٤٣,٦	٨٤٨,٥	١٠١٨	١٣٤٦,١	٢٤١٥,٢	١٧٤٠,٩	١١٥١,٣
(ح) نقص مجموع الخطوط الحديدية (بالولايات المتحدة — بالأميال)							
السنة	خطوط تمت حديثاً	خطوط أتملت	الزيادة أو النقص				
١٩٢٩	٦٦٦	٤٧٥	١٩١ +				
١٩٣٢	١٦٣	١٤٥٢	١٢٨٩ —				
١٩٣٦	٩٣	١٥١٩	١٤٢٦ —				

ثامناً — تبرير السلع خلال الأزمة الاقتصادية

استخدم القمح بولاية نبراسكا للتدفئة في المدارس (لانخفاض ثمنه) ،
ودمرت البرازيل ٣٢ مليون شيكاره بن تقريباً لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٣ . الخ

تاسعاً — ازدياد نفقات التوزيع

النفقات المباشرة وغير المباشرة في بيع سيارة مقدرة بمبلغ ٤٥٠٠ ريال
قد تبليغ ٢٠٠٠ ريال .

عاشراً — التسليح والحروب وقوات البوليس

الإدارة المركزية

الولايات المتحدة

بريطانيا العظمى

الرقم القياسي ١٩١٠ = ١٠٠ الرقم القياسي ١٩٢٢ = ١٠٠

١٩٣٠ ١٩٣٣

١٩٢٠ ١٩٣٠

١٠٦ ١١٨

١٩٩

جميع الموظفين ١٣٨

الميزانية الرسمية لنفقات التسليح

(١٩١٢ - ١٣ = ١٠٠)

٣٨-١٩٣٧	٣٣-١٩٣٢	٢٩-١٩٢٨	
٣٢٥	٢٣٨,٧	٢٣٥,٧	الولايات المتحدة
٧٠٦,٢	٣٤٣,٩	٢٥٩,١	اليابان
٣٧٤	١٣٣,٣	١٤٧	بريطانيا العظمى

ثانيا - تحليل وتحليل

أولاً - الزيادة السريعة في تركيز الانتاج

في ألمانيا (١٩٠٧ - ٢٥) تضاعف عدد المنشآت الضخمة (١٠٠٠ عامل فأكثر) تقريباً، وزاد نصيبها من مجموع القوة المحركة من ٣٢٪ إلى ٤١,٣٪. ولم يعد الأمر عبارة عن عشرات الآلاف من المشروعات الكبيرة، بل شملت البلاد (١٩٢٥) ٦٧ مشروعاً (٥٠٠٠ عامل فأكثر) بها من القوة المحركة ضعف ما في ١,٦٠٠,٠٠٠ مشروع صغير. وعظم التركيز (١٩٢٥ - ٣٣) وأغلقت ألوف من المنشآت الصغرى بسبب الأزمة، وإن لوحظ فتح عدد كبير من هذا النوع لرغبة المتعطلين في عمل يعيشون منه، ومعظمها من النظام المنزلي القديم. وفي الولايات المتحدة (١٩٠٩ - ٢٩) ارتفعت نسبة قيمة إنتاج المشروعات العظمى (مليون دولار سنوياً فأكثر)، من ٤٣,٨٪ إلى ٦٩,٣٪، وزاد عددها (١٠٠٠ عامل فأكثر) من ٥٤٠ إلى ٩٩٦. ١٢٤ مليون حصان من القوة المحركة. وفي فرنسا (١٩٠٦ - ٢٦) زاد عدد المستخدمين في المنشآت الكبرى (٥٠ عاملاً فأكثر) من ٣٠,٦٪ إلى ٤٤,٨٪. (بنسبة مجموع المشتغلين في الصناعة)، وارتفع عدد المنشآت (١٠٠٠ عامل فأكثر) من ٢٠٧ إلى ٣٦٢. ونجحت عملية التركيز باليابان نجاحاً كبيراً في الفترة (١٩٠٩ - ٢٧) زاد عدد الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة (رأس المال ٥ مليونين فأكثر) من ٣٨ إلى ٦٨٧، رأس المال من ٤٩٥ إلى ٨١١٣ مليون ين، ونصيبها من رأس المال المدفوع من ٣٦,٢٪ إلى ٦٤,٢٪.

واتسع نطاق الهيئات المتحدة القديمة، وأتاحت الكيمياء والكهرباء فرصاً جديدة في عملية التوحيد، واتبع هذا التنظيم في عدة فروع مشغولة بصناعة سلع الاستهلاك (أحذية بانا مثلاً). وفيما يلي موجز لأسباب تسهيل عملية تركيز الانتاج بعد الحرب.

(١) وضح من الحرب عدم استواء التقدم بين الصناعات الثقيلة والخفيفة، وبين الصناعات «الجديدة» و«القديمة»، كما أدى نقص العمل إلى التوسع في استخدام الآلات ونظام الانتاج الكبير. (٢) كان ازدياد القوى الإنتاجية للرأسمالية بعد الحرب أسرع في الصناعات والبلدان المتميزة من قبل بارتفاع مستوى مركز الانتاج، وتبعاً لذلك زادت أهمية هذه البلدان وهذه الصناعات، الأمر الذي يتضمن في حد ذاته مستوى عالياً من التركيز. (٣) ما حدث من تغييرات فنية هامة. (٤) حدة الصراع التنافسي بصفة خاصة بسبب اشتداد مشكلة الأسواق، ونمو الاحتكار، لأن انكماش الأسواق يسرع بإفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وامتصاص الكبيرة لها، كما أن نمو الاحتكار يدفعه إلى «خنق» ما ينافسه.

إن تركز الانتاج من حيث سرعته أخذ في الازدياد، ولكنه من جهة أخرى أبطأ من سرعة دوجة مركز رأس المال، كما أنه يتعثر خلف المطالب والفرص التي خلقها التقدم الفني الحديث. إن الأمر الأخير خلق فرصاً كبيرة لعمليات الإنتاج الموحد، ولكن الرأسمالية الحديثة لم تستطع استغلال ذلك بالقدر الواجب، ويبدو هذا إذا قيس بالتقدم الهائل في الزراعة الآلية وإنشاء المؤسسات الصناعية الضخمة في بلاد الاتحاد السوفياتي. هذه الصعوبات في وجه عملية تركز الانتاج الرأسمالية تنم عن ازدياد الاتجاه نحو الانحلال، وهي تزيد من متناقضات التركيز الرأسمالي. ويدل على ذلك عدم التوسع بالقدر الواجب في إنشاء مشروعات ضخمة جديدة أو توسيع القديمة عن طريق إدخال المعدات الجديدة، بنفس النسبة التي كانت ملحوظة قبل الحرب. ويلاحظ أن الهيئات المتحدة الاحتكارية تبتاع المشروعات الخارجة عنها وتغلقها، كما نلاحظ أن تقييد طاقة الأسواق يحدد من احتمالات إنشاء المشروعات الضخمة.

وازدیاد المتناقضات في عملية التركيز في ظل الرأسمالية الحديثة تنصح عنه الزيادة البالغة في عدم استوائه. وهذا الأمر الأخير يفسر لنا الحقيقة

التالية وهي ، أن الاحتكار لا يشمل كافة فروع الصناعة ، وإنما يمثل مرحا
أعلى يرتكز على أساس واسع من الانتاج غير المحتكر .

تدل البيانات التي أوردناها في الملحق الثاني على النمو الهائل في
الاحتكارات ، وعلى السرعة الكبيرة التي تمت بها هذه العملية خلال الحرب
وما بعدها . ففي ألمانيا زادت اتفاقات الكارتلات من (٥٥٠ — ٦٠٠) عام
١٩١١ إلى ٢١٠٠ سنة ١٩٣٠ . وقد ذكر لينين أمثلة من الاحتكارات
القوية كمنقابة الفحم في الرين ووستفاليا . ولكن شركة الصلب الموحدة
بألمانيا (بعد الحرب) أكبر أربع أو خمس مرات من شركة جلسنكر شن .
ورأس مال الشركة الكيماوية الموحدة أعظم عشرين مرة من رأسمال أي
من المجموعتين اللتين أشار إليهما لينين . وفي الولايات المتحدة أنتج اتحاد
الصلب ٢٧ مليون طن مقابل ١٤ مليوناً (١٩٠٨) أي أكثر من إنتاج بريطانيا
وألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة بمقدار مرة ونصف مرة في عام ١٩٣٢ . أما
النقص في نصيبه بالنسبة إلى الانتاج الكلي فسببه ظهور احتكارات أخرى
أهمها اتحاد بيت لحم للصلب Bethlehem Steel Corporation الذي ينتج
١٠ مليون طن سنوياً . ويدل على ازدياد قوة الاحتكارات ما حصص عليه
من أرباح طائلة ، فأرباح شركة جنرال موتورز قبل الحرب لم تتعد ١٠ مليون
دولار فوصلت إلى ٢٧٢ مليوناً (١٩٣٢) . وبلغت أرباح شركة التليفون
والتلغراف الأمريكية (١٩٠٠ — ٣٢) إلى جانب أرباح شركة بل التابعة
أكثر من ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أرباح الأخيرة من ١٩١٥ إلى ١٩٣٢)
وبالجداول التالية بيانات تقريبية عن المستوى الذي بلغه تمكيد الانتاج خارجا
عن الاتفاقات الكارتلية والنقابية (في بلاد بقارات ثلاث : (١)

(١) (١) (عدا المشروعات الاحتكارية) ب) درجة شمولها صناعة معينة ٠/١ ج) درجة

شمول أعظم الاحتكارات لصناعة معينة ٠/١

الولايات المتحدة

الصناعة	السنة	١	ب	ح
اتراصيت	—	٦	٩٠	٤٥
حديد خام	١٩٣١	٤	٦٠	٤٣
زيت	٣٢	١	٥٠—٤٥	٥٠—٤٥
صلب	٣٢	٣	٦٠	٤٠
نحاس	٣٣	٥	٩٨	٣٧
سيارات	٣٣	٣	٨٩	٥٠
آلات زراعية	١٨	١	٦٥	٦٥
هندسة كهربية	٢٢	٢	٨٠—٧٥	٥٠—٤٠
تليفون وتلغراف	٣٠	١	٧٥	٧٥
راديو	٣٠	١	١٠٠—٩٥	١٠٠—٩٥
طباق	٣٠	٤	٧٩	٤١
سكك حديدية	٣٠	١٤	٨٦	١٢
قوة كهربية	—	٨	٧٤	٢٣

ألمانيا

خم	١٩٣٣	١٠	٤٥	٢٠—١٧
سبائك حديد	٣٢	٥	٨٦	٥٣
صلب	٣٢	٥	٨٣	٣٨
سيارات	٣٢	٤	٧١	٣٠
هندسة كهربية	٣٢	٢	٨٠—٦٠	—
صبغة صناعية	٢٨	١	١٠٠—٩٥	١٠٠—٩٥
أزوت صناعي	٣٢	١	٨٠	٨٠
بناء سفن	٢٩	٣	٧٥	٣٦
ملاحة	٣٠	١	٦١	٦١

اليابان

الصناعة	السنة	١	ب	ح
كهرباء	٣٠	٥	٥٠	—
حرير صناعي	٣٣	٤	٧٣	٢٤
خم	٣٠	٢	٥٠	٣٠
حديد و صلب	٢٩	٣	٧٥	٤٢
نحاس	٢٧	٥	٨٧	٢٣
نتر وجين صناعي	٢٨	٢	٧٩	٤٣
أسمنت	٣٢	٢	٧٠	٥٠
ورق	٢٨	١٠	٧٦	٧٦

والمستوى الذي بلغه الاحتكار في الانتاج أعلى لأن الجدول لا يشمل جميع فروع الصناعة المذكورة، ولم يراع في الفروع الواردة به إلا أعظم الاحتكارات. وكذلك هناك عدة احتكارات متداخلة ولا يدل الجدول عليها. وأخيرا فالجدول يغفل تماما الاتفاقات من نوع الكارتل وما يعاثلها. والامر الأخير مهم بصفة خاصة كما يتضح من المثال التالي: في صناعة الفحم بألمانيا حوالى (١٠) احتكارات من نوع الشركة الموحدة، وأضخمها — وهو شركة الصلب الموحدة — يسيطر على ١٧٪ — ٢٠٪ من إنتاج الفحم بالبلاد. ولكن لو أدخلنا في حسابنا الاحتكارات التي من نوع الكارتل لوجدنا أن نقابة الرين ووستفاليا للفحم وحدها تسيطر على ٩٩,٦٪ من إنتاج فحم الرور، و٧٤,٥٪ من إنتاج البلاد السكسي. وفيما يلي بيان عن درجة سيطرة نقابات المنتجين (قبل الحرب الثانية) على مجال منفصلة من الانتاج بألمانيا.

الصناعات التي تسيطر عليها نقابات المنتجين درجة السيطرة (٠/٠)

بيوتاسيوم . سبائك الحديد . خم . ألواح صفيح . أسلاك .
عدادات كهربية . نحر . نتروجين صناعي . سكر . جبر .
شبكات سلوك . صابون . زجاج . أسمنت . سجاير . إطارات
السيارات . طباق . كيمويات . عقاقير . غلايات . أجهزة . ١٠٠ — ٩٥
عربات السمك الحديدية . طباعة . خيوط الكتان .
أنسجة الجوت . حرير . حرير صناعي . آلات . ٩٥ — ٨٠

بيان تقريبي عن نقابات المنتجين

العدد الكلي		
١٨١	٨٧	في الصناعات الثقيلة (تعددين . حديد . صلب . هندسة
١٠٩	٦٤	آلية . هندسة كهربية . مواد كيمياوية) .
٤٢	١٦	في الصناعات الخفيفة (منسوجات . جلد . ورق منتجات
٢٩	٥	غذائية) بناء ومواد البناء .

إن العامل الهام في نمو الاحتكار هو تقدم درجة تركيز الصناعة الرأسالية خلال الحرب وما بعدها . والعوامل التالية عجبت بنمو الاحتكار في العقود الأخيرة :

(١) الحرب ، إذ كانت الاحتكارات حجر الزاوية في تنظيم الدولة للصناعة مما قوى مركز الاحتكارات وزاد من أرباحها فاستغلت ذلك لتوسيع نطاق سيطرتها :

(٢) ازدياد مركزية رأس المال إلى حد لا مثيل له في التاريخ (وعجل بهذه الظاهرة : ١) الأرباح الهائلة التي هيأتها الحرب لحقنة من المحتكرين مما أشاع الفقر في كل مكان . ب) التضخم في السنوات الأولى بعد الحرب حيث حصل البعض في شهور قلائل على ثروات هائلة مما سبب خراب جماهير الناس . ج) النضال الشناقسي الحاد . د) شدة الأزمة الاقتصادية العالمية .

(٣) نمو الصناعات « الجديدة » التي كانت منذ البداية في أعلى مستوى من التحكير ، وكان أسرع الاحتكارات ملحوظاً في صناعات المواد الكيماوية والسيارات .. الخ ، وبما سهل ذلك ارتفاع مستوى تركيز الإنتاج . وفي البلاد التي قامت فيها هذه الصناعات لأول مرة نراها اتخذت شكل احتكارات قوية .

(٤) عدم استغلال الطاقة الكاملة للجهاز الصناعي ، والصعاب الناشئة في إيجاد الأسواق . ودليل ذلك إنشاء شركة الصلب الموحدة بألمانيا (١٩٢٦) بقصد تركيز أكبر عدد ممكن من المشروعات في ظل ملكية واحدة حتى يتسنى إغلاق المشروعات الأقل حجماً والمتأخرة من الوجهة الفنية ، وبذا يمكن إدارة أعظم المشروعات من حيث الإعداد الفنى إلى أقصى طاقتها وكفائتها . وثمة عامل آخر وهو محاولة خلق الأحوال اللازمة لإدخال قدر أعظم من التخصص للمشروعات المختلفة . هذا المثل يميز حركة توحيد الشركات ، وهى الحركة التى اتسع نطاقها إلى حد كبير جداً في فترة التثبيت الرأسمالى وأصبحت متصلة اتصالاً لا انفصام له بما يقال له « التنظيم العلمى الرشيد للصناعة » rationalisation .

(٥) بسبب شدة الصراع فى الأسواق العالمية نما الاحتكار حتى فى البلاد التى دون غيرها من هذه الوجهة . ففي بريطانيا العظمى عجل بهذا كثيراً قيام الصناعات « الجديدة » . غير أن تغييرات هامة طرأت كذلك على الصناعات القديمة وبخاصة قبيل الأزمة مباشرة وفى أثناءها ومثال ذلك The Lancashire Cotton Corporation . ويلاحظ أن بريطانيا دون ألمانيا والولايات المتحدة من حيث درجة الاحتكار فى الصناعة لأن الصناعات « القديمة » دون مثيلتها فى البلدين الآخرين من حيث تركيز الإنتاج .

(٦) بعد الحرب صار عدم استواء التطور الرأسمالى أشد وضوحاً . ففي اليابان وفرنسا كان تقدم الصناعة السريع مصحوباً بسرعة نمو الاحتكار فيها ، وفى أثناء الأزمات انهارت بعض الاحتكارات لعجزها عن مواجهة منافسة

سواها ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الازمة كانت فترة زاد فيها دور الاحتكارات وعظم استبدادها إلى حد بالغ . والأرقام التالية توضح التغيرات التي حدثت في ميدان السكرتلة خلال الازمة الاقتصادية (يناير ١٩٣٠ - أغسطس ١٩٣٤) :

نقابات المنتجين		١١ دولة أوروبية		ألمانيا	
بعثت من جديد	١٢٧	٦١	١٣	١٤	١٤
تداعت	١٨٠	٤٩	١٥	٥	٥
أنشئت	٢٧٧	١٤٢	١٨	٤٧	١

هذه السرعة الكبيرة في إنشاء نقابات المنتجين سببها دخول الازمة في مرحلة « كساد من نوع خاص » ، وقوانين النازي بشأن التكتل الاجباري وما ساعد على تقوية الاحتكارات خلال الازمة شراء أسهم الشركات المنافسة التي هبطت قيمتها نتيجة أزمت بورصة الأوراق المالية . ومن المسائل المميزة أنه خلال الازمة استغلت الاحتكارات سلطة الدولة وخزانتها بصفة خاصة لتقوية مركزها ، فنالت إعانات وافرة « لإصلاح شأنها » ، كما حصلت على إعانات لبناء مصانع الذخيرة ، وطلبات حكومية وبخاصة من الأسلحة . وفي سبيل الخلاص من الازمة اتخذت بلدان كثيرة إجراءات عمات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تقوية سلطة الاحتكارات وكانوا يخفون الغرض الحقيقي بعبارات مثل « تقييم مجال عمل الاحتكارات » . والمثل التالي جدير بالذكر : ففي ١٩٣٢ اشترت الحكومة النازية أسهم شركة جاسنكرشن للتعدين بأكثر من قيمتها السوقية بحجة منع تسربها إلى أيدي أجنبية ، وفي ١٩٣٣ أعادت الحكومة — تحت ضغط رجال الصناعة — « تعمير » الشركة الموحدة ، وترتب على هذا أن فقدت الحكومة السيطرة التي سبق أن نالتها بشراء الأسهم .

ويحاول الاشتراكيون الديموقراطيون أن يظهروا أن إجراءات الحكومة

تدل على دخول الرأسمالية في دور جديد هو عصر الرأسمالية الحكومية الذي فيه تخضع المصالح الخاصة للاحتكارات — كما يدعون — لصالح الدولة، ولكن الحقيقة أن مثل هذا الاتجاه يثبت ما قال لينين من أن الاحتكار الحكومي في المجتمع الرأسمالي وسيلة لضمان أرباح الملايين .

ثالثاً — ازدياد قوة الاحتكارات المصرفية والولجارية المالية:

يرى لينين في تضخم الودائع أكبر الأدلة على تركيز المصارف وتحويل وظيفتها في الاقتصاديات الرأسمالية. وكانت زيادة الودائع بعد الحرب عظيمة إلى حد لا مثيل له. ففي فترة التضخم النقدي انهارت ودائع المصارف الألمانية وبلغت (١٩٢٣) خمس مستوى (١٩١٣ — ١٤)، ثم ارتفعت (١٩٢٤ — ٢٧) متخطية مستوى ما قبل الحرب بنسبة ٤٠٪، واستمرت الزيادة ثم بدأ التناقص بسبب الأزمة وأثائها. وهذه الظاهرة تنطبق على الدول الرأسمالية الكبرى، وقد زادت ودائع المصارف وصناديق التوفير من ١٢٧ مليون مارك (١٨٨٠ — ١٩١٣) إلى ١٨٣ (١٩١٣ — ٢٨). وهذا دليل على أنه خلال أزمة الرأسمالية عظم تركيز الثروة الاجتماعية في أيدي قادة الرأسمالية المالية إلى حد بعيد جداً .

وكانت الزيادة في أهمية الاحتكارات الكبرى في النظام المصرفي وفي الدور الذي تلعبه أعظم سرعة. فقد امتصت ست مصارف ألمانية كبيرة (١٩١٤ — ٣٣) ١٩١١ مصرفاً فروعها ١٦٩٩. ويلاحظ كذلك تناقص عدد المصارف الكبرى المسيطرة على موارد الائتمان في البلد، فقد هبط العدد بألمانيا من ٩ إلى ٤ مصارف بينما زاد نصيبها من الودائع من ٤٩٪ (١٩١٢ — ١٣) إلى ٦٣٪ (١٩٣١). وزادت فروع المصارف فبعد أن كان لمصارف برلين الست الكبرى ٤٥٠ فرعاً ووكالة أصبح لثلاث فقط ٨٤٤ (١٩٣٢). وفي البيان التالي ما يوضح تركيز المصارف :

ودائع أكبر مصرف (مقدرة بالملايين) :

بريطانيا العظمى (بالجنيه) ٨٩	٤٨٧	٩	(ميدلند بنك)
المانيا (بالمارك) ١٥٧٣	٢٦٥٢	٤	(دوتش بنك - دسكو فنتو)
الولايات المتحدة بالدولار ١٨١	٢٢٨٦	٥	(Chase National Bank)

وسببت الأزمة إفلاس مصارف ضخمة (درسدن بألمانيا). وأزمة الائتمان إلى جانب عوامل أخرى — حملت الاحتكارات المصرفية على الالتجاء إلى خزانات الدول لتقوية مركزها، كما عجلت بإفلاس المصارف الصغيرة (٤٠٠٠ بالولايات المتحدة : ١٩٢١ — ٢٩) فهبط عدد مصارف البلد من ٢٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ (١٩٢٩ — ٣٣)، وفي اليابان من ٢١٥٥ إلى ٥٦٣ (١٩١٤ — ٣٥). وقد شاهدت أزمة ١٩٢٩ والسنوات التالية لها أعظم عمليات اهتراج المصارف. وفي الوقت ذاته زاد ائتلاف المصارف بالاحتكارات الصناعية. ففي ١٩٣٢ نقص عدد مصارف برلين العظمى إلى النصف بينما تضاعف عدد الشركات التي فيها ممثلون لهذه المصارف. ولا ريب أن هذه الظواهر زادت من قوة الأوليغاركية. ومما يجدر ذكره أن قيمة الأوراق المالية المقيدة ببورصة نيويورك (يناير ١٩٢٩) أعظم من مجموع قيمة الأوراق المالية في العالم الرأسمالي كله في سنة ١٩١٠. ونمو قوة الأقلية المالية معناه ازدياد الضريبة التي تفرضها هذه الأقلية على المجتمع فأولا زادت أرباح مروجي المشروعات كثيراً (لازدياد قيمة ما يصدر من الأوراق المالية) والمضاربة في البورصة من مصادر ربح هذه الأقلية. ففي عهد الأزمة تقلب سعر الأوراق ٢٠ ٪، ٣٠ ٪، ٤٠ ٪. خلال أسابيع بل أيام مما أتاح فرصة الاتراء لوحوش البورصة الضارية. لقد خسر القوم في الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات خلال الأزمة، ولكن خسارة الكثيرين ربح القليلين. واستغلت الاحتكارات الكبيرة فرصة هبوط أسعار الأوراق المالية فاشتتت أسهم مشروعات كثيرة بأسعار تقرب من العدم. وهذه الأساليب «المشروعة» تكلمها إلا لعيب وحالات النصب والخداع، كما في حادثة ستافسكي بفرنسا التي

كشفت الغطاء عنها (١٩٣٤) وراح فضحيتها حوالى بليون فرنك .
ونظام القبض من أسس سلطان الأقلية المالية الحاكمة . وقد وصلت هذه
العملية حدوداً واسعة ، فقد كان مورجان وشركاؤه يسيطرون عشية الأزمة
على رأس مال قدره ٧٤ مليون دولار وملكوها في أيديهم اتحادات تبلغ
أصولها ٢٠ بليون دولار . إن عدد الذين يتحكمون فعلاً في ثروة المجتمع
الرأسمالى يتضاءل باطراد ، فقد ذكر جبرار سفير الولايات المتحدة في ألمانيا أن
٦٤ شخصاً يتحكمون في ثروة بلاده . وقدرت صحيفة Bergwerkszeitung
(لسان حال الصناعة الثقيلة بألمانيا) أن ١٠٠ شخص يسيطرون على الشركات
المساهمة في فرنسا ، وعلى رأسهم رجالان يمثلان قوة الرأسمالية المالية في تلك البلاد .

رابعا - نصير رأس المال

من البيانات عن فترة ما بعد الحرب نستخلص الأمور التالية :

(١) عظم الزيادة في مجموع الأموال المستثمرة بالخارج فهي (٢٠ - ٤٠)
بليون فرنك بالنسبة إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا
برغم أن الحرب أفقدت ألمانيا ٤٤ بليون ، فرنسا ٢٣ ، وتصرفت إنجلترا في
ربع استثماراتها بالخارج بقصد تمويل الحرب .

(٢) تغيير مراكز الدول في سوق صادرات رأس المال ، فشغلت الولايات
المتحدة المكان الأول ، وانقطعت الصادرات من ألمانيا .

(٣) خرجت روسيا من نطاق الاستثمار الأجنبي ، ودخلت ألمانيا في
عداد مستوردي رأس المال ، وزادت أهمية أمريكا الوسطى والجنوبية بسبب
توسع الولايات المتحدة التي حاولت إبعاد إنجلترا ، وعظمت أهمية الصين
حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية فيها (١٩١٤ - ٢٩ أو ٣٠) من
١٠,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٢٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، ونصيب الدول في الزيادة :
اليابان (٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ - ١,٣٧,٠٠٠,٠٠٠) ، الولايات المتحدة
(٤٩,٠٠٠,٠٠٠ - ١٩٧,٠٠٠,٠٠٠) ، وإنجلترا (٦٠٨,٠٨٠,٠٠٠ -
١,١٨٩,٠٠٠,٠٠٠) .

(٤) تباطؤ سرعة صادرات رأس المال بالقياس إلى ما قبل الحرب ، ففي الفترة (١٩٠٢ — ١٤) تراوحت الزيادة في الأموال المستثمرة بالخارج بين ١٠٠ ، ٧٠ بليون فرنك (في حالة الدول الرئيسية الأربع) ، بينما كانت الزيادة (٢٠ — ٤٠) بليوناً في الفترة (١٩١٤ — ٢٠) . (تراجع هذه الظاهرة إلى : — مركز الرأسمالية غير المستقر — انكماش مملكة رأس المال بسبب تكوين اتحاد السوفييت وازدياد الثروات القومية في الممتلكات الاستعمارية — اضطراب وسائل الاتصال الدولي أثناء الأزمة نتيجة خفض العملة ، وتحريم الصادرات من الذهب ، وعدم الوفاء بالقروض الأجنبية والالتزامات التجارية .. الخ) .

وأخيراً نلاحظ وجود عقبات خلال ١٢ أو ١٥ سنة من العقدين الأخيرين في سبيل تصدير رؤوس الأموال مثل الحرب والتضخم النقدي التلي لها ، والأزمة العالمية التي سببت هبوط قيمة الاستثمارات الأجنبية والدخول المترتبة عليها .

خاصة — نمو الاضطرابات

انهارت أغلبية نقابات المنتجين الدولية بسبب الحرب ، كما لم تعد الصناعات الأساسية في البلدان المحاربة قادرة على إمداد السوق العالمية . وفي سنوات السلم الأولى أخذت النقابات الدولية تعود إلى الحياة ببطء ، غير أن هذه العملية عرقلها التضخم النقدي إذ أبت دول كثيرة الارتباط باتفاقات تحد من حريتها في استغلال عملتها المحفظة لإغراق الأسواق . ونمت النقابات في عهد استقرار الرأسمالية ، ومن الغريب أن عددها بلغ ٣٢٠ سنة ١٩٣١ (أي ثلاثة أمثاله سنة ١٩١٠) . أما الأنصبة فكانت كالآتي : نقابة إنتاج الصلب الدولية ٣٢ . / ٤٥٠ . (٣٢ ، ١٩٢٩) — نقابة الحرير الصناعي ٧٠ . / (١٩٢٩) . وقد تداعت بعض النقابات (النحاس مثلاً) بسبب الأزمة وذلك راجع إلى : حدة المنافسة وتزعزع السوق العالمية ، والتضخم النقدي في بلدان كثيرة ، وتقدم إغراق الأسواق ، وعدم استواء

تقدم الرأسمالية خلال الأزمة مما ترتب عليه تغير أحوال الإنتاج في البلدان المختلفة وعلاقة القوى بينها . ولكن التناقض المؤقت في عملية التكتل لا يعنى نقصاً في تقسيم العالم اقتصادياً بين الاحتكارات . وليس ازدياد قوة الاحتكارات التي تقسم السوق العالمية بالظاهرة الجديدة الوحيدة ، بل زاد عدد الأشياء التي تقسم وبخاصة الصناعات « الجديدة » ، فنجد احتكارات في صناعات السيارات والحديد الصناعي الخ مما لم يكن له وجود قبل عام ١٩١٤ . ونلاحظ من جهة أخرى أن الظروف التالية ذات أهمية بصفة خاصة من حيث المبدأ . فأولاً حرمت الثورة الروسية الاحتكارات الدولية سوقاً واسعة ، وثانياً سياسة الاتحاد السوفيتي الذي دخل السوق العالمية كعامل مستقل ، وهي سياسة تعوق الاحتكارات عن اقتسام العالم اقتصادياً وذلك في مناطق التجارة الدولية التي تلعب فيها التجارة الروسية دوراً بارزاً .

سادساً — تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية

- نلاحظ التغييرات التالية في الفترة الواقعة بين الحربين الإمبرياليتين :
- (١) خروج روسيا من عداد الدول الإمبريالية ونحوها إلى اتحاد حر بين قوميات ذات حقوق متساوية ، وبذلك هبطت نسبة المستعمرات بأسيا من ٥٦,٦ ٪ حسب تقدير لينين إلى ٢٠,٦ ٪ . (١٩٣٢) (بما في ذلك كوريا ولكن لا تدخل في عدادها الأقاليم الصينية التي استولت عليها اليابان) .
 - (٢) اعتبر لينين الصين في عداد شبه المستعمرات ولكنها كانت الاستعمار الياباني وعملت على تحرير ذاتها .
 - (٣) استقلال تركيا ، وتقدم إيران وأفغانستان في هذا الاتجاه (ومغزى هذه التغييرات تعرض الأساس الذي يقوم عليه احتكار الإمبريالية الاستعماري للتقويض) .
 - (٤) توسيع نطاق السيطرة الاستعمارية نتيجة لتحويل بلدان شبيهة

بالمستعمرات أو شبه مستقلة إلى مستعمرات (الحبشة . منشوريا — بعض الولايات الشمالية بالصين) .

(ه) البيانات الجديدة تثبت أن العالم على أبواب عهد من إعادة التقسيم . فقسمت ممتلكات ألمانيا وبذا زادت أملاك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وبدأ العهد بالاعتداء على منشوريا والحبشة ، وبذا يتمهد الطريق لحرب أخرى .

سابعاً — ازدياد وضوح عدم استواء التقدم الرأسمالي

كان الخطر الوشيك من نشوب حرب إمبريالية أخرى تأييداً تاريخياً لصحة مبدأ عدم استواء التقدم الرأسمالية في ظل الامبريالية، كما ثبتت حتمية «إعادة توزيع العالم الذي اكتمل تقسيمه» . وقد أثبت نجاح اتحاد السوفيت الاشتراكي إمكان إقامة النظام الاشتراكي في بلد واحد . وقد أثبت التاريخ فضلاً عن هذا أسس المذهب وتفصيلاته من حيث أهمية دور عدم استواء التقدم الرأسمالي في عصر الاحتكار هذا . ففي العشرين سنة التالية للحرب الأولى نجد تفاوتاً واضحاً في معدل سير تقدم البلدان الرأسمالية الهامة وفي معدل تقدم فروع الصناعة المختلفة ، وهذا بدوره سبب تغييرات هامة في علاقة القوى الاقتصادية بين البلدان كما بين الفروع المختلفة من الصناعة . والزيادة في عدم استواء التقدم عجت بعملية التسوية بين البلدان وبين الصناعات ، وهذا سبب أيضاً بينها ، كما أدى إلى بروز عدم استواء التطور أو التقدم الرأسمالي . ومن جهة أخرى زاد الاختلاف في مستوى الصناعات والبلدان الأخرى . والاختلاف في درجة القوة الاقتصادية والحربية والسياسية والاستعمارية للبلدان المختلفة قد زاد زيادة هائلة ، وهذا من العوامل الحاسمة الداعية إلى حدة التوتر في العلاقات الدولية مما عجل بتهيئة الظروف والأحوال لنشوب حرب ثانية . وأخيراً فعدم الاستواء في التقدم السياسي لمختلف البلدان الرأسمالية قد بدا في أشكال جديدة .

الاختلاف في سرعة نمو البلدان المختلفة

سنفحص في الجدول التالي ثلاث مراحل أساسية في تطور الرأسمالية (١) ١٨٦٠ — ٨٠ وهي فترة المنافسة الحرة (٢) ١٨٩٠ — ١٩١٣ حيث أصبح الاحتكار عاملاً حاسماً في اقتصاديات البلدان الرأسمالية الهامة (والسنوات العشر بين الفترتين مرحلة انتقال) (٣) ١٩١٤ — ١٩٢٩ فترة الحرب العالمية (الأولى) والازمة العامة التي تعرض لها النظام الرأسمالي.

ازدياد أو تناقص الانتاج الصناعي (٪)

البلد	١٨٦٠ — ٨٠	١٨٩٠ — ١٩١٣	١٩١٣ — ١٩١٩
اليابان	—	—	١٩٧ +
كندا	—	٢٤٥ +	١٢٠ +
الهند البريطانية	—	—	٨١ +
روسيا	١١٣ +	٢٧٠ +	—
الولايات المتحدة	١١٣ +	١٥٦ +	٧٠ +
إيطاليا	—	١٥٠ +	٧٦ +
ألمانيا	٧٨ +	١٢٨ +	١٣ +
فرنسا	٦٥ +	٧٩ +	٣٨ +
بريطانيا العظمى	٥٦ +	٦١ +	١ —
بولنده	—	—	١٠ —
العالم الرأسمالي	٨٦ +	١٣٣ +	٤٧ +

ويتضح من الجدول أنه بتغير الفترات التاريخية زاد الاختلاف في سرعة نموها . والأرقام السابقة تجعل في استطاعتنا أن نقبين الاتجاهات الرئيسية في تقدم الصناعة الرأسمالية . فما هذه الاتجاهات ؟

في الفترة الأولى زاد انتاج العالم الرأسمالى بنسبة ٨٠ ٪ وفي الثانية بنسبة ١٣٣ ٪ . وكذلك يبدو واضحاً عدم استواء تطور مختلف البلدان وحدثت أبطأ نسبة في كلتا المرحلتين في بريطانيا العظمى .

ونتيجة للحرب الرأسمالية تضاعلت بشدة سرعة نمو الصناعة العالمية عموماً ، ففي الفترة (١٩١٣ — ٢٩) بلغت الزيادة في الإنتاج ٤٧ ٪ أي المتوسط السنوى ٢,٤ ٪ مقابل ٣,٧ ٪ في الفترة (١٨٩٠ — ١٩١٣) . وفي السنوات الخمس التالية تضاعف الإنتاج ، وإلى جانب هذا البطء العام زاد وضوح عدم استواء التقدم في البلدان المختلفة وبدأ ذلك كالآتي :

(١) زيادة كبيرة في سرعة تقدم بعض البلدان (اليابان وكندا) .

(٢) تقلب لانتاج وأغى دول أوروبا وهي بريطانيا العظمى بعد الحرب وكان ذلك حول مستوى لم يتعد حد سنة ١٩١٣ ، وهذا من أعراض الانحلال العميق للرأسمالية .

(٣) (في الفترة ١٨٩٠ — ١٩١٣) تقدمت الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا بمعدل كاد يكون متساوياً ، وكان الفرق طفيفاً في حالة كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وإن كانت الدولتان متخلفتين كثيراً وراء غيرهما وخلال الفترة (١٩١٣ — ٢٩) تقاربت الولايات المتحدة وإيطاليا وحدهما من حيث معدل التقدم .

(٤) تغير في مراكز الدول ففي الفترة (١٩١٩ — ٢٩) انتقلت ألمانيا من البلدان التي يزيد فيها الانتاج الصناعى بأعظم سرعة الى مجموعة الدول التي زاد فيها الانتاج الصناعى بأبطأ سرعة ، بينما تغيرت فرنسا في الاتجاه المضاد وإن كان بدرجة أقل .

ازدياد وضوح عدم استواء تقدم الفروع المختلفة من الصناعة . والجدول التالى يوضح انتاج العالم الرأسمالى من الصناعات المختلفة في سنة ١٩٢٩ مع الموازنة بسنة ١٩١٣ (٪) .

٢٨٦	النرويجين (سلفات النشادر)	٨٣	بناء السفن
٤١١	الزيت	١١١	(استهلاك) القطن
٤٢٤	الالمنيوم	١١٦	الفحم والليجنيت
٨٩٢	السيارات	١٢٦	سبائك الحديد
١١٧٢	الحديد الصناعي	١٦٠	الصلب

فالصناعات الهامة (سبائك الحديد — الفحم — القطن) تقدمت ببطء عظيم وإن كان مركزها مختلفاً في البلدان المختلفة، ومن جهة أخرى تقدمت الصناعات الجديدة تقدماً سريعاً جداً. والاختلاف في نمو الصناعات التي تنتج أدوات الإنتاج وتلك التي تفتح سلع الاستهلاك وكذلك الاختلاف بين الصناعات المحتكرة، وغير المحتكرة، عظيم للغاية.

وثمة ظاهرة أكثر أهمية وهي ازدياد التفاوت بين الزراعة والصناعة ويبدو ذلك في أنه في الوقت الذي نشاهد فيه إحياء جديد للصناعة بعد الحرب تعرضت الزراعة منذ سنة ١٩٢١ لأزمة طويلة زادت حدتها في خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. وفيما يلي موجز للأسباب الرئيسية التي ترجع إليها الزيادة الشديدة الواضحة في عدم استواء التقدم خلال العشرين سنة التالية لانتهاء الحرب العالمية الأولى.

- ١ — أثناء الحرب كانت أحوال التطور الاقتصادي مختلفة في البلدان المختلفة، وبعد الحرب جدت ظروف ناشئة عن معاهدات الصالح ساعدت على التقدم الاقتصادي لبعض البلدان، وأعاقته في بلدان أخرى.
- ٢ — عظم نمو الاحتكارات وما يترتب على ذلك من عدم إيراد الزيادة في التقدم الفني.

٣ — أثر تكوين اتحاد السوفييت في مختلف البلدان الرأسمالية بدرجات متفاوتة، لأنه حدد من احتمالات توسع الرأسمالية العالمية وحرمانها من مورد ضخم للمواد الأولية، ومن سوق واسعة للسلع واستثمار رؤوس الأموال

٤ — ومن العوامل الحاسمة ازدياد انحلال النظام الرأسمالى وهو ما يعبر فترة الأزمة العامة التى تعرضت لها الرأسمالية . ففي الوقت الذى تقاضت فيه احتمالات نمو القوى الإنتاجية ، زادت حدة الصراع والتنافس من جانب المشروعات والصناعات والبلدان فى سبيل توسيع مدى هذه الاحتمالات ، وغالباً ما كان التقدم فى ناحية يتم على حساب التأخر فى غيرها .
تغير علاقة القوى الاقتصادية للبلدان الرأسمالية الهامة :

هذا التغير من وقت إلى آخر ، والذي يوضحه الجدول (على الصحيفة المقابلة) من آثار عدم استواء التقدم . ففي أواخر القرن الماضى شغلت الولايات المتحدة مركز إنجلترا كالدولة الصناعية الأولى ، ولكن درجة تفوق الولايات المتحدة الصناعى كانت صغيرة نسبياً إذ تمتعت إنجلترا بمقابل ذلك بتفوق فى ميادين التجارة والايمان العالميين والاستثمارات الأجنبية والسلاح البحرى والقوة الاستعمارية . وفى الفترة (١٩٠٠ — ١٣) سارت الولايات المتحدة خطوة إلى الأمام ، وفى عشية الحرب كان إنتاجها من الصلب وسبائك الحديد والفحم أكثر منه فى حالة إنجلترا ، وبلغت قيمة إنتاجها الصناعى أكبر من قيمة إنتاج بريطانيا العظمى مرتين ونصف مرة . ولكن ظلت إنجلترا محتفظة بتفوقها فى التجارة العالمية والاستثمارات الخارجية وسوق النقود العالمية ثم تغير الموقف بعد الحرب فصارت الولايات المتحدة دولة كبرى لإصدار رأس المال ، وافتزعت من لندن مركزها فى سوق النقود ، وشغلت المحل الأول فى حجم التجارة الخارجية ، وقاربت إنجلترا فى السلاح البحرى بينما طردت الزيادة فى إنتاجها الصناعى ، وعظم التفاوت فى معدل التقدم فى البلدين إلى درجة هائلة . ورغم هذا نلاحظ على بريطانيا العظمى ما يأتى :

(١) احتفظت بممتلكاتها الاستعمارية ؛ بل وزادتها كثيراً (٢) نسبة ما تستطيع تصريفه فى الأسواق الخارجية من مصنوعات أكبر من مثيلتها بالولايات المتحدة خمس أو ست مرات ، وذلك بفضل ممتلكاتها (٣) تزيد استثماراتها فى آسيا وإفريقية وأستراليا وكذلك الأرجنتين عن استثمارات الولايات المتحدة .

١٩٣٦		١٩٢٩		١٩١٣		١٨٨٠		وحدات القياس	
ب	ا	ب	ا	ب	ا	(ب) الولايات المتحدة	(ا) بريطانيا العظمى		
—	—	٤٢٩٣	١٤٨٩	٢٢٤٢	١٠٧٥	٣٤١	—	ملايين الاحصنة	القوة المحركة في الصناعة
—	—	٧٦٣٢	١٨٩٠ (١٩٣٠)	٢٦٢٤	١٠٥٩	٥٨	٣٩٩ (١٨٨٨)	بلايين الدولارات (سعر التبادل القديم)	قيمة الانتاج (التمدين وعمل المصنوعات)
٤٧٧	١١٩	٥٧٣	٩٨	٣١٣	٧٧	١٢	١٣	ملايين الاطنان	إنتاج الصلب
٤٨٤	٣٦٢	٩١٧	٨٩٤	٤٢١	٥٧٦	١٥٦	٢٧٨	بلايين الدولارات (سعر التبادل القديم)	التجارة الخارجية
٠٦١	١	٢٥٣	٢٧٩	٠٧٨	٢	٠٠٩	—	» »	صادرات السلع المصنوعة
١٣	٥٧	٦٧١	٤٢٤	٤٤ (١٩١٤)	٧٨١	—	—	ملايين (» »)	إصدار الأوراق المالية الخارجية
—	—	٨١	٩٤	٩٩	١٠٠-٧٥	—	٢٢	بلايين الف نسكات (السعر السائد)	مجموع الاستثمارات الخارجية
١٣٥٦	٢٠٣٩	١٤٣٨	٢٠١٧	٥٣٨	١٨٧٠	٣٥٨	٦٥٢	ملايين الاطنان المسجلة	الاسطول التجاري (حولة)
١٥٧	١٢٠	١٢٨	١٠٢	٠٨٤	٢٢٢	—	—	» »	البحرية (»)
١٥	١٥	١٨	٢٠	٣٤	٦٧	—	—	عدد الوحدات	البوارج
٢٥	٥٣	٣٠	٥٤	٣٢	١٢٣	—	—	» »	الطرادات
١٢٢١	١٣٨١ (٣٨-١٩٧٧)	٨٣٠٢	٥٥٢	٣٥٣	٣٧٥٣	٦٣	١٢٧	ملايين الدولارات (السعر السائد)	المصروفات الرسمية على القوى المسلحة
١٤٢٦ (١٩٣٣)	٤٦٦٥	١٣٠٩	٤٤٠٦	٩٧ (١٩١٤)	٢٦٣٥ (١٩١٤)	—	٢٦٧٩	ملايين الانفس	سكان المستعمرات

والتغير الآخر الحاسم في علاقة القوى راجع إلى نمو الامبريالية اليابانية بصورة استثنائية . إن سرعة معدل تقدم اليابان زادت من قوة مركزها الاقتصادي بصورة مطلقة ونسبية ، وعجلت بعملية التسوية بينها وبين الدول الامبريالية الأخرى . ومع ذلك لا تزال اليابان دون الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من حيث درجة القوة الاقتصادية كما يتضح من الجدول التالي :

الأرقام القياسية عن علاقة القوى بكل من اليابان
والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

معدل النمو	السنوات	وحدات الفياس	اليابان	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
الإنتاج الصناعي	١٩١٣-٢٩	في المائة	١٩٧+	٧٠+	١-
المركبات السكرية في الصناعة	» »	» »	١٤٥٠+	٣٣٠+	٣٦٣+
المصادر (مع عدم حساب التغيير في الأسعار)	» »	» »	٢١٢+	١١٠+	٣٩+
النصيب من الإنتاج في صناعة العالم الرأسمالي	١٩٢٩	» »	٢٥	٤٧	٩٨
إنتاج الصلب	١٩٣٥	» »	٣٧	٤٣٤	١١٩
النصيب من التجارة العالمية	١٩٢٩	ملايين الاطنان	٢٣	٥٧٣	٩٧
الأسطول التجاري البحري	١٩٣٦	المسجلة	٥	٤٧٨	١١٩
الأسطول التجاري البحري	١٩٣٦	في المائة	٣	١٤	١٣٦
الأسطول التجاري البحري	١٩٣٦	ملايين الاطنان	٣٩	١٢١	١٥٤
الأسطول التجاري البحري	١٩٣٦	ملايين الاطنان	٤٢	١٢٦	٢٠٤
(أ) المحولة السككية	١٩٣٦	ألف الاطنان	٨٤١	١٠٧٢	١١٩٦
(ب) البوارج	»	الوحدات	٩	١٥	١٥
(ج) الطرادات	»	»	٤١	٢٥	٥٣
عدد سكان المستعمرات	١٩٣٢	ملايين	٢٨	١٤٦	٤٦٦,٥
خلا منشوريا	»	الأنفوس	٦٠	١٤٦	٤٦٦,٥

وقد حدثت تغييرات ذات مغزى بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا، إذ زادت كما يتبين من الجدول التالي :

١٩٣٩		١٩٢٩		١٩١٣		وحدات القياس	
فرنسا	ألمانيا	فرنسا	ألمانيا	فرنسا	ألمانيا		
٤١٨٨ (١٩٣٣)	٦٥٢	٤١٢	٦٤	٣٩٨	٦٧	ملايين الأتقس	السكان
—	٢٣٨٨ (١٩٣٣)	١١٧٢	١٨٩٩ (١٩٢٨)	٣٥٥	٨٦٤ (١٩٠٧)	» الأخصنة	القوة المحركة في الصناعة
٦٢	١٣٢	٧٦ (١٩٢٨)	١٢٦	—	—	في المائة	النصيب في إنتاج صناعة العالم الرأسمالي
٦٢	١٩٢	٩٧	١٦٢	٤٧	١٨٩	ملايين الأطنان	إنتاج الصلب
٠٣١	١٨٤٤	١٢٢٣	٢٣٤	٠١٦	١٦١	بلايين الدولارات (سعر التعادل القديم)	صادرات السلع المصنوعة
—	—	٣١٤٠ (١٩٣٠)	٥	٦٥ (١٩١٤)	٤٤	بلايين الفرنسكات	الاستثمارات الخارجية
٣	٣٧٢	٣٣٨	٤٠٩	٢٢٠	٥٠٨	ملايين الاطنان المسجلة	الأسطول التجاري البحري
٥٠٢	١٢٤٩	٥٢٢٣	٩٩٦	٦٨٩٢	١٠٣٣٧	ألف الأطنان المسجلة	(أ) الحولة السككية
٧	٦	٩	٦	٢٤	٤٧	الوحدات	(ب) البواخر
١٤	٦	١٥	٥	٢٩	٥٠	»	(ج) الطرادات
٦٢٤	١٠٠٠	٥٦٣٥	١٠٠٥	٧٧٠٧	٨٠٦	بالآلاف	الجيش
٦٥١ (١٩٣٢)	—	٦٥١ (١٩٣٢)	—	٥٥٥ (١٩١٤)	١٢٣	ملايين الأتقس	عدد السكان بالمستعمرات

لقد زادت بعد الحرب قوة فرنسا الاقتصادية بالنسبة إلى ألمانيا، وصارت ظروفها أكثر ملاءمة لتقدم صناعاتها. فقبل الحرب زاد إنتاج ألمانيا الصناعي بسرعة ضعف مثيلتها في فرنسا، فانقلبت السرعة إلى ثلاثة أمثالها في حالة فرنسا بعد الحرب وترتب على ذلك اقتراب إنتاجها الصناعي من مستوى ألمانيا. وبرغم هذا استمرت ألمانيا أكبر دولة صناعية في أوروبا، وبها أعلى مستوى في تركيز الإنتاج وأقوى الاحتكارات، وتمتعت بأعلى درجة من الفنية. وظلت تفوق فرنسا في التجارة العالمية. وقد استغلت ألمانيا قوتها الصناعية والعداوة بين أعدائها السابقين، فنقضت شروط معاهدة فرساي وعملت على زيادة قوتها العسكرية.

ويبدو عدم الاستواء في الصفة الخاصة التي تميز الدورات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب، وفي الفوارق العميقة في درجة تأثير الأزمة الاقتصادية على الصناعات والبلدان المختلفة. والجدول التالي يوضح هذا بطريقة غير مباشرة :

الزيادة أو النقص في الإنتاج الصناعي بالعالم الرأسمالي
في عام ١٩٣٢ بالنسبة إلى عام ١٩٢٩ (%)

الإنتاج في البلدان	الإنتاج العالمي من كل صناعة
اليابان — ٢,٢	الحرير الصناعي + ٢٥,٩
بريطانيا العظمى — ١٦,٦	النتروجين الصناعي ١٢,٨
فرنسا — ٣٠,٩	الزيت ٢٠,٤
إيطاليا — ٣٣,٢	الألمنيوم — ٤٣,٩
الولايات المتحدة — ٤٦,٢	النحاس — ٥٢,١
ألمانيا — ٤٦,٧	الصلب — ٦١,٤
	سبائك الحديد — ٦٤,٦
	السيارات — ٦٩,١

ثامنا - ازدياد طفيلية الرأسمالية وانحلالها

ترتب على نمو الاحتكارات زيادة في الميل إلى الانحلال ، وزيادة في الطفيلية ، وسنعرض للنواحي التي عالجها لينين :

تأخير التقدم الفني : ومن ذلك العقبات في سبيل انتاج البترول الصناعي ، وقد هيأت ظروف الرأسمالية بعد الحرب فرصاً أعظم من ذي قبل لعرقلة التقدم الفني وأهمها : (١) نمو الاحتكارات وازدياد أرصدها بحيث تستطيع شراء براءات الاختراع (٢) سيطرة الاحتكارات على المعامل الرئيسية ومعاهد الأبحاث الفنية مما يمكنها من قتل كل اختراع في مهده . وهي لا تكتفي بالحيلولة دون الاستفادة من أي كشف جديد بل إنها تمنع تسرب الأخبار عنه . (٣) وزاد الحافز على إهمال المخترعات الجديدة ، ومن ذلك الخوف من أن استعمال الآلات الجديدة والأساليب الجديدة في الإنتاج يقضي إلى ازدياد التفاوت بين الطاقة على الإنتاج الفعلي . ومما له مغزى أعظم من تعطيل المعتمد للتقدم الفني ، ما نلاحظه من تقليل سرعة تجديد رأس المال الثابت (بل ووقف ذلك تماماً تقريباً خلال الأزمة) ، وإنقاص عدد المشروعات الكبيرة من الوجهة الاقتصادية بالحد الذي يمكنها من مسايرة التقدم الفني ، وتركز التفكير الفني (وبخاصة خلال الأزمة) في حل مشكلة خفض إنتاج الأجهزة الآلية (كأفران الصهر) بطريقة رابحة ووجود حالات من استخدام الأساليب العتيقة بدلاً من الحديثة (أثناء الأزمة) وبخاصة في الزراعة . وبسبب ازدياد الصعوبات في سبيل إيجاد الأسواق زاد شأن الأسعار الاحتكارية كعامل في تعطيل التقدم الفني . إن أساس الانحلال الفني المتزايد بعد الحرب هو بطء نمو الإنتاج الرأسمالي ، وهذا خلاف تدمير القوى الإنتاجية للرأسمالية أثناء الأزمة (٤) الظاهرة الملموسة بعد الحرب من أن إنتاج المشروعات كان أقل من طاقتها كثيراً ، مما يقلل الدافع على استثمار رأس مال جديد في تلك الصناعات التي تبدو فيها ظاهرة الإنتاج

دون طاقة الإنتاج . وهذا يفسر الاتجاه السائد بعد الحرب بصدد التنظيم المالى الرشيد للصناعة الذى يمكن فيه خفض نفقة الإنتاج عن طريق زيادة العمل إلى الحد الأقصى ، واستخدام أقل ما يمكن من رؤوس الأموال . وضعف الحافز على استثمار رأس مال جديد فى الصناعات الأساسية يؤدى إلى تراكم رؤوس الأموال التى تبحث عن الربح فى الاستثمار القائم على المضاربة (كسندفوق الأموال على الولايات المتحدة فى ١٩٢٨ — ٢٩ للمضاربة فى بورصة الأوراق المالية) . وفى الوقت ذاته يزداد نصيب رأس المال المستثمر فى الصناعات ذات الأهمية الثانوية أو فى النواحي غير الإنتاجية . فى إنجلترا زادت الأموال الجديدة المستثمرة فى الصناعات غير الأساسية بخلاف ما كان عليه الحال قبل الحرب ^(١) ، مما يظهر بجملة السرعة الكبيرة فى انحلال الرأسمالية البريطانية . وتدل على الاتجاه نفسه تلك التغييرات التى نلمسها فى قيمة عقود البناء فى الولايات المتحدة (مقدرة بالدولارات) :

١٩٢٥ — ٢٩	١٩٣٠ — ٣٤	
٢٢٢٨	٦٦٠	المباني الصناعية
٤٥٤٠	١٣٠٠	المشروعات التجارية والفنادق الخ
٦٩٢	٢٠٩	المنشآت الدينية والآثار الخ

ازدياد التفضيلية المصلة بتصدير رأس المال :

زاد دخل بريطانيا العظمى من استثماراتها الأجنبية (١٩٢٩) إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهات تقريباً (خلاف الناجم من عمولة الصيرافة وفائدة

(١) مقادير الاصدارات من رأس المال فى بريطانيا العظمى (بألوف الجنيهات)			
١٩٠٤ — ١٣	١٩٢٤ — ٢٨	١٩٢٤ — ٣٣	١٩٢٩ — ٣٣
٤١٧٦١	٣١٤٠	٢٧٨٠٦	٦٤٠١
٥	١٤٩٧٩	٢٦٤٩٥	١١٥١٦
٦٠٢٩	٢٠٤٣٤	٢٨٦١٦	٨١٩٢
٨١٨٩			

الصناعات الأساسية (الفحم)

الحديد الصلب - شغل المعادن - الهندسة الميكانيكية (

معادن صنع الجمعة والتقطير

الفنادق والمسارح الخ

الاستثمارات الأجنبية القصيرة الأجل الخ ، وبإضافة النوع الأخير يبلغ المجموع السكلى للدخل من هذه الموارد ٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهات تقريبا (مقابل ٣٠٠ مليون من التجارة الخارجية) . وفي الفترة (١٩٢٤ - ٢٩) زاد مجموع الدخل الأهلى ١١ ٪ / مقابل ٥٥ ٪ / فى دخل الأموال المستثمرة بالخارج ، ومعنى هذا زيادة كبيرة فى نسبة الدخل الآتية عن طريق استغلال المستعمرات بالقياس إلى مثيلتها من الصناعة والتجارة المحليتين . وهذا من أعراض التدهور الطقيل للاقتصاد الرأسمالى البريطانى ، ونمو المظاهر الخاصة بانجلترا كدولة تعيش على فائدة أموالها المستثمرة . وبلغ ما حصلت عليه الولايات المتحدة من فائدة وأرباح أموالها بالخارج أكثر من ٥٠٠ مليون دولار (١٩٢٤) ثم ١,١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ (١٩٢٩) وهى زيادة قدرها ١٣٤ ٪ / مقابل ٤١ ٪ / فى حالة الدخل الأهلى خلال الفترة ذاتها .

الزيادة العامة فى دخول من يعيشون على فائدة أموالهم المقرضة :

لاحظنا ازدياد المجموع السكلى للأوراق المالية المتداولة بعد الحرب ، ومعنى هذا زيادة هائلة فى أرباحها وفى أرباح مروجى المشروعات من الدخل المماثلة . وفى الولايات المتحدة بلغت المدفوعات على أرباح الأسهم والفائدة ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١٩٣١) ^(١) والمبلغ الأخير يزيد ٤٠ ٪ / عن المجموع الإجمالى للدخل النقدى لعدد يتراوح بين ٣١,٣٠ مليوناً من الفريق الزراعى . وإذا وازنا بين الرقم القياسى (١) لهذه الدخول ومثيله عن (ب) الدخول الآتية من الأجور والرواتب نحصل على الصورة الآتية :

١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
١٨٢	٢١١	٢١٤	١٨٠	١٥٤	١٤٥
٤٦	٦٨	٨٩	١٠٩	١٠٢	١٠٢

(أ) الدخول

(ب) [من الصناعة]

وهذه الأرقام تدل على زيادة مطردة فى دخول ذلك النفر الطقيل فى الفترة (١٩٢٣ - ٣٠) ، وبخاصة فى سنة ١٩٣٠ بسبب المدفوعات عن الأرباح الطائلة

(١) مقابل ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات عام ١٩١٣ .

التي جنت في أوج الرخاء سنة ١٩٢٩ . وكان مقدار هذه الدخول عام ١٩٣١ مساوياً لما كان عليه سنة ١٩٣٠ . حقيقة بدا كأن الأرباح تناقصت ولكن الفائض المتراكم جعل في الإمكان بقاء أرباح الأوراق المالية في مستوى عال نسبياً ، ولم يبدأ الهبوط الجدى في المجموع السكى لهذا النوع من الدخول إلا سنة ١٩٣٢ . والشئ الذي يميز عام ١٩٣٢ بصفة بارزة هو زيادة دخول الذين يعيشون على فائدة أموالهم المقترضة بنسبة ٨٢٪ عن متوسطها خلال الفترة (١٩٢٣ - ٢٥) . مقابل دخل الطبقة العاملة بمقدار ٥٤ ٪ .

ازدياد دخول الطبقة الطفيلية التي تعيش على فائدة أموالها ، نتيجة لحرب

(١٩١٤ - ١٨) والاستعداد لحرب ثانية :

من أهم مصادر ذلك قروض الحرب الداخلية والخارجية . لقد قال لينين إنه يجب دفع ثمن الحرب في كل مكان بما في ذلك الشعوب (المنتصرة) وهذا عن طريق الفائدة عن القروض . وما هذه الفائدة ؟ إنها البلايين التي تدفع بصفة جزية إلى السادة (أصحاب الملايين) لأنهم يسمحون لملايين العمال والفلاحين أن يقتلوا ويشوهوا بعضهم بعضاً حتى يتسنى تقرير الكيفية التي توزع بها أرباح الرأسماليين . ففي فرنسا زاد الدين الأهل عام ١٩٢٩ ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب (و ١٤ مثلاً إذا حسبنا مقدار خفض قيمة الفرنك) ، وفي إنجلترا ٩ مرات ، وفي الولايات المتحدة ١٦ - ١٧ مرة . وبلغ دخل دين الأخيرة الأهل في يناير سنة ١٩٣٧ ٣٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريالاً ، وهذه الزيادة ساعدت على تضخم دخل هذه الطبقة . والجدول التالي يوضح النسبة المئوية المخصصة لفوائد الديون التي اقترضتها الدولة إلى ميزانية المصروفات :

بريطانيا العظمى	١٩١٤	١٢,٥	١٩٢٩	٤٤,٤	أى أن ثلث ميزانية المصروفات
فرنسا	١٩١٣	١٩	١٩٢٨	٣٦,٥	في الدول الإمبريالية يذهب
الولايات المتحدة	١٩١٢	٣,٣	١٩٢٩	٣٥,١	إلى حملة السندات الحكومية
وفي الولايات المتحدة أغلق عدد من المدارس (١٩٣٢)					لعدد توافر الأموال

ولم تخصص حكومة الاتحاد شيئاً لإعانة المتعطلين ، بينما دفعت الدولة عن الدين الأهلى أكثر من بليون دولار .

ومعظم المدفوعات عن الدين الأهلى قبل نشوب الحرب الثانية عبارة عن نفقات حرب (١٩١٤ — ١٨) وزادت مصروفات التسليح ٤ مرات مما كانت عليه قبل ١٩١٤ ، وأكثر من ٧,٣ مرات وذلك فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان . وكانت نفقة الحرب الماضية ومصروفات الاستعداد لحرب ١٩٣٩ تستوعب ما بين ٦٠ ٪ / ٨٠,٤ ٪ من ميزانيات البلدان الرأسمالية وينفق جانب كبير من الباقي على الإدارة الحكومية والبوليس . فكان الدولة جهاز طفيلى عمله إدارة تسرب المبالغ الطائلة إلى جيوب أفراد هذه الطبقة وأصحاب صناعة الأسلحة . ومن المهم للغاية أن نلاحظ ازدياد نسبة ميزانية المصروفات إلى الدخل الأهلى .

١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩١٣	
١٤	١١,٧	٤,٧	٢,١	الولايات المتحدة
١٨,٥	٢٢,٤	٢١,٦	٨,٨	بريطانيا العظمى
٣٢,٢	٢٥,٥ (١٩٣١)	٢١,١	١٤,١	فرنسا
—	١٣	١٠,٦	٧	ألمانيا

وتزداد النسبة إذا أضفنا ميزانيات الحكومة المحلية ، فلو فعلنا ذلك لبلغت النسبة فى إنجلترا ٢٩,٥ ٪ / (١٩٢٩) وفى الولايات المتحدة ١١,٤ ٪ / (١٩٢٩) . وكل هذا يزيد عبء الضرائب وخصوصاً على الزراعة .

نمو الطفيلية وازدياد تخلف الزراعة وراء الصناعة . وأكبر دليل على ذلك أن الفترة التالية للحرب فترة أزمة زراعية ، والجدول التالى يرينا كيف ساءت حال الزراعة بسبب زيادة الضرائب وزيادة الجزية التى تقضىها الرأسمالية المالية مباشرة من الزراعة على هيئة فوائد الخ .

النسبة المئوية إلى المجموع الإجمالي للدخل النقدي (الولايات المتحدة)

١٩٣٢	١٩٣١	١٩٢٩	١٩٢٣	
١٤,٧	١١,٨	٧	٨,٥	(١) ضريبة الأملاك (لا تشمل غير المباشرة)
١٧,١	١٢,٧	٧,٥	١٠,٣	(٢) فائدة على الديون
٣١,٨	٢٤,٥	١٤,٥	١٨,٨	(٣) مجموع الضرائب والفسائده (لاحظ زيادتها عما ينفق في ٤)
٣,٤	٤	٦	٤,٩	(٤) آلات
٣,٨	٣,٦	٣	٢,٧	(٥) مخضبات
٢,٩	٣,٧	٤,٧	٦,٣	(٦) أعمال التحسين

وهذه النسب تمثل غيرها من الدول إلى حد كبير .

أثر نمو الطفيلية على تركيب فئات السكان :

زادت سرعة تناقص الفريق المنتج وبخاصة بسبب ازدياد البطالة، وزادت نسبة المشتغلين في ميادين التوزيع . ففي بريطانيا العظمى (١٩٢٣ — ٢٩) ظل عدد الأشخاص (المؤمن عليهم) المشتغلين في الصناعة ثابتاً تقريباً . بينما بلغت الزيادة ٢٦,٦ ٪ . فيمن يشتغلون في التجارة والمصارف والتأمين والمنشآت المالية . وزادت هذه العملية خلال الأزمة . فثلا نقص عدد المشتغلين في الصناعة مليوناً (١٩٣٢) عما كان عليه الحال سنة ١٩٢٩ . ولاحظ لينين أن نسبة البروليتاريا الصناعية إلى مجموع السكان تتخذ اشكالا متغيرة في الفترات المختلفة . وبينما كانت هذه الظاهرة ماحوطة في بريطانيا (١٨٥٠ — ١٩٠٠) فإننا لم نلاحظها في ألمانيا والولايات المتحدة إلا بعد الحرب ، ولكنها صارت متداخلة في ظاهرة أخرى وهي النقص المطلق في عدد العمال الصناعيين (بحسبان العاملين لا العاطلين) . وفي ألمانيا زادت نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان من ١٠,٦ ٪ (١٨٩٥) إلى ١٥,١ ٪ (١٩٢٥) ثم هبطت إلى ١٣,٥ ٪ (١٩٢٨) ، ٨ ٪ (١٩٣٢) بسبب الأزمة .

وفي الوقت الذي حدث فيه هذا النقص نلاحظ زيادة في نسبة الفئة المشتغلة في نطاق التوزيع ^(١). وعظمت هذه العملية خلال الازمة ، فمن المجموع الكلى للأشخاص المستخدمين في المنشآت التي يستخدم الواحد منها ٥ أشخاص فأكثر ، هبط عدد المستخدمين في الصناعة بنسبة ٤٦,٥ ٪ . (١٩٢٨ — ٣٢) بينما نقص عدد المستخدمين في التجارة بنسبة ١٢,٤ ٪ . وفي الولايات المتحدة كانت نسبة المشتغلين في حرفة الصناعات كالآتي : ١٩١٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ على التوالي . ٤٨ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ٧٠ ، ٦٣ (في الآلاف) في سنوات ١٨٩٩ ، ١٩١٢ ، ١٩١٩ .

مما تقدم جميعه نرى السرعة العظيمة في طفيلية وانحلال الرأسمالية الحديثة ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح عظيم إذا قدرنا النجاح الهائل الذي حققه النظام الإشتراكي في روسيا السوفياتية .

عدد الافراد المشتغلين في ألمانيا

(١)

المشتغلون في الصناعة	٪ (زيادة أو نقص)	بالآلوف	المشتغلون في التجارة (وتشمل المصارف والتأمين والفنادق الخ) -	٪ (زيادة أو نقص)	بالآلوف
١٩٠٧	٩٨٣٩	٢٧٧٦	+	٤٥٢	١٩٠٧
١٩٢٥	١٢٦٩٣	٢٩+	+	٤٠٣٢	١٩٢٥
١٩٣٣	٨٩٩٩	٢٩١—	+	٤٢٠٥	١٩٣٣

خاتمة

من البحث الذى قام به لينين ، ومن الأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية التى شاهدها العالم فى الفترة الواقعة بين الحربين يمكن القول بأن القرن العشرين هو عهد الأزمة العامة التى تتعرض لها الإمبريالية ، والعصر الذى تضعف وتمتقوض فيه الأسس والدعائم التى يقوم عليها . وقد نشبت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ بسبب النضال الذى حدث بين أجزاء الكتلة الإمبريالية ، ودامت قرابة ست سنوات حتى انتهت بهزيمة النازية والفاشية وأذناهما . ولم تعقد بعد معاهدات الصلح مع ألمانيا واليابان ، ولم تستقر الأمور نوعاً بعد الخراب والدمار اللذين أشاعتهما الحرب ، ولكن لا شك أن الحرب الثانية عامل حاسم فى تاريخ المجتمع ، وستكون آثارها شديدة بالنسبة إلى الإمبريالية وجبهتها . حقيقة لا تتوافر لدينا الآن الإحصائيات والبيانات المفصلة الوافية التى توضح مدى النتائج التى ترتبت على ذلك الصراع العالمى بالنسبة إلى الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية ، ولكننا نستطيع أن نستشف بعض المظاهر العامة .

(١) ما من شك أن الرأسمالية الاحتكارية قد أصيبت جبهتها بضربات شديدة فى ميادين مختلفة ، ولعل أكبر الضربات أصابها فى ألمانيا وإيطاليا واليابان . وفى إنجلترا فقدت جانباً كبيراً من استثماراتها الخارجية ، بل وأصبح ذلك البلد مديناً للولايات المتحدة ، فضلاً عن الالتزامات المالية التى تراكمت عليه قبيل البلدان الدائرة فى فلكه مثل الهند ومصر والعراق . وعمدت حكومة العمال إلى تأميم بنك إنجلترا وصناعة الفحم وبعض وسائل النقل ، وهذا إضعاف لجبهة الرأسمالية الاحتكارية فى الداخل .

(٢) تغير ميزان القوى بين الدول الإمبريالية وأصبحت الولايات المتحدة الدولة الرئيسية فى العالم الإمبريالى ، وأخذت تعمل على بسط سيطرتها

الاقتصادية والسياسية على البلدان الأخرى ، فأقرضت إنجلترا وفرنسا وتركيا واليونان ، وهى تضع مشروعا يعرف باسم مشروع مارشال بقصد إنعاش أوروبا من الوجهة الاقتصادية ، ولكنه لا بد أن ينبجلى عن تكوين كتلة سياسية تحت زعامة الولايات المتحدة. وقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها وضعف منافسيها وحاجة العالم إلى منتجاتها فزادت من صادراتها إلى البلدان الأخرى وأخذت تتوغل اقتصادياً لا فى أمريكا الجنوبية التى احتكرت أسواقها خشب ، بل وفى الشرق الأوسط وأفريقية والشرق الأقصى كذلك .

(٣) تغير ميزان القوى كذلك بخروج ألمانيا وإيطاليا واليابان من الميدان ، وأصبحت إنجلترا وفرنسا غير داخلية فى زمرة دول الصف الأول .

(٤) خرج جانب كبير من شرق أوروبا من دائرة رأس المال وبذلك ضاقت السوق التى يصدر اليها ، فلمس هذا فى التطورات التى حدثت فى بولنده والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وهى دول أخذت تحطم سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية عليها .

(٥) حدث تغير فى الميدان الاستعماري نتيجة لهزيمة الدول الفاشية . فاسترجعت ألبانيا والحبشة استقلالهما ، ولم يتقرر بعد مصير المستعمرات الإيطالية الأخرى . وفى المحيط الهادى تقرر فى مؤتمرى القاهرة وبوتسدام القضاء على الإمبراطورية اليابانية فتسترد الصين منشوريا ، ويمهد السبيل أمام كوريا للاستقلال ، وتوضع بعض جزر المحيط الهادى (التى نالت عليها اليابان انتداباً بمقتضى معاهدة فرساي سنة ١٩١٩) تحت الوصاية ، واستردت روسيا الجزء الجنوبى من جزيرة سيخالين . وفرنسا اضطرت إلى الاعتراف بالاستقلال التام لكل من سوريا ولبنان . وكذلك قد نقات إنجلترا السلطة إلى أيدي الشعب فى الهند وبورما وإن كان ذلك العمل ليس معناه التحرر التام . وثارت جزر الهند الهولندية وأغمت هولنده على عقد معاهدة (١٩٤٧) مع الجمهورية الأندونيسية وإن كان الخلاف لا يزال ناشباً بين الطرفين .

(٦) أصبح من الواضح للعيان أن العالم آخذ في الانقسام إلى كتلتين أو معسكرين ، أحدهما يتكون من البلدان الآخذة بالمذهب الرأسمالي ، والثاني يضم الدول التي خرجت عن هذا النظام خروجاً كلياً أو جزئياً ؟
هذه بعض المعالم الرئيسية التي تبدو أمام أعيننا اليوم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولعلها تلقى الضوء على التطورات التي سيشهدها العلم في المستقبل .

﴿ تم بحمد الله ﴾